تعقبات
الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي
في رواة كتاب " تعجيل المنفعة "

إعداد

أحمد السيد الجداوي

الاستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالإسكندرية، جامعة الأزهر
و الأستاذ المشارك بكلية التربية بالزلفي، جامعة المجمعة

ملخص البحث

يحتوي هذا البحث على:

- معرفة جهد إمامين كبيرين: الذهبي وابن حجر، في بعض رواةٍ ليسوا من رواة الكتب الستة .
- أن هؤلاء الرواة ليسوا بمشهورين مما يزيد من شدة تحري البحث عنهم من مصادر كثيرة ترجمت لهم .
- معرفة تعقب ابن حجر على الذهبي في بعض الرواة، وتحليل كلام الذهبي وابن حجر بمقارنتة بكلام الأئمة في هؤلاء الرواة، والوصول إلى نتيجة في الحكم على كل راوٍ منهم .
- جمع مرويات كل راو محل البحث، ودراستها والحكم عليها .

Research Summary

This search contains:

- **Knowledge of the efforts of two great imams: Golden and Ibn Hajar, in some narrators are not narrators of the six books.**
- **That these narrators are not famous, which increases the intensity of the search for them from many sources translated for them.**
- **Know the tracing of Ibn Hajar on the golden in some narrators, and the analysis of the words of the Golden and Ibn Hajar comparing the words of the imams in these narrators, and reach a result in the judgment of each narrator of them.**
- **Collect the narrations of each Rao in question, and study and judge.**

Ahmed Elsayed El gwdawy
Department of Islamic studies ،College of Education - Zulfi ،Majmaah University,
Email: a.algedaye@mu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك، شهادة نسأله تعالى بها رحمته وامتنانه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير من أفاض على أمته من رحمته وإحسانه.

أما بعد

فإن من أجل العلوم خدمة للسنة النبوية: علم الرجال، فبه يتوصل إلى صحيح الحديث من سقيمه، وقد بذل العلماء جهداً يُعد مفخرة من مفاخر علوم الإسلام، فألفوا فيه المصنفات المتنوعة، وممن صنف في هذا العلم الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) فصنف عدة كتب كميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء وغيرهما، ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، فصنف عدة كتب منها: كتاب " تَعْجِيل الْمَنْفَعَة بزوائد رجال الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة "[1] واعتمد فيما اعتمد على كتب الذهبي لا سيما الميزان، فوقع له بعض التعقبات على الإمام الذهبي في تراجم بعض الرواة، فتتبعت هذه التراجم وجمعتها في هذا البحث وسميته: " **تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في رواة كتاب: تعجيل المنفعة** ".

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ثلاثة أمور:

(١) سماه بهذا الاسم ابن حجر في مقدمة كتابه: تعجيل المنفعة، صـ ٨، ذكر فيه رجال الأئمة الأربعة المتبوعين (أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد) رحمهم الله أجمعين، ممن ليسوا في تهذيب التهذيب.

الأول: عدم الوقوف على دراسة علمية جمعت هذه التعقبات.

الثاني: قلة العناية الكافية من المتخصصين بمثل هؤلاء الرواة ممن ليسوا من أصحاب الكتب السنة.

الثالث: صعوبة الوصول إلى حكم عليهم وعلى مروياتهم نتيجة لقلة أقوال العلماء فيهم جرحاً وتعديلاً.

أهداف البحث:

كان هدفي من هذا البحث عدة أمور:

الأمر الأول: الوقوف على أحوال الرواة الذين تعقبهم ابن حجر من كل المصادر الحديثية المتاحة .

الأمر الثاني: الوقوف على جهد هذين الإمامين الذهبي وابن حجر في تراجمهم

الأمر الثالث: الوقوف على هذه التعقبات للنظر فيها والترجيح بينها، بناءً على الأدلة.

الأمر الرابع: الوقوف على مرويات هؤلاء الرواة، و دراستها، للوصول إلى القول الفصل فيها.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي.

إجراءات البحث:

تتبعت كل من تعقبهم الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي من رجال تعجيل المنفعة، وتتبعت كل ما وقفت عليه من أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ومناقشة كل ذلك، والوصول إلى خلاصة الحكم على الراوي، وقمت بدراسة مروياتهم التي توجد عند أي إمام من الأئمة الأربعة المتبوعين.

الدراسات السابقة للبحث:

لم أقف على دراسة علمية في هذا الموضوع.

خطة البحث:

قسمت البحث – بعد هذه المقدمة – إلى: تمهيد وثلاثة عشر مطلباً وخاتمة.

أما **التمهيد**: فيحتوي على: تعريف التعقبات، وعلى ترجمتين موجزتين للإمامين: الذهبي وابن حجر، وإلقاء الضوء على كتاب تعجيل المنفعة.

المطلب الأول: ترجمة: إِبْرَاهِيم بن الْحسن بن الْحسن بن على بن أبي طَالب.

المطلب الثاني: ترجمة: بركَة بن يعلى التَّمِيمِي عَن أبي سُوَيْد الْعَبْدي.

المطلب الثالث: ترجمة: حَفْص بن أبي حَفْص السراج.

المطلب الرابع: ترجمة: سَلمَة بن قَيْصر.

المطلب الخامس: ترجمة: عُبَيْدُ بن أبي قُرَّة الْبَغْدَادِيّ.

المطلب السادس: ترجمة: مُحَمَّد بن الْأسود بن خلف بن عبد يَغُوث الجُمَحِي.

المطلب السابع: ترجمة: مُحَمَّد بن عُثْمَان.

المطلب الثامن: ترجمة: محب بن حَذْلَم الْمصْرِيّ أَبُو خَيْرَة.

المطلب التاسع: ترجمة: يحيى بن جرجة المكي.

المطلب العاشر: ترجمة: أَبي سِبَاع.

المطلب الحادي عشر: ترجمة: أَبي سَلمَة الْجُهَنِيّ.

المطلب الثاني عشر: ترجمة: أبي شَدَّاد.

المطلب الثالث عشر: ترجمة: أبي نهشل.

الخاتمة، وفيها: أهم نتائج البحث، ومصادره.

والله أسأل التوفيق والسداد

التمهيد

قبل الشروع في مطالب البحث، ينبغي أن نتعرف على أمور مهمة أوجزها في أربعة مسائل:

المسألة الأولي: في معنى التعقبات لغة، والمراد به في البحث:

أولاً: التعقب: لغة: اسم مشتق من الفعل (عَقِبَ) يقول ابن فارس: " الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ .. يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ عُقُوبَةً لِأَنَّهَا تَكُونُ آخِرًا وَثَانِيَ الذَّنْبِ " (١).

والتعقب: هو تتبع الشيء وأثره، يقول أبو هلال: " تَعَقَّبْتُ فلاناً، أَيْ تَتَبَّعْتُ أَثَرَهُ وأمره " (٢)

ومن معانيه أيضاً: طلب العثرات، يقول ابن منظور " وتَعَقَّبْتُه إِذا طَلَبْتَ عَوْرَتَهُ وعَثْرَتَه" (٣)

ثانياً: المراد بالتعقبات في البحث:

بناءً على المعنى اللغوي أستطيع أن أقول: التعقبات المرادة في البحث: تتبع رأي عالمٍ ما، والوقوف على ما يُعترض به عليه بالحجج والبراهين وليس بالظن والتخمين، ومما يدل على هذا أن العيني ذكر تعقباً لابن حجر على كلامٍ للطحاوي فرد العيني على تعقبه ابن حجر فقال قائلاً: " قلت: دَعْوَاهُ التعقب متعقبة "(٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٧٧/٤ .

(٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ٣٢٢/١ .

(٣) لسان العرب لابن منظور: ٦١٨/١.

(٤) عمدة القاري: ١٨٥/٥.

ويعتبر الحافظ ابن حجر ممن أشهر مصطلح التعقبات في كتبه فذكره في الفتح[١] وفي التهذيب[٢] وفي اللسان[٣] وفي تعجيل المنفعة[٤] وفي الإصابة[٥] وفي اتحاف المهرة[٦] وغيرها من الكتب.

المسألة الثانية: التعريف الموجز بالإمام الذهبي – رحمه الله –:

يحدثنا الذهبي عن نفسه فيقول: " الذَّهَبِيُّ: الْمُصَنِّفُ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايماز بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكُمَانِيُّ الْفَارِقِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُقْرِئُ الْمُحَدِّثُ، مُخَرِّجُ هَذَا الْمُعْجَمِ، وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ، وَأَجَازَ لَهُ أَبُو زَكَرِيَّا ابْنُ الْمِصْرِيِّ، وَابْنُ أَبِي الْخَيْرِ، والْقُطْبُ ابْنُ عَصْرُونَ، وَالْقَاسِمُ الْأَرْبِلِيُّ، وَعِدَّةٌ، وَسَمِعَ بِدِمَشْقَ مِنْ عُمَرَ ابْنِ الْقَوَّاسِ، بِالْعَلِيكِ مِنَ التَّاجِ ابْنِ عُلْوَانَ وَبِالْقَاهِرَةِ مِنَ الدِّمْيَاطِيِّ، وَبِالْقَرَافَةِ مِنَ الْأَبْرَقُوهِيِّ، وَبِالثَّغْرِ مِنَ الْغَرَّافِيِّ، وَبِمَكَّةَ مِنَ التَّوْزَرِيِّ، وَبِحَلَبَ مِنْ سُنْقُرِ الْمُزَنِيِّ، وَبِنَابُلُسَ مِنَ الْعِمَادِ ابْنِ بَدْرَانَ، وَجَمَعَ تَوَالِيفَ، يُقَالُ مُفِيدَةٌ، وَالْجَمَاعَةُ يَتَفَضَّلُونَ وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَخْبَرَ بِنَفْسِهِ فِي الْعِلْمِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ، وَإِذَا سَلِمَ لِي إِيمَانِي فَيَا فَوْزِي "[٧].

---

(١) في فتح الباري ذكرها مئات المرات منها: ١٢/١، ١٩/٢، وغير ذلك.
(٢) تهذيب التهذيب: ١٤٣/١، ٢٤/٤.
(٣) لسان الميزان: ٤٢٥/٤.
(٤) تعجيل المنفعة: ٦٣٤/١، ٧٤٤، ٣٥١/٢.
(٥) الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٩٦/٤.
(٦) اتحاف المهرة: ٢٥٥/٩.
(٧) المعجم المختص بالمحدثين للذهبي، صـ ٩٧.

وإن القلم ليقف عاجزاً والنفس خجلاً من قول الإمام: " وَإِذَا سَلِمَ لِي إِيمَانِي فَيَا فَوْزِي " فأي تهذيب لنفسه هذب، وأي خلق حسن تخلق، إنها لمن خلق صاحب الخلق العظيم – ﷺ – والتي لا يلقاها إلا ذو حظ عظيم، ويكفي لمعرفة مكانة هذا الإمام العلمية قول الحافظ ابن حجر: " شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ "[١]، وقد أثنى عليه تاج الدين السبكي[٢] وابن الجزري[٣] وابن كثير[٤] حتى قال عنه السيوطي: " الإمام الحافظ، محدث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام، وفرد الدهر، والقائم بأعباء هذه الصناعة، رحل، وعني بهذا الشأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه، وأذعن له الناس، والذي أقوله: إن المحدّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر " [٥].

توفي الذهبي – رحمه الله – ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، في قاعة سكنه، بعد العشاء قبل نصف الليل، ودفن من الغد بمقبرة الباب الصغير من دمشق[٦].

---

(١) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، صـ ٣٤٨.
(٢) طبقات الشافعية: ١٠٢/٩.
(٣) غاية النهاية: ٧٥/٢.
(٤) البداية والنهاية: ٧٧/١٤.
(٥) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، صـ ٣٤٨.
(٦) البدر الطالع للشوكاني: ١١١/٢.

المسألة الثالثة: التعريف الموجز بالحافظ ابن حجر - رحمه الله -:

يُعرف الحافظ ابن حجر بنفسه فيقول " أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة. ولد في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ومات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيماً. ولم يدخل الكُتَّاب حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين، ثم لم يتهيأ له أن يصلي بالناس التراويح إلا في سنة خمس وثمانين وسبعمائة، وقد أكمل اثنتي عشرة سنة. وكان وصيّه الرئيس الشهير زكي الدين أبو بكر ابن نور الدين علي الخرُّوبي، كبير التجار بمصر، قد جاور - أي ذهب لمكة - في تلك السنة، واستصحبه معه، إذ لم يكن له من يكفله. وسمع في تلك السنة صحيح البخاري، وكان سماعه بقراءة الشيخ شمس الدين محمد بن عمر السَّلاوي تحت سكن الخروبي في البيت الذي بباب الصفا، وبالبيت المذكور شباك يطل على المسجد الحرام وحفظ بعد ذلك كتباً من مختصرات العلوم، ثم حبب إليه النظر في التواريخ، فعلق بذهنه شيء كثير من أحوال الرواة، ونظر في فنون الأدب من سنة اثنتين وتسعين، ففال الشعر ونظم مدائح نبوية ومقاطيع، ثم اجتمع بحافظ العصر: زين الدين العراقي، وذلك في شهر رمضان سنة ست وتسعين، فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل إلى الإسكندرية فسمع من مسنديها، ثم حج ودخل اليمن، فسمع بمكة المدينة وينبع وزبيد وتعز وعَدَن وغيرها من البلاد والقرى، ولقي جمعاً من فضلاء تلك البلاد، ثم رجع إلى القاهرة، ثم رحل إلى الشام، فسمع بغزة والرملة والقدس

ودمشق والصالحية وغيرها من القرى والبلاد، ومسموعه في تلك المدة نحو ألف جزء حديثي، ثم رجع وأخذ في التصنيف، ثم ولي درس الحديث بالمدرسة الجمالية، ثم ولي مشيخة البيبرسية، ثم تدريس الشافعية بالمدرسة المؤيدية الجديدة، ثم ولي القضاء في السابع والعشرين من المحرم سنة سبع وعشرين وثمانمائة. ثم عقد مجلس الإملاء في أوائل صفر منها إلى الآن "(١).

وإنك لتعجب عن تواضع هذا الإمام، حيث تكلم عن نفسه بصيغة الغائب، هاضماً لحق نفسه، حقاً إنه والذهبي – رحمهما الله تعالى – خرجا من مشكاة واحدة مشكاة، العلم مع العمل مع الإخلاص وعدم رؤية حق النفس، وقد ذكر تلميذه السخاوي من مشايخه الذين أثنوا عليه: " ابن الملقِّن والبُلقيني والعراقي والهيثمي أبو زرعة العراقي، كانت وفاتُه ليلة السَّبت ثامن عشري ذي الحجة، بعد العشاء بنحو ساعة في عام ثنتين وخمسين وثمانمائة "(٢).

فجزاهما الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر، صـ ٦٢ وما بعدها.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي: ١٦٤/٣.

المسألة الرابعة: إلقاء الضوء على كتاب تعجيل المنفعة:

اسم الكتاب:

نصَّ الحافظ ابن حجر على تسمية الكتاب في المقدمة فقال: وسميته: "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، وقد طُبع الكتاب بهذا الاسم.

سبب تأليف الكتاب:

أبان الحافظ ابن حجر عن سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال في المقدمة: أما بعد فقد وقفتُ على مصنفٍ للحافظ أبي عبدالله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي سمَّاه: "التذكرة برجال العشرة" ضمَّ إلى من في "تهذيب الكمال" لشيخه المزي من في الكتب الأربعة، وهي: "الموطأ"، و"مسند الشافعي"، و"مسند أحمد"، و"المسند الذي خرجه الحسين بن محمد ابن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة"، وحذا حذو الذهبي في "الكاشف" في الاقتصار على من في الكتب الستة دون من أخرج لهم في تصانيف لمصنفيها خارجة عن ذلك كـ "الأدب المفرد" للبخاري، و"المراسيل" لأبي داود، و"الشمائل" للترمذي، فلزم من ذلك أن ينسب ما خرج له الترمذي أو النسائي مثلا إلى من أخرج له في بعض المسانيد المذكورة، وهو صنيع سواه أولى منه، فإنَّ النفوس تركَنُ إلى من أخرج له بعض الأئمة الستة أكثر من غيرهم، لجلالتهم في النفوس وشهرتهم، ولأنَّ أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد بخلاف من رتَّب على المسانيد، فإنَّ أصل وضعه مطلق الجمع .. فالتقطتُ الآن من كتاب الحسيني من لم يترجم له المزي في "التهذيب"، وجعلتُ رموز الأربعة على ما اختاره الشريف، ثم عثرتُ في أثناء كلامه على أوهام صعبة فتعقَّبتها، ثم وقفتُ على تصنيفٍ له أفرد فيه

رجال أحمد سمَّاه: " الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال " فتتبعتُ ما فيه من فائدة زائدة على " التذكرة " ثم وقفتُ على جزءٍ لشيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي استدرك فيه ما فاتَ الحسيني من رجال أحمد لقطه من "المسند" لما كان يكتب زوائد أحاديثه على الكتب الستة، وهو جزء لطيف جدًا، وعثرتُ فيه مع ذلك على أوهام، وقد جعلت على من تفرَّد به (هب)، ثم وقفتُ على تصنيفٍ للإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل بن الحسين العراقي، سمَّاه: "ذيل الكاشف" تتبع الأسماء التي في "تهذيب الكمال" ممن أهمله "الكاشف"، وضمَّ إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد وبعض من استدركه الهيثمي، وصيَّر ذلك كتابًا واحدًا، واختصر التراجم فيه على طريقة الذهبي فاختبرته فوجدته قلَّد الحسيني والهيثمي في أوهامها وأضاف إلى أوهام من قبله أوهامًا أخرى، وقد تعقَّبتُ جميع ذلك مبينًا محررًا، مع أني لا أدَّعي العصمة من الخطأ والسهو، بل أوضحت ما ظهر لي فليوضح من يقف على كلامي ما ظهر له، فما القصد إلا بيان الصواب طلبًا للثواب .. وإنما حدا بي على هذا "التلخيص" أن إعادة ما كُتِب وشاع واشتهر يستلزم التشاغل بغير ما هو أولى، وكتابة ما لم يشتهر ربما كانت أعْوَدُ منفعةً وأحرى، ورجال الكتب الستة قد جُمِعوا في عدة تصانيف كـ "رجال الصحيحين" لأبي الفضل محمد بن طاهر، ومن قبله للحاكم، و"رجال البخاري" لأبي نصر الكلاباذي، ثم لأبي الوليد الباجي، و"رجال مسلم" لأبي بكر ابن منجويه، و"رجال الصحيحين وأبي داود والترمذي" لبعض المغاربة، سماه "الزهرة"، وقد ذكر عدة ما لكل منهم عند من أخرج له، وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم، و"رجال أبي داود" لأبي على الغساني، وكذا "رجال النسائي"، ثم جمع الحافظ

عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي رجال البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في كتابه "الكمال" .. فلما رأيتُ كتاب الحسيني أحببتُ أن التقطَ منه ما زاد لينتفع به من أراد معرفة حال ذلك الشخص، فلذلك اقتصرتُ على رجال الأربعة، وسميته: "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" ...

موضوع الكتاب:

موضوع هذا الكتاب هو التراجم لرجال أربعة كتب، وهذه الكتب للأئمة الأربعة المتبعين في الفقه: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

أما أبو حنيفة فليس له تأليف، لكن جمع له بعض أتباعه بعض الأحاديث التي كان يرويها في كتاب سماه "مسند أبي حنيفة".

وأما مالك فله الكتاب المشهور "الموطأ".

وأما الشافعي فله "المسند"، وهو مأخوذٌ من "الأم" وغيرها من كتب الشافعي.

وأما الإمام أحمد فله "المسند" المعروف.

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة بيَّن فيها موضوع كتابه وسبب تأليفه له، ثم ذكر خطبة كتاب الحسيني، واستدرك عليه وناقشه في أشياء ذكرها في خطبته، وقد تضمنت مقدمة الحافظ ابن حجر فوائد حديثية مهمة، ثم بعد أن فرغ من المقدمة شرع في تراجم الكتاب مرتبين على حروف المعجم.

وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب (١٧٢٧) راويًا بحسب طبعة دار البشائر الإسلامية.

شرط المؤلف في هذا الكتاب:

قصد المؤلف في هذا الكتاب الاقتصار على رجال الأئمة الأربعة دون غيرهم ممن ذكرهم الحسيني في كتابه، كما أنه أرادا تتبع رجال الأئمة الأربعة من كتب أخرى غير الكتب التي اعتمد عليها الحسيني، فقال في المقدمة: فلما رأيتُ كتاب الحسيني أحببتُ أن التقطَ منه ما زاد لينتفع به من أراد معرفة حال ذلك الشخص، فلذلك اقتصرتُ على رجال الأربعة، وسميته "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، وعزمي أني أتتبع ما في كتاب "الغرائب" عن مالك الذي جمعه الدارقطني، فإن فيه من الأحاديث مما ليس في "الموطأ" شيئًا كثيرًا، ومن الرواة كذلك، ثم أتتبع ما في "معرفة السنن والآثار" للبيهقي من الرجال الذين وقع ذكرهم في روايات الشافعي مما ليس في "المسند" ثم أتتبع ما في كتاب "الزهد" لأحمد فألتقط منه ما فيه من الرجال مما ليس في "المسند" فإنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث "المسند" مع كبر "المسند"، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في "المسند" شيءٌ كثيرٌ، ثم أتتبع ما في كتاب "الآثار" لمحمد بن الحسن فإني أفردته بالتصنيف، لسؤال سائلٍ من حُذَّاق أهل العلم الحنفية سألني في إفراده فأجبته وتتبعته واستوعبت الأسماء التي فيه.. وبانضمام هذه المذكورات يصير "تعجيل المنفعة" إذا انضم إلى رجال "التهذيب" حاويًا إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة.

الرموز التي استعملها المؤلف في هذا الكتاب:

حافظ المؤلف على الرموز التي استعملها الحسيني في كتابه، وزاد إليها رموزًا أخرى، فقال في المقدمة: وجعل الحسيني علامة مالك (ك)،

وعلامة الشافعي (ش)، وعلامة أبي حنيفة (فه)، وعلامة أحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدالله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، ورموز الستة على حالها .. وقد جعلت على من تفرَّد به – أي الهيثمي – (هب).

وجعل الرمز (هـ) علامة على ما استدركه على شيخه الهيثمي، والرمز (تمييز) لما ذُكر لأجل التمييز عن غيره، وليس هو من شرط الكتاب[1].

منهج المؤلف في الكتاب:

سار المؤلف في تأليف كتابه هذا على النحو التالي:

١. قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة وافيةٍ بيَّن فيها منهجه وموضوع كتابه، وسبب تأليف الكتاب.

٢. رتَّب المؤلف كتابه على حروف المعجم في أسماء المترجمين وأسماء آبائهم وأسماء أجدادهم، ولم يُخالف هذا المنهج إلا في حرف الميم فبدأ بمن اسمه محمد، وفي حرف العين فبدأ بمن اسمه عبدالله، وذلك لشرف هذين الاسمين، وبعد أن فرغ من ذكر الأسماء ذكر الكنى، وإذا تكرَّرت الكنى أو الأسماء يقول: تقدَّم في الأسماء أو يأتي في الكنى، وبعد أن فرغ من الكنى ذكر فصلاً فيمن أبهم اسمه من الرواة بذكر اسم أبيه أو جده، ثم فصلاً آخر في ذكر المبهمين بذكر أنسابهم أو قبائلهم، ثم فصلاً آخر فيمن لم يُسمَّ ولم يُنسب ورتبهم بحسب الرواة عنهم، ثم فصلاً آخر في ترتيب عن هؤلاء الأخيرين على كنى الرواة

(١) تعجيل المنفعة، المقدمة.

عنهم. وقد مشى المؤلف على المنهج نفسه في تراجم النساء فرتبهن على حروف المعجم، ثم المعروفات بالكنى، ثم المبهمات.

٣. تتراوح التراجم في الكتاب ما بين الطويل، كما في ترجم الصحابي الجليل (صفوان بن المعطل) حيث استقصى الحافظ أخباره في هذا الكتاب، وبين التراجم المتوسطة والقصيرة حتى أن بعض التراجم لا يتجاوز المؤلف فيها ذكر اسم الراوي واسم أبيه مكتفيًا في ذلك أنه من رجال "التهذيب"، أو قد يذكر فيه قولاً من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومثال ذلك: السكن بن نافع الباهلي، روى عن عمران بن حُدير، روى عنه أبو خلاد المؤدب والحارث بن أبي أسامة، قال أبو حاتم الرازي: شيخ[١].

٤. يذكر المؤلف في اسم الراوي ما يُميِّزه عن غيره، ويبيِّن الصواب في اسمه أو اسم أبيه أو جده، أو نسبه، ومن ذلك: قوله في ترجمة (محمد ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن معاذ).. قلت: إنما جد أبيه سعد ابن زرارة، لا سعد بن معاذ، وهو مذكور في "التهذيب" ونسب سفيان أباه إلى جده فقال: عن محمد بن عبدالرحمن بن زرارة، وكانوا يقولون: هذا عامل عمر بن عبدالعزيز، فجلستُ إليه[٢]، ومثال آخر: قال الحسيني: (خالد ابن أبي أيوب الأنصاري المدني) عن أبيه وعنه ابنه أيوب، وثقه ابن حبان. فقال الحافظ: قلت: قد بينتُ في ترجمة أيوب بن خالد أن اسم جده صفوان، وأن أيوب حيث روى عن أبيه عن

(١) تعجيل المنفعة: ٥٩٥/١ رقم (٣٩٢).
(٢) السابق: ١٩١/٢.

جده أرادَ جده لأمه، وهو أبو أيوب الأنصاري الصحابي المشهور، واسمه خالد بن زيد، فخالد والد أيوب زوج بنت أبي أيوب، لا ولد أبي أيوب، والله أعلم. والحسيني تبع ابنَ حبان فيما ذكره، فإنه كذا قال في التابعين، ولو كان على ظاهره لكان ممن وافق اسمه اسم أبيه، وليس كذلك[1].

٥. ربما نقل الحافظ ابن الترجمة كما هي في كتاب الحسيني، وربما صاغها من نفسه، من غير أن يُشير إلى ذلك، وكأنه أراد أن يكون كتابه مستقلاً عن كتاب الحسيني، ومثال ذلك: قال الحسيني: سعيد ابن شفي الكوفي، عن ابن عباس، وعنه أبو إسحاق الهمداني، وأبو السفر، وثقه أبو زرعة وابن حبان. "التذكرة برجال العشرة"، وقال الحافظ ابن حجر: سعيد بن شفي الهمداني الكوفي روى عن ابن عباس في قصر الصلاة في السفر، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأبو السفر سعيد بن يحمد، قال أبو زرعة الرازي: كوفيٌّ همدانيٌّ ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"[2].

٦. قام الحافظ ابن حجر بتفسير بعض مصطلحات الجرح والتعديل عند الأئمة، فجعل مصطلح "لا بأس به" عند أبي حاتم توثيقًا لراوي، ومثال ذلك: قال في ترجمة (إبراهيم بن أبي حرة النصيبي): وقد وثقه أيضًا أبو حاتم فقال: لا بأس به[3]، مع أن المعروف أنَّ "لا بأس به" عند

(١) تعجيل المنفعة: ٤٨٥/١.
(٢) السابق: ٥٨٤/١، ٥٨٥.
(٣) السابق: ٢٥٥/١.

أبي حاتم، بمعنى أن الراوي صدوق، وليست توثيقًا عنده. ومثال آخر: تفسيره لمصطلح "ليس بالمشهور"، ففي ترجمة (محمد بن أيوب ابن ميسرة بن حلبس الدمشقي أبو بكر الجبلاني) .. قال أبو حاتم: صالح لا بأس به، ليس بمشهور. قلت: أورده النباتي في الضعفاء في "ذيل الكامل" .. ولعلَّ مستند النباتي قول أبي حاتم "ليس بمشهور"، ففهم من ذلك أنه عند أبي حاتم مجهول، وليس كذلك، بل مراد أبي حاتم أنه لم يشتهر في العلم اشتهار غيره من أقرانه مثل سعيد ابن عبدالعزيز، وأنظاره[1].

٧. يورد المؤلف من حديث الراوي ما يُدلِّل به على ثقته أو ضعفه، وربما ذكر الحديث كاملاً، وربما ذكر جزءًا منه، ويحكم على الأحاديث التي يوردها صحةً وضعفًا، ومن ذلك قوله في ترجمة (سالم بن أبي الجعد) عن رجل من أشجع قال: رأى النبي – ﷺ – عليه خاتمًا من ذهب .. الحديث. وفيه: فطرحته إلى يومي. ثم عقبه الحافظ بقوله: هذا رواه عنه حصين بن عبدالرحمن، وسنده صحيح[2]، وذكر في ترجمة (عبدالله بن ناسج) حديثًا، ثم قال: وهذا إسناد حسن[3]، والكتاب – بل أكثر كتب الحافظ ابن حجر – مليءٌ بإعلال الأحاديث، والكلام عليها صحةً وضعفًا.

٨. إذا كان الراوي في "التهذيب" اقتصر المؤلف على اسمه فقط، وقال:

---

(١) تعجيل المنفعة: ١٧١/٢.

(٢) السابق: ٦٠٠/٢، ٦٠١.

(٣) السابق: ٧٧٤/١.

هو في "التهذيب"، ومن زاد عليه ذكر ما وقف عليه من حاله ملخصًا.

٩. ميَّز المؤلف كلامه عن كلام الحسيني بقوله: "قلت"، وبيَّن الوهم الواقع في الترجمة هل هو من الحسيني أو من ابن العراقي، أو الهيثمي، وقد قال موضحًا ذلك: فلما وقفتُ على "إكمال الحسيني" عزوتُ الوهم إليه، فإن تفرَّد به ابن شيخنا أو شيخنا الهيثمي بينته، فأقول عقب كل ترجمة عثرت فيها على شيءٍ من ذلك "قلت"، فما بعد قلت فهو كلامي، وكذا أصنع فيما أزيده من الفوائد من جرحٍ أو تعديلٍ أو ما يتعلق بترجمة ذلك الشخص غالبًا.

١٠. يعتني المؤلف بضبط الأسماء المُشكلة بالحروف، ويُحرِّر في ذلك ويُدقِّق – كعادته –، ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة (شراحيل ابن بكيل الخولاني): .. ووقع في النسخة بخط الصدر البكري: ابن بلال، والصواب: بموحدة ثم كاف، وزن عَظِيم، وكتبه الحسيني بلال تبعًا للبكري[1]، وقوله في ترجمة (يوسف بن يونس بن حماس): .. وقال عبدالله بن يوسف التنيسي: عن مالك عن يوسف بن سنان، أبدل يونس فسماه سنانًا، وكذا قال أبو مصعب: عن مالك، قال البخاري: والأول أصح، وذكره ابن حبان في "الثقات".. وذكر مخالفة عبدالله بن يوسف لأصحاب مالك في تسمية والده، ووقع في النسخة (سنان)، والمعروف (سفيان)[2].

---

(١) تعجيل المنفعة: ٦٣٨/١.

(٢) السابق: ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

أهمية الكتاب وبعض مزاياه:

تميَّز هذا الكتاب بمزايا كثيرة من أهمها:

١. مكانة مؤلفه العلمية المرموقة والتي لا تخفى على أحدٍ من أهل العلم وطلبته، وقيمة أي كتاب تزداد بعلو مكانة مؤلفه، كيف لا ومؤلفه حافظ عصره كما لا يخفى.

٢. اشتمل هذا الكتاب على إضافات وتحريرات مهمة قلَّ أن توجد في غيره.

٣. ما يمتاز به المؤلف في هذا الكتاب وفي سائر كتبه من الدقة في النقول، والأمانة العلمية بالرجوع إلى كلام أهل العلم من مصادره الأصلية.

٤. ما اشتمل عليه هذا الكتاب من استدراكات على الحسيني والهيثمي وابن العراقي، كما سبقت الإشارة إليه في المباحث السابقة، وهو أمرٌ واضحٌ في الكتاب، والأمثلة عليه كثيرة.

٥. ما اشتمل عليه هذا الكتاب من استدراكات على غير من سبق من الأئمة، ومثال ذلك: (عمارة أو عمار رجل من أهل الشام) عن رجل من خثعم قال: سمعت النبي – ﷺ – فذكر حديثًا في الفتن، لا أعرف اسمه، وقد أغفله الحسيني ومن تبعه، وذكره ابن عساكر فيمن لم يذكر اسمه في أواخر ترتيب الصحابة في "مسند أحمد"، وقد اختلف فيه على رواية داود بن أبي هند ففي البخاري من طريق سليمان بن كثير عن داود عن عمارة بن عبيد شيخ من خثعم كبير سمعت رسول الله – ﷺ – يذكر خمس فتن. الحديث، والذي في "المسند" أصوب، وتابع حمادًا

عليه مسلمة بن علقمة فقال: عن داود عن عمارة ابن عبيد حدثني رجل من خثعم، وتابعه أيضًا وهب بن بقية عن خالد الطحان عن داود، واعتمد ابن حبان على رواية سليمان بن كثير فقال في الصحابة: عمارة بن عبيد الخثعمي شيخ كبير، كان داود بن أبي هند يقول: إن له صحبة. وأما ابن أبى حاتم فنقل عن بيه فقال ما نصه: عمارة بن عبيد له صحبة روى داود بن أبي هند عن رجل من أهل الشام عنه. انتهى، وهذا مقلوبٌ مخالفٌ لجميع ما تقدم، والصحبة إنما هي للخثعمي الذي لم يُسمَّ وعمارة هو الراوي عن الصحابي لا الصحابي، ومنهم من قال: إن الصحابي هو عمارة كما تقدم[1]. فقد اشتمل هذا المثال على أنواع من الفوائد التي أتى بها المؤلف؛ من استدراك على بعض الأئمة، وتحرير القول في هذا الصحابي، وبيان الوهم الحاصل من بعض من ذكره، والله أعلم.

٦. يُعدُّ هذا الكتاب فريدًا في بابه في كونه يجمع تراجم رجال الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة، فمن أراد البحث عن حال راوٍ من رواة هذه الكتب، فإنه يكفيه الرجوع إلى "تعجيل المنفعة"، بل قد لا يجد هذا الراوي إلا في هذا الكتاب أو كتاب الحسيني.

٧. هذا الكمّ الكبير من الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب.

٨. ما اشتمل عليه هذا الكتاب من أحكامٍ على الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها، وبيان كثير من العلل، كما هي عادة الحافظ ابن حجر في كثيرٍ

(١) تعجيل المنفعة: ٢/٦٢٠، ٦٢١.

من كتبه، ومثال ذلك: في ترجمة (أسد بن كرز بن عامر البجلي القسري) قال الحسيني: له صحبة ورواية، عداده في أهل الشام، روى عنه حفيده خالد بن عبدالله القسري الأمير.. فتعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: ورواية خالد حفيده عنه منقطعة[1].

عناية الباحثين بالكتاب:

ألَّف أحمد شاغف كتاب "زبدة تعجيل المنفعة لمن يريد زوائد رجال الأئمة الأربعة"، وطُبع في دار الوطن- الرياض، سنة (١٤٢٠هـ).

وقام الدكتور/ إكرام الله إمداد الحق بتحقيق الكتاب في رسالة علمية (دكتوراه) مقدمة إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف: د/ أحمد محمد نور سيف، ونوقشت الرسالة في ١٤١٤/١١/٣٠هـ.

طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، سنة (١٣١٤هـ).

وطبع بتحقيق: عبدالله هاشم اليماني بالمدينة المنورة، دار المحاسن – القاهرة، عام (١٣٨٦هـ).

وطُبع الكتاب بتحقيق: د/ إكرام الله إمداد الحق في رسالة علمية كما سبق، ونشرته دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

---

(١) تعجيل المنفعة: ٢٩٧/١.

المطلب الأول

ترجمة: إِبْرَاهِيم بن الْحسن بن الْحسن بن على بن أبي طَالب

قال الذهبي: " إِبْرَاهِيم بن الْحسن بن الْحسن بن على بن أبي طَالب، روى عنه: أَبُو عُقَيْلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوكِّلِ، وَفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَغَيْرُهُمَا "(١).

تعقبه ابن حجر فقال: " إِبْرَاهِيم بن الْحسن بن الْحسن .. ذكره بن حبَان فِي الثِّقَات(٢)، وَقد ذكره ابن أبي حَاتِم فَلم يذكر فِيهِ جرحا(٣)، وَذكره الذَّهَبِيّ فِي الْمُغنِي فِي الضُّعَفَاء(٤) وَلم يذكر لذكره فِيهِ مُسْتَنَداً، توفي فِي ذِي الْقعدَة سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَة وَهُوَ بن ثَمَان وَسِتِّينَ سنة "(٥).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: أن إِبْرَاهِيم بن الْحسن روى عنه أكثر من واحد، وبهذا تنتفي جهالة العين عنه(٦).

---

(١) تاريخ الإسلام: ٣٦٧/٣.

(٢) الثقات لابن حبان: ١٢١/٤، ١٢٢.

(٣) الجرح والتعديل: ٩٢/٢.

(٤) قال في المغني في الضعفاء (١/٤): " قد احتوى هذا الكتاب على ذكر الْكَذَّابين الوضاعين ثمَّ على ذكر المتروكين الهالكين ثمَّ على الضُّعَفَاء من الْمُحدثين والناقلين ثمَّ على الكثيري الْوَهم من الصَّادِقين ثمَّ على الثِّقَات الَّذين فيهم شَيْء من اللين أَو تعنت بِذكر بَعضهم أحد من الحافظين ثمَّ على خلق كثير من المجهولين "

(٥) تعجيل المنفعة: ٢٥٦/١.

(٦) مجهول العين: الذي ينفرد بالرواية عنه راوٍ واحد ولم يوثق، وترتفع جهالة عين الراوي برواية اثنين عنه، ولا يثبت له حكم العدالة بذلك، وهو قول: أبي حاتم الرازي والخطيب البغدادي. شرح نخبة الفكر، صـ ١٠٠، تقريب التهذيب، صـ ٧٤، الكفاية، صـ ٨٨، فتح المغيث للسخاوي: ٣٢١/١.

الوجه الثاني: أن لعلماء الجرح والتعديل من إِبْرَاهِيم بن الْحسن موقفين:

الموقف الأول: الترجمة له مع السكوت عنه جرحاً وتعديلاً، فقد ترجم له البخاري[١] وأبو حاتم وسكتا عنه[٢] والخطيب وقال: " يقال: إنه كَانَ أشبه الناس برسول اللَّه - ﷺ - وَهُوَ أول من مات فِي الحبس من بني الْحَسَن[٣] والمسكوت عنه سماه السخاوي مستوراً "[٤].

والمستور: الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل "[٥] وتابعه عليه الصنعاني[٦].

وحكم حديثه: أنه ضعيف يتقوى بالمتابعة، يقول الحافظ ابن حجر: " ابن عبد الله بن مغفل، ذكره البخاري في تاريخه وسماه يزيداً، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً، فهو مستور اعتضد حديثه "[٧].

الموقف الثاني: تعديله، فقد ذكره بن حبَان فِي الثِّقَات[٨] وحكم عليه الهيثمي بالتوثيق " إبراهيم بن حسن وهو ثقة وثقه ابن حبان "[٩].

---

(١) التاريخ الكبير: ٢٧٩/١.
(٢) الجرح والتعديل: ٩٢/٢.
(٣) تاريخ بغداد: ٥٤/٦.
(٤) فتح المغيث: ٨٨/١.
(٥) السابق: نفسه.
(٦) توضيح الأفكار: ١٦٢/١.
(٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣٤٤/٢.
(٨) الثقات لابن حبان: ١٢١/٤.
(٩) مجمع الزوائد: ٢٩٧/٨.

وأقول: اشترط ابن حبان في قبول خبر مَن يذكرهم في ثقاته شرطين أساسيين:

الأول: أن يكون الراوي عنه عدلاً، فإن كان ضعيفاً فلا يحتج به، يقول ابن حبان: " والشيخُ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهولٌ لا يجوز الاحتجاجُ به، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأنَّ ما روى الضعيفُ وما لم يرو، في الحُكْمِ سيَّان "[1].

الثاني: خلو روايته من النكارة وقد اشترط هذا الشرط في كتابه الثقات[2].

الوجه الثالث: وهم الحافظ – رحمه الله – مرتين[3] في عزوه لكتاب المغني في الضعفاء للذهبي، فلم يترجم الذهبي لإبراهيم فيه – بعد التتبع والاستقراء –

---

(١) المجروحين: ٣٢٧/١ .

(٢) قال في الثقات (٢٣٦/٥): " فَكل شيخ ذكرته فِي هَذَا الْكتاب فَهُوَ صَدُوق يجوز الِاحْتِجَاج بروايته إِذا تعرى خَبره عَن خِصَال خمس فَإِذا وجد خبر مُنكر عَن شيخ من هَؤُلَاءِ الشُّيُوخ الَّذين ذكرت أسمائهم فِيهِ كَانَ ذَلِك الْخَبَر لَا يَنْفَكّ عَن إِحْدَى خِصَال خمس إِمَّا أَن يكون فَوق الشَّيْخ الَّذِي ذكرته فِي هَذَا الْكتاب شيخ ضَعِيف سوى أَصْحَاب رَسُول اللَّهِ – ﷺ – فَإِن الله عز وَجل وَعلا نزه أقدارهم عَن إلزاق الضعْف بهم أَو دونه شيخ واه لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ أَو الْخَبَر يكون مُرْسلا لَا تلزمنا بِهِ الْحجَّة أَو يكون مُنْقَطِعًا لَا تقوم بِمثلِهِ الْحجَّة أَو يكون فِي الْإِسْنَاد شيخ مُدَلّس لم يبين سَمَاع خَبره عَمَّن سمع مِنْهُ فَإِذا وجد الْخَبَر متعريا عَن هَذِه الْخِصَال الْخمس فَإِنَّهُ لَا يجوز التنكب عَن الِاحْتِجَاج بِهِ ".

(٣) الأولى في ترجمته في تعجيل المنفعة والثانية في لسان الميزان: ٤٧/١، ونقل فيه ترجمة الذهبي من ديوان الضعفاء.

وإنما ترجم له في كتابه ديوان الضعفاء[١] وتابعه: السخاوي في الخطأ، فعزاه إلى المغني أيضاً [٢].

الوجه الرابع: تعقب الحافظ ابن حجر الإمام الذهبي فقال: " وَذكره الذَّهَبِيّ فِي الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاء[٣] وَلم يذكر لذكره فِيهِ مُسْتَنداً "[٤] وتابعه عليه السخاوي[٥].

وأقول: إن الذهبي – ﷺ – قد ذكر مستنده في ذكر إبراهيم في الضعفاء، بثلاثة أمور:

الأول: أنه لم يقف له على جرح ولا تعديل فقد ذكره في تاريخ الإسلام وسكت عنه[٦].

الثاني: ضعف الرواية التي جاءت عنه، يقول الذهبي[٧]: " إبراهيم ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، روى عنه: الفضيل بن مرزوق: «رد الشمس لعلي»[٨].

---

(١) ديوان الضعفاء: ١/١٥.
(٢) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي: ١/٦٨.
(٣) المغني في الضعفاء: ١/٤.
(٤) تعجيل المنفعة: ١/٢٥٦.
(٥) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي: ١/٦٨.
(٦) تاريخ الإسلام: ٣/٣٦٧.
(٧) ديوان الضعفاء: ١/١٥.
(٨) قال الطحاوي: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ عُمَيْسٍ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ – يُوحَى إِلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ فَلَمْ =

= يُصَلِّ الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ –: " صَلَّيْتَ يَا عَلِيُّ ؟ " قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ –: " اللهُمَّ إِنَّهُ كَانَ فِي طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ فَارْدُدْ عَلَيْهِ الشَّمْسَ "، قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَرَأَيْتُهَا غَرَبَتْ، ثُمَّ رَأَيْتُهَا طَلَعَتْ بَعْدَمَا غَرَبَتْ ". أخرجه الطحاوي في كتابه شرح مشكل الآثار: ٢٣٤/٣ ح (١٠٦٧)، واللفظ له، وأخرجه الطبراني في الكبير: ١٤٧/٢٤ ح (٣٩٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة وأبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى به، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار: ٢٣٤/٣ من طريق: محمد بن مُوسَى الْمَدَنِيُّ عن عَوْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بن علي ابن أبي طالب عَنْ أُمِّهِ أُمِّ جَعْفَرٍ، مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ عُمَيْسٍ، وحكم عليه الطحاوي بالقبول ".

دراسة الإسناد:

١-أبو أمية: محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، روى عن: عبيد الله بن موسى وغيره، وعنه: الطحاوي وغيره، وثقه أبو داو وأبو بكر الخلال وابن حبان وقال ابن حجر: " صدوق صاحب حديث يهم (ت ٢٧٣هـ) ". تهذيب الكمال: ٣٢٧/٢٤، الثقات: ١٣٧/٩، التقريب، صـ ٤٦٦.

٢-عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ، أبو محمد، روى عن: الفضيل بن مرزوق وغيره، وعنه: أبو أمية وغيره، قال ابن حجر: " ثقة كان يتشيع (ت ٢١٣هـ) "، تهذيب الكمال: ١٦٤/١٩، التقريب، صـ ٣٧٥.

٣-فضيل بن مرزوق الأَغَر الرقاشي، روى عن: إبراهيم بن الحسن وغيره، وعنه: عبيد الله وغيره، قال الثوري وابن عيينة والذهبي: " ثقة "، وقال ابن معين: " صالح الحديث، ولكنه شديد التشيع "، وقَال ابن حجر: " صدوق يهم ورمي بالتشيع ". تاريخ الدوري: ٣٢١/٢، تهذيب الكمال: ٣٠٧/٢٣، الكاشف: ٣٤٢/٢، التقريب، صـ ٤١١.

٤-إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، روى عن أمه: فاطمة بنت الحسين، وعنه: الفضيل بن مرزوق وغيره، ذكره ابن حبان في الثقات (ت ١٤٥هـ). راجع: الثقات: ٣/٦. =

٥-فاطمة بنت الحسين بْن علي بْن أَبي طالب القرشية الهاشمية المدنية، روت عن: أسماء بنت عميس، وعنها: إبراهيم وغيره قال ابن حجر: " ثقة ". تهذيب الكمال: ٢٥٦/٣٥، التقريب، صـ ٧٦٥.

٦-أسماء بنت عميس، صحابية جليلة روت عن النبي - ﷺ -، وعنها: فاطمة بنت الحسين، ماتت بعد علي - ﷺ -. تهذيب الكمال: ٢٤٥/٣٥، التقريب، صـ ٧٥١، الإصابة: ٤٣١/٤.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ومتنه منكر .

فأما ضعف إسناده: أن إبراهيم بن الحسن لا يعرف بجرح ولا تعديل.

فإن قيل: تابعه على هذه الرواية عَوْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ جَعْفَرٍ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ عُمَيْسٍ عند الطحاوي.

فالجواب: أن عوناً ذكره أبو حاتم والبخاري وسكتا عنه وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الثقات: ٢٧٩/٧، التاريخ الكبير: ١٦/٧، الجرح والتعديل: ٣٨٦/٦. وفيه أمه أُمِّ جَعْفَرٍ، قال ابن حجر: مقبولة، التقريب، صـ ٧٧٣ .

فهي متابعات ضعيفة لا تصلح للجبر .

فإن قيل: إن الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٤/٣) ذكر عقب رواية عون أنها مقبولة عنده.

فالجواب: أن جمهور الحنفية يقبلون رواية من لم تعرف عدالته بناءً على قاعدتهم أن الأصل في المسلم العدالة لجمهور الحنفية، وإرشاد الفحول للشوكاني، صـ ٥٣، ألفية الحديث للعراقي، صـ ١٦١، وذكر ابن الهمام في فتح القدير (٣٢٢/٢) عن الطحاوي أنه يرى قبول رواية المستور، ومما يؤيد هذا أنه لما ذكر الطريق الثاني: رواية مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَدَنِيُّ عن عون قال: " فَاحْتَجْنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَذْكُورُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَدَنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْفِطْرِيِّ وَهُوَ مَحْمُودٌ فِي رِوَايَتِهِ وَاحْتَجْنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ عَوْنٌ =

= ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورُ فِيهِ فَإِذَا هُوَ عَوْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَاحْتَجْنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ أُمُّهُ الَّتِي رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ فَإِذَا هِيَ أُمُّ جَعْفَرٍ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ. فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقْبَلُونَ هَذَا... " فظهر أنه ذكر في محمد بن موسى تعديلاً ولم يذكر في عون ولا في أمه شيئاً، وبنى على ذلك قبول الرواية، والراجح عدم قبول رواية المستور، يقول ابن حجر: " والتحقيق أن رواية المستور لا يطلق بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله ". شرح نخبة الفكر، صـ١٠١.

فإن قيل: إن القاضي عياض صحح الحديث ووافقه عليه العيني والملا على القاري. الشفاء: ٥٤٩/١، عمدة القاري: ٤٣/١٥، مرقاة المصابيح: ٢٦٠٢/٦.

فالجواب: إنما صححوه اعتماداً على حكم الطحاوي له بالقبول وقد تقدم ما فيه.

فإن قيل: إن الهيثمي قال في مجمع الزوائد (٢٩٧/٨): " رواه كله الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح غير إبراهيم بن حسن وهو ثقة وثقه ابن حبان، وفاطمة بنت علي بن أبي طالب لم أعرفها ".

فالجواب: أن فاطمة بنت الحسين ليست من رواة الصحيحين، وأن الحكم على إبراهيم بأنه ثقة فيه تساهل بيّن لأن خبره هذا منكر وخبر المنكر لا يقبل حتى عند ابن حبان في رجال ثقاته كما تقدم عنه.

وحكم الذهبي على كل طرق الحديث فقال في تلخيص الموضوعات (١١٨/١): " قلت: لَكِنَّهَا سَاقِطَة لَيست بصحيحة ".

وأما كون متنه منكر فمن عدة أمور:

الأمر الأول: مخالفته لما هو أقوى منه: من أن الشمس لم تحبس لأحد إلا ليوشع ابن نون فقد أخرج أحمد من حديث أبي هريرة (٦٥/١٦) ح (٨٣١٥)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ –: " إِنَّ الشَّمْسَ لَمْ تُحْبَسْ عَلَى بَشَرٍ إِلَّا لِيُوشَعَ لَيَالِيَ سَارَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ". الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٢/٣) ح (١٠٦٩) قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٥/٦): " طريق أحمد صحيح .. ورجال إسناده محتج بهم في الصحيح .. والمعتمد أن الشمس لم تحبس إلا ليوشع ". =

الوجه الخامس: أن الحافظ العراقي ذكر إبراهيم في ذيل ميزان الاعتدال من أجل هذه الرواية(١).

وقد تتبع الذهبي هذا الحديث في كتابه الميزان وحكم عليه بالبطلان(٢).

= **الأمر الثاني**: أن بعض الأئمة حكموا عليه بالنكارة فقد قال ابن كثير في البداية والنهاية (٣٢٣/١): " منكر ليس في شيء من الصحاح ولا الحسان وهو مما تتوافر الدواعي على نقله وتفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة لا يعرف حالها "، وقال الجورقاني في "الأباطيل" (١٥٨/١): " هذا حديث منكر مضطرب ".

فإن قيل: إن الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٢/٣) جمع بين الحديثين بأن حديث يوشع معناه أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَحْتَبِسْ عَلَى أَحَدٍ عَنِ الْغَيْبُوبَةِ إِلَّا عَلَى يُوشَعَ، وأن حديث على بن أبي طالب معناه: رَدُّهَا بَعْدَ الْغَيْبُوبَةِ وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ مِنْ أَفْعَالِ اللهِ – ﷻ – وأن الحافظ في الفتح (٤٣١/٦) جمع بينهما بأنَ الْحَصْرَ في حديث يوشع مَحْمُولٌ عَلَى مَا مَضَى لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ نَبِيِّنَا – ﷺ – فَلَمْ تُحْبَسِ الشَّمْسُ إِلَّا لِيُوشَعَ وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيُ أَنَّهَا تُحْبَسُ بَعْدَ ذَلِكَ لِنَبِيِّنَا – ﷺ –.

فالجواب: ما قاله الذهبي في تلخيص الموضوعات (١١٨/١): " لَو ردَّتْ لعَلي لَكَانَ ردهَا يَوْم الخَنْدَق للنَّبِي – ﷺ – بطريق الأولى؛ فَإِنَّهُ حزن وتألم ودعا على الْمُشْرِكين لذَلِك، ثمَّ نقُول: لَو ردَّتْ لعَلي؛ لَكَانَ لمُجَرّد دُعَاء الرَّسُول – ﷺ – ولَكِن لما غَابَتْ خرج وَقت الْعَصْر، وَدخل وَقت الْمغرب، وَأفْطر الصائمون، وَصلى المسلون الْمغرب، فَلَو ردَّتْ الشَّمْس للزِمَ تخبيط الْأمة فِي صَومهَا، وصلاتها وَلم يكن فِي ردهَا فَائِدَة لعَلي؛ إِذْ رُجُوعهَا لَا يُعِيد الْعَصْر أَدَاءً، ثمَّ هَذِه الْحَادِثَة الْعَظِيمَة، لَو وَقعت لاشتهرت، وتوفرت الهمم والدواعي على نقلهَا، إِذْ هِيَ فِي نق الْعَادَات جَارِيَة مجْرى طوفان نوح، وانشقاق الْقَمَر"، وقد سبقه في تقرير ذلك ابن تيمية في منهاج السنة: ١٨٩/٤ وما بعدها.

(١) ذيل ميزان الاعتدال: ١٥/١.

(٢) ميزان الاعتدال: ١٧٠/١، وقد سبقه بالحكم ببطلان الحديث ابن الجوزي في =

الوجه السادس: لم يرو أحد من الأئمة الأربعة عن إبراهيم، وإنما روى لـه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده عن أبيه حديثاً واحداً في الرافضة[1].

= الموضوعات (١/٣٥٥) وابن تيمية في منهاج السنة (٤/١٨٩) حيث قال:" وحديث رد الشمس لعلي، قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما، وعدوا ذلك من معجزات النبي - ﷺ -، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث، يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع "، وقد تعقبهما الحافظ ابن حجر فقال في الفتح (٦/٤٦٣): " وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في "الموضوعات" وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه ".

وأقول: والحديث وإن لم يصل لحد الوضع، لكنه ضعيف ومتنه منكر كما سبق بيانه.

(١) قال عبدالله بن أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْوَرْكَانِيُّ، فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ، فِي سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ كَثِيرٍ النَّوَّاءِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ ابْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -: " يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ ". أخرجه عبدالله في زوائد مسند الإمام أحمد: ١/٥١٩ ح (٨٠٩) وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير: ٢/٤٣٣، تعليقاً على إبراهيم بن الحسن، وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة: ٢/٤٣٥ ح (٩٧٨) من طريق يزيد بن هارون وأخرجه الآجري في كتاب الشريعة: ٥/٢١١٨ من طريق محمد بن سليمان، ثلاثتهم (محمد بن جعفر ومحمد بن سليمان ويزيد) عن أبي المتوكل بمثله.

دراسة الإسناد:

١-مُحَمَّد بن جَعْفَر بن زِيَاد الوورَكاني، أبوعِمْران الخراساني، روى عن: أبي عقيل وغيره، وعنه: عبد الله بن أحمد وغيره، قال ابن حجر: ثقة (ت ٢٢٨هـ). تهذيب الكمال: ٢٤/٥٢٢، التقريب، صـ ٥٢٧.

٢-محمد بن سليمان بن حبيب، روى عن: أبي المتوكل وغيره، وعنه: عبدالله بن أحمد،=

خلاصة القول: أن إبراهيم: مسكوت عنه، وحديثه لا يحتج به إذا انفرد، ويتقوى حديثه بالمتابعة المعتبرة، وأن الذهبي لم يحكم عليه بالضعف وإنما حكم على روايته، حيث انفرد بها، فيتفق كلام الحافظ ابن حجر مع الإمام الذهبي في تقويته بالمتابعة.

= قال ابن حجر: ثقة (ت ٢٢٤هـ)، تهذيب الكمال: ٥٦/٢٥، التقريب، صـ ٥٣٦.

٣-يَحْيَى بن المتوكل العُمَري، أَبُو عقيل المدني روى عن: كثير النواء وغيره، وعنه: محمد بن جعفر ومحمد بن سليمان، ضعفه ابن المبارك وأحمد وابن معين وابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حجر وغيرهم. تهذيب الكمال: ٥٢٢/٣١، التقريب، صـ ٦٦٧.

٤-كَثِير بن إِسْمَاعِيل، النواء، أَبُو إِسْمَاعِيل التَّيْمِيّ، روى: عن إبراهيم بن الحسن وغيره وعنه: أبو عقيل وغيره، ضعفه أبو حاتم والنسائي وابن حجر وغيرهم، تهذيب الكمال: ١٠٥/٢٤، التقريب، صـ ٥١٥

٥-إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، صاحب الترجمة لم يذكر بجرح ولا تعديل .

٦-الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، روى عن أبيه: الحسن بن علي ابن أبي طالب، وعنه: إبراهيم بن الحسن بن الحسن وغيره، قال ابن حجر: " صدوق ". تهذيب الكمال: ٩٥/٦، التقريب، صـ ١٤١.

٧-الحسن بْن علي بْن أَبي طَالِب القرشي الهاشمي، روى عن: أبيه: علي وغيره، وعنه: ابنه: الحسن، قال ابن حجر: " سبط النبي - ﷺ - وريحانته، وقد صحبه وأخذ عنه (ت ٤٩هـ)، تهذيب الكمال: ٢٢٠/٦، التقريب، صـ ١٤٦.

٨-علي بن أبي طالب، أمير المؤمنين روى عن النبي - ﷺ - وعنه ابنه الحسن (ت ٤٠هـ). أسد الغابة: ٣٢١/٣، تهذيب الكمال: ٤٣/٢٠.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه: أبو عقيل وكثير النواء، ضعيفان.

المطلب الثاني

ترجمة: بركَة بن يعلى التَّميمي عَن أبي سُوَيْد الْعَبْدي

قال الذهبي: " بركة بن يعلى لا يعرف "(١) .

تعقبه ابن حجر فقال: "بركَة بن يعلى عَن ابن عمر، وَعنهُ: أَبُو عقيل"، قال الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان: "بركَة بن يعلى لَا يعرف " ولم يذكر شَيْخه ولَا الرَّاوي عَنهُ، ثمَّ إِنِي لم أجد لَهُ ذكرا عِنْد البُخَارِيّ وَلَا اتِّبَاعه كَابْن أبي حَاتِم وَابْن حبَان والعقيلي وَابْن عدي وَلَا فِي غَيرهَا من كتب الْجرْح وَالتَّعْدِيل، وَلَكِن رَأَيْت لَهُ ذكراً فِي الكنى للْحَاكِم: أبي أَحْمد فِي تَرْجَمَة شَيْخه: أبي سُوَيْد نَقله عَن الكنى للْبُخَارِيّ من روَايَة وَكِيع عَن بركَة بن يعلى التَّيْمِيّ كَذَا فِيهِ، وَالَّذِي فِي الْمسند التَّمِيمِي، فَلَعَلَّ إِحْدَاهمَا تحرفت من الْأُخْرَى، واستفدنا مِنْهُمَا أن لبركة رَاوِياً آخر وَهُوَ: وَكِيع فارتفعت جَهَالَة عينه وَالله الْمُسْتَعَان "(٢).

<u>وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه: عدة وجوه:</u>

الوجه الأول: أن " بركة " غير مشهور في كتب التراجم كما ذكر الحافظ " لم أجد لَهُ ذكراً عِنْد البُخَارِيّ وَلَا اتِّبَاعه كَابْن أبي حَاتِم وَابْن حبَان والعقيلي وَابْن عدي وَلَا فِي غَيرهَا من كتب الْجرْح وَالتَّعْدِيل " (٣).

الوجه الثاني: قول الحافظ: " وَلَكِن رَأَيْت لَهُ ذكراً فِي الكنى للْحَاكِم: أبي أَحْمد فِي تَرْجَمَة شَيْخه أبي سُوَيْد نَقله عَن الكنى للْبُخَارِيّ " في هذا القول أمران:

---

(١) ذكر ذلك في: ميزان الاعتدال: ٥٠٤/١، والمغني في الضعفاء: ١٠٢/١، وديوان الضعفاء: ١٤٥/١.

(٢) تعجيل المنفعة: ٣٤١/١.

(٣) السابق: ٣٤١/١.

الأول: أن كتاب: الكنى لأبي أحمد الحاكم الموجود منه أربعة[1] أجزاء من حرف الألف إلى حرف الخاء وباقي الأجزاء مفقودة، ومنها: ترجمة أبي سويد، وقد كان مع ابن حجر نسخة كاملة منها، بدليل قوله في ترجمة أبي وهب: " ذكر أَبُو أَحْمد الْحَاكِم فِي حرف الْوَاو: أَبُو وهب مولى أبي هُرَيْرَة " [2].

الثاني: أن كتاب الكنى للبخاري، كان الشيخ أحمد شاكر – ﷺ – يراه أنه جزء من التاريخ الكبير ولذلك تعقب كلام الحافظ فقال: " وأنا أيضاً لم أجد ترجمة لبركة هذا في التاريخ الكبير للبخاري، بل لم أجد ترجمة لشيخه أبي سويد في الكنى للبخاري أيضاً، فما أدري أفيها سقط في هذا الموضع، أم وهم الحاكم أبو أحمد ؟![3]

ويُجاب على الشيخ – ﷺ –: بأن أبا سويد لم يسقط من الكنى الملحقة بالتاريخ الكبير ولم يقع أبو أحمد الحاكم في وهم، وذلك لأن كتاب الكنى للبخاري كتاب مستقل في التصنيف، بدليل قول ابن حجر ومن تصانيفه – البخاري – كتاب الكنى ذكره الْحَاكِم أَبُو أَحْمد وَنقل مِنْهُ " [4]، فلو كان جزءً من التاريخ الكبير ما قال الحافظ ذلك، بل يدل على أنه كان بين يدي أبي أحمد الحاكم، وأنه فقد بعد ذلك ويؤكد هذا قول السيوطي عن مصنفات البخاري: " وما لم نقف عليه اَلْكُنَى ذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ " [5].

---

(١) طبعته مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٠هـ.

(٢) تعجيل المنفعة: ٥٦١/٢.

(٣) مسند أحمد: ٤٣٢/٥ ح (٥٦٧٢)، بتحقيق: الشيخ أحمد شاكر.

(٤) هدي الساري، صـ ٤٩٢.

(٥) تدريب الراوي: ٣١١/٢

الوجه الثالث: أن سبب التعقب على الذهبي أنه قال في بركة: " بركة ابن يعلى لا يعرف " [1].

وهذا يقتضي جهالة عينه وحاله، وتابعه على ذلك الهيثمي[2] ويعتذر للذهبي بأنه قد تابع في ذلك الدارقطني في أنه قال: " بركه بن يعلى عن أبي سويد العبدي عن ابن عمر مجهولان " [3].

ويعتذر للإمام الدارقطني بأنه لم يقف لبركة على أحد روى عنه، وإلا لو وقف على ما وقف عليه الحافظ لما حكم الدارقطني عليه بالجهالة، لأنه يرى رفع الجهالة براويين يقول الدارقطني: " وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رُوَاتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا، أَوْ رَجُلٌ قَدِ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفًا " [4].

الوجه الرابع: أن الحافظ نفى عن " بركة " جهالة العين لوجود راويين عنه فقال: " واستفدنا أن لبركة رَاوِيا آخر – يعني غير أبي عقيل عند أحمد في مسنده – وَهُوَ وَكِيع فارتفعت جَهَالَة عينه " وفي اللسان قال: " فيستفاد من هذا أن بركة معروف لرواية اثنين عنه، لكن تبقى معرفة حاله " [5].

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/٥٠٤، المغني في الضعفاء: ١/١٠٢، ديوان الضعفاء: ١/١٤٥.

(٢) قال الهيثمي في: مجمع الزوائد (٨/٣٢٥): " رواه أحمد، وأبو الأسود وبركة ابن يعلى التميمي لم أعرفهما ".

(٣) قاله الدار قطني في كتاب سؤلات البرقاني له: ١/١٨، والضعفاء للدارقطني: ١/٢٦٠.

(٤) سنن الدار قطني: ٣/١٧٤.

(٥) السابق: نفسه.

وبناءً على قول الحافظ يكون " بركة مستوراً " [١] وحكم روايته كما قال الحافظ: " والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله " [٢].

الوجه السادس: أن بركة من رجال الإمام أحمد روى عنه من طريق أبي عقيل[٣].

الوجه السابع: قال ابن حجر: " رِوَايَة وَكِيع عَن بركَة بن يعلى التَّيْمِيّ .. وَالَّذِي فِي الْمسند التَّمِيمِي فَلَعَلَّ إِحْدَاهمَا تحرفت من الْأُخْرَى ".

وأقول: ذكر شيخ المحققين أحمد شاكر كلام الحافظ هذا ثم تعقبه فقال: " لعل نسخة المسند التي وقعت للحافظ ابن حجر وللحافظ الحسيني محرفة في هذا الموضع، فإن الذي في الأصول الثلاثة بيدي "التيمي"، كما سماه الحاكم أبو أحمد "[٤].

وأقول: ومما يؤيد كلام الشيخ أن رواية ابن أبي شيبة "التَّيْمِيّ"[٥] وأن ابن ماكولا ذكره فقال: " التَّيْمِيّ "[٦].

الوجه السابع: لم يرو أحد من الأئمة الأربعة لبركة إلا الإمام أحمد خرج له

---

(١) المستور: من روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال. شرح نخبة الفكر، صـ ١٠٠.

(٢) شرح نخبة الفكر، صـ ١٠١.

(٣) أحمد: ٤٣٢/٥ ح (٥٦٧٢).

(٤) السابق: نفسه، بتحقيق: الشيخ أحمد شاكر.

(٥) المصنف لابن أبي شيبة: ٢٣٤/٥ ح (٢٦٢٣١).

(٦) الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا: ٤٣٢/١.

حديثاً واحداً [1].

(١) قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، عَنْ بَرَكَةَ بْنِ يَعْلَى التَّيْمِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سُوَيْدٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: أَتَيْنَا ابْنَ عُمَرَ فَجَلَسْنَا بِبَابِهِ لِيُؤْذَنَ لَنَا، قَالَ: أَبْطَأَ عَلَيْنَا الْإِذْنُ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَى جُحْرٍ فِي الْبَابِ فَجَعَلْتُ أَطَّلِعُ فِيهِ، فَفَطِنَ بِي، فَلَمَّا أَذِنَ لَنَا جَلَسْنَا، فَقَالَ: أَيُّكُمُ اطَّلَعَ آنِفًا فِي دَارِي، قَالَ: قُلْتُ: أَنَا، قَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ اسْتَحْلَلْتَ أَنْ تَطَّلِعَ فِي دَارِي؟ قَالَ: قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلَيْنَا الْإِذْنُ، فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – يَقُولُ: " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ – ﷺ –، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ "، قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا تَقُولُ فِي الْجِهَادِ ؟ قَالَ: " مَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ ". أخرجه الإمام أحمد: ٤٣٢/٥ ح (٥٦٧٢)، واللفظ له، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الأدب: ٢٩٤/٥ ح (٢٦٢٣١)، من طريق وكيع عن بركة مقتصراً على الموقوف من دون المرفوع.

دراسة الإسناد:

١-هاشم بن القاسم أَبُو النضر الليثي، روى عن: أبي عقيل وغيره، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة ثبت" (ت ٢٠٧هـ)، تهذيب الكمال: ١٣٢/٣٠، التقريب، صـ ٦٣٧.

٢-عبد الله بن عَقِيل الثقفي، أَبُو عَقِيل الثقفي، روى عن: بركة بن يعلى، وعنه: أبو النضر، قال الذهبي وابن حجر: "صدوق". الكاشف: ٥١١/٢، ميزان الاعتدال ٥٠٤/١، التقريب، صـ ٣٣١.

٣-بَرَكَةَ بْنِ يَعْلَى التَّيْمِيِّ مجهول الحال، سبق تفصيل القول فيه.

٤-أَبُو سُوَيْدٍ الْعَبْدِيُّ، روى عن: ابن عمر، وعنه: بَرَكَةَ بْنِ يَعْلَى، قال الدارقطني: " مجهول "، وقال ابن حجر: له إدراك، أي أدرك زمنه – ﷺ –، ولم يعرفه الهيثمي، وأقول: روى عنه أيضاً: حماد بن زيد، كما قال ابن عبد البر فارتفعت جهالة عينه، الضعفاء للدارقطني: ١/٠، الإصابة: ١٦١/٧، مجمع الزوائد: =

وخلاصة القول: أن بركة العبدي مستور يتوقف في روايته حتى يتبين حاله وتتقوى روايته بمتابع معتبر.

= ٤٤/٨، الاستغناء لابن عبد البر: ١٠٨٥/٣.

٥-ابن عمر: صحابي جليل، روى عن النبي - ﷺ -، وعنه: أبو سويد (ت ٧٣هـ). أسد الغابة: ٣٣٣/٣.

الحكم على الحديث:

إسناده: ضعيف، فيه: بركة بن يعلى مجهول الحال، ولم يتابع، وفيه: أبو سويد لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، ولم يتابع، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٤/٨): " رواه أحمد، وأبو الأسود وبركة بن يعلى التميمي لم أعرفهما " والحديث ضعفه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: ١٧٥/٥.

لكن صح الحديث من طريق: عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عند البخاري كتاب: الإيمان، باب: قول النبي - ﷺ - بني الإسلام على خمس: ٤٤/١ ح (٨)، مسلم في الإيمان باب أركان الإسلام ودعائمه العظام ٥٤/١ ح (١٦) ولفظ البخاري: " بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ".

المطلب الثالث

ترجمة: حَفْص بن أبي حَفْص السراج

قال الذهبي: " حفص بن أبي حفص، أبو معمر التميمي عن الحسن ليس بالقوى "(١).

تعقبه ابن حجر فقال: " حَفْص بن أبي حَفْص السراج، عَن شهر ابن حَوْشَب، وَعنهُ: عبد الصَّمد وَأَبُو الْوَلِيد وَغَيرهمَا، وَثَّقَهُ ابن حبَان، ذكره الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان فَقَالَ: " روى عَن الْحسن لَيْسَ بِالْقَوِيّ " وَلم يذكر من روى عَنهُ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ فِي الْعِلَل: " حَفْص بن أبي حَفْص عَن أبي رَافع عَن أبي بكر الصّديق مَجْهُول، روى عَنهُ مُوسَى بن أبي عَائِشَة " انْتهى، فَمَا أَدْرِي اهما اثْنَان أَو وَاحِد، ثمَّ وجدت الْخَطِيب فرق بَينهمَا فِي الْمُتَّفق والمفترق وَقَالَ فِي الرَّاوِي عَن أبي رَافع: " لَا يحفظ لَهُ غَيره "، وَقَالَ فِي الرَّاوِي عَن شهر: " روى عَنهُ جمَاعَة من الْبَصرِيين " قلت: وطبقتهم متراخية كثيرا عَن طبقَة من يرْوى عَن شهر " (٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه: عدة وجوه:

الوجه الأول: اختلف المحدثون في" حفص بن أبي حفص السراج أبو معمر التميمي الذي يروي عن شهر بن حوشب، وحفص بن أبي حفص الذي يروي عن الحسن ؟ هل هما واحد أم اثنان، قولان:

القول الأول: أنهما واحد، وإليه يميل الإمام البخاري يقول – رحمه الله –: " أبو معمر السّرَاج، سمع الحسن، روى عنه: موسى بن إسماعيل وخليقا

(١) في ميزان الاعتدال: ٥١٥/١ وفي الضعفاء: ١٧٩/١.
(٢) تعجيل المنفعة: ٤٥٥/١.

أيضا أن يكون أبو معمر السّراج هذا حفص بن أبى حفص الذى روى عن شهر بن حوشب[١] وتابعه الذهبي فقال مرة: " حفص بن أبي حفص، أبو معمر التميمي عن الحسن ليس بالقوى "[٢] وقال أخرى: " حفص ابن أبي حفص التميمي، عن شهر، وعنه أبو الوليد " [٣].

القول الثاني: التفريق بينهما وهو قول جمهرة العلماء وقد فرق بينهما الخطيب[٤] وبيانه:

أولاً: أن حفص بن أبي حفص، أبو معمر التميمي الذي يروي عن شهر ابن حوشب، مشهور في كتب الرجال باسمه ونسبه وكنيته وكثرة من روى عنه، يقول أبو حاتم " حفص بن أبي حفص السراج أبو معمر: واسم أبي حفص سليمان، روى عن شهر، روى عنه: العقدي ومسلم بن إبراهيم وأبو الوليد وموسى بن إسماعيل وسعيد بن سليمان الواسطي وعلي ابن عثمان " [٥].

---

(١) الاستغناء من حملة أهل العلم بالكنى لابن عبد البر (٧٠٢/٢)، وهذا النص لم أقف عليه في الكنى الملحق بالتاريخ الكبير، ويبدو والله أعلم أن ابن عبد البر نقله من كتاب الكنى للبخاري المستقل بالتصنيف والذي ذكره المتأخرون كابن حجر والسيوطي ولم يقفوا عليه كما سبق بيانه، وقد ترجم البخاري للسراج التميمي في التاريخ الكبير (٣٦٨/٢): فقال: " حفص بْن أَبِي حفص السراج، عَنْ شهر، سَمِعَ منه العقدي وأَبُو الوليد ومُوسَى بْن إِسْمَاعِيل، وهو أَبُو معمَر كناه مُوسَى، يُقَالُ: التميمي ".

(٢) في ميزان الاعتدال: ٥١٥/١، وفي الضعفاء: ١٧٩/١.

(٣) في سرد الكنى للذهبي: ٩٠/٢.

(٤) المتفق والمفترق للخطيب: ٢٢٣/٢.

(٥) الجرح والتعديل: ١٧٤/٣.

وقال ابن حبان: " حَفْص بن أبي حَفْص السراج يروي عَن شهر ابن حَوْشَب روى عَنهُ: الْعَقدي وَأَبُو الْوَلِيد، وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ حَفْص التَّمِيمِي " (١).

وقال المزي في ترجمة " حوشب ": " روى عنه: أَبُو معمر حفص ابن أَبي حفص التميمي " (٢).

وكذلك مشهور في كتب الحديث فقد صدر الطبراني حديث حَفْصُ ابْنُ أَبِي حَفْصٍ بقوله: " حَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ أَبُو مَعْمَرٍ التَّمِيمِيُّ، عَنْ شهر " ثم خرج حديثه (٣).

وأما حفص بن أبي حفص الذي يروي عن الحسن، فلا يعرف له راوٍ غير موسى بن إسماعيل عند البخاري(٤) وأبي عاصم النبيل عند الخطيب " (٥).

وأقول: وبذلك ترتفع جهالة العين عن حفص الذي يروي عن الحسن ويتوقف فيما انفرد به.

ثم أني أرجح القول الثاني لأن حفص التيمي مشهور معروف في كتب

---

(١) الثقات: ٤٣١/٦.

(٢) تهذيب الكمال: ٥٠٨/١٢.

(٣) المعجم الكبير للطبراني: ١٢٣/٢٤.

(٤) الاستغناء من حملة أهل العلم بالكنى لابن عبد البر: ٧٠٢/٢، وهذا النص لم نقف عليه في الكنى الملحق بالتاريخ الكبير، ويبدو والله أعلم أن ابن عبد البر نقله من كتاب الكنى للبخاري المستقل بالتصنيف والذي ذكره المتأخرون كابن حجر والسيوطي ولم يقفوا عليه كما سبق بيانه.

(٥) المتفق والمفترق للخطيب: ٢٢٣/٢.

الرجال، وذكره ابن حبان في الثقات، بخلاف الثاني، والله أعلم.

الوجه الثاني: إذا ترجح أن الذي يروي عن شهر هو حفص بن أبي حفص أبو معمر السراج التميمي، فإن تضعيف الذهبي له بقوله: " ليس بالقوي " فيه نظر لأمرين:

الأمر الأول: أن حفص التميمي روى عنه جماعة – كما سبق– فهو قد انتفت عنه جهالة العين

الأمر الثاني: أني وقفت على نص بتعديله – بعد ذكر ابن حبان له في الثقات – لابن معين حيث قال: " حَفْص بن أبي حَفْص السراج بَصري ولَيْسَ بِهِ بَأْس " (١)، ونقله الخطيب في ترجمة حَفْص بن أبي حَفْص السراج أبو معمر التميمي صاحب الترجمة (٢).

وبذلك يكون حفص التميمي صاحب الترجمة، معدلاً، وليس مستوراً ولا مجهولاً ولا ضعيفاً.

الوجه الثالث: في توقف الحافظ في حَفْص الذي يروي شهر، وحفص الذي يروي عن أبي رَافع عَن أبي بكر الصّديق هل هما واحد أم اثنان ؟ قال – ﷺ –: " فَمَا أَدْرِي أهما اثْنَان أَو وَاحِد " (٣).

وأقول: وأرجح أن حَفْص الذي يروي عن أبي رَافع عَن أبي بكر

---

(١) تاريخ ابن معين للدوري: ٣٠٢/٤.

(٢) المتفق والمفترق للخطيب: ٢٢٣/٢.

(٣) تعجيل المنفعة: ٤٥٥/١، وبمثله ذكره في اللسان: ٣٢١/٢ حيث قال: " حفص ابن أبي حفص عن أبي رافع عن أبي بكر – ﷺ – وعنه موسى بن أبي عائشة مجهول قلت فما أدري أهو التميمي أو غيره ".

الصّديق غير حفص التميمي للآتي:

أولاً: أن حفص الذي يروي عن أبي رافع، مستور في غير ما أنكره عليه العلماء، لأنه روى عنه اثنان كما تقدم والثاني حفص التميمي لا بأس به كما قال ابن معين، وروى عنه جماعة.

ثانياً: الأول لا تُعرف له كنية ولا نسبة ولا لقب بخلاف التميمي عُرف له ذلك.

ثالثاً: أن حَفْص بن أبي حَفْص عَن أبي رَافع اختلفت فيه أقوال العلماء:

الأول: أنه مجهول قال الدارقطني: " حَفْص بن أبي حَفْص عَن أبي رَافع عَن أبي بكر الصّديق مَجْهُول "(١).

الثاني: أنه معروف العين مجهول الحال، فحديثة يتوقف فيه إذا انفرد، يقول البزار "وَحَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ رَوَى عَنْهُ السُّدِّيُّ وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ فَقَدِ ارْتَفَعَ عَنْهُ الْجَهَالَةُ إِذْ رَوَى عَنْهُ رَجُلَانِ" (٢).

الثالث: أنه منكر الحديث وذلك لأنه لا تحفظ عنه له إلا رواية(٣) واحدة

---

(١) العلل الكبير للدارقطني: ٢٤١/١.

(٢) مسند البزار: ٢٠٨/١.

(٣) حفص الذي يروي عن أبي رافع، ليس بصاحب الترجمة، وقد أخرج حديثه: البزار في مسنده: ٢٠٨/١ من طريق مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي حَفْصٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ - ﷺ - يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، الزَّائِدُ وَالْمُسْتَزِيدُ فِي النَّارِ» وهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بالنكارة، حيث قال "حفص روى عن أبي رافع الصائغ عن أبي بكر الصديق - ﷺ - عن النبي - ﷺ -: الذهب بالذهب، هو حديث منكر. الجرح والتعديل: ١٨٩/٣، ووجه النكارة كما ذكر الدارقطني في=

كما قال الخطيب[1].

ولم يذكر العلماء ذلك في ترجمة حفص السراج أبو معمر التيمي صاحب الترجمة.

الوجه الرابع: روى الإمام أحمد لحفص السراج حديثين: الأول: في تحريم الذهب للنساء [2].

= العلل الكبير: ٢٤١/١، والبزار في مسنده: /٢٠٨ أن الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ وليس عن حفص عن أبي رافع وقد قال البزار: " فَلَمْ نَذْكُرْهُ لِعِلَّةِ الْكَلْبِيِّ وَلِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ "، ثم البخاري ذكره في في التاريخ الكبير: ٣٢٥/٢، " حفص: سَمِعَ أبا رافع، عَنْ أَبِي بكر، سَمِعَ منه مُوسَى بْن أَبِي عَائِشَةَ فيهِ نَظَرٌ رَوَاهُ حُسَين الأشقر، عَنْ زُهَير ".

(١) المتفق والمفترق للخطيب: ٢٢٣/٢ حيث قال عن الرواية: " زهير ولا يحفظ لحفص بن أبي حفص غيره ".

(٢) أخرجه الإمام أحمد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ السَّرَّاجُ، قَالَ: سَمِعْتُ شَهْرَ ابْنَ حَوْشَبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْضُرُ النَّبِيَّ - ﷺ - مَعَ النِّسَاءِ، فَأَبْصَرَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ - امْرَأَةً عَلَيْهَا سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: " أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ " قَالَتْ: فَأَخْرَجَتْهُ قَالَتْ أَسْمَاءُ: " فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَهِيَ نَزَعَتْهُ ". أحمد في مسنده: ٥٦٠/٤٥ ح (٢٧٥٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٣/٢٤ ح (٤١٥)، من طريق شيبان عن حفص بنحوه، وأخرجه الحميدي في مسنده: ٣٤٥/١ ح (٣٧١) من طريق ابن أبي الحسين وابن راهويه في مسنده ٣٢١/٥ ح (٢٣٠٠)، من طريق لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وأحمد من طريق داود بن يزيد الأودي: ٥٤٤/٤٤ ح (٢٧٥٦٣) وفي الكبير: ١٦١/٢٤ ح (٤٠٩)، من طريق قتادة، وأحمد في مسنده: ٥٥٣/٤٥ ح (٢٧٥٧٢) من طريق =

= عَبْدُ الْحَمِيدِ، أحمد في مسنده: ٥٧٧/٤٥ ح (٢٧٦٠٢) من طريق عبد الجليل الْقَيْسِيُّ أحمد في مسنده: ٥٨٦/٤٥ ح (٢٧٦١٤) من طريق عَبْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ ابْنِ خُثَيْمٍ سبعتهم (داود، وابن أبي ، وليث، وقتادة، وعبد الحميد، وعبد الجليل، وعبد الله) عن شَهْرٍ بنحوه إلا أن رواية عبد الله فيها زيادة " فَقَالَ لَنَا: - ﷺ -: " أَتُعْطِيَانِ زَكَاتَهُ ؟ " قَالَتْ: فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: " أَمَا تَخَافَانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللهُ أَسْوِرَةً مِنْ نَارٍ ؟ أَدِّيَا زَكَاتَهُ ".

دراسة الإسناد:

١-عبد الصمد بْن عبد الوارث بْن سَعِيد بن ذكوان التميمي العنبري، روى عن: حفص السراج، وعنه: أحمد بن حنبل قال الذهبي: " حجة (ت ٢٠٧هـ) ". تهذيب الكمال: ٩٩/١٨، الكاشف: ٥١١/٢.

٢-حَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ صاحب الترجمة، لا بأس به .

٣-شهر بن حوشب الاشعري، أبو سَعِيد، الشامي الحمصي، مولى أسماء بنت يزيد ابْن السكن الأَنْصارِيّة، روى عن: مولاته: أسماء، وعنه: حفص بن أَبي حفص التميمي، وثقه أحمد وابن معين وقال البخاري: " حسن الحديث "، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث "، وضعفه شعبة والنسائي صالح بْن مُحَمَّد البغدادي له أحاديث انفرد بها ولم يتابع عليها، وقال ابن حجر: " صدوق كثير الإرسال والأوهام (ت ١١٢هـ) ". تهذيب الكمال: ٥٨٣/١٢، التقريب، صـ ٢٧٤.

٤-أسماء بنت يزيد بْن السكن الأَنْصارِيّة، صحابة روت عن النبي - ﷺ -، روى عنها: شهر. الإصابة: ٦١١/٤.

الحكم على الحديث:

إسناده حسن فيه حفص لا بأس به وشهر حسن الحديث.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٧/٣): " رواه أحمد، وإسناده حسن ".

إلا أن هذا الحديث منسوخ وذلك لما يأتي:

أن فيه تحريم الحلي للمرأة على الإطلاق، فقد رواه عن حوشب ستة رواة =

الحديث الثاني: في تحريم إفشاء ما يكون بين الرجل وامرأته [1].

= بالوعيد على التحلي بالذهب للمرأة، وأن أسماء أو خالتها رمت بالذهب ولم تأخذه، وخالف الستة عبد الله بن عثمان فرواه بلفظ: " فَقَالَ لَنَا: " أَتُعْطِيَانِ زَكَاتَهُ؟ " قَالَتْ: فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: " أَمَا تَخَافَانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللهُ أَسْوِرَةً مِنْ نَارٍ ؟ أَدِّيَا زَكَاتَهُ ". قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨/٤): " وَاسْتَدْلَلْنَا بِحُصُولِ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِبَاحَتِهِ لَهُنَّ عَلَى نَسْخِ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِيهِنَّ خَاصَّةً ". قال السندي في ترتيب مسند الشافعي (٢٢٨/١): " قال جمهور الفقهاء أن الأحاديث الموجبة كانت قبل حل الذهب للنساء والخلاف في الحلى المباح "، ومما يؤيد حصول النسخ ما رواه البخاري كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الزوج: ١٢١/٢ ح (١٤٦٦) ومسلم كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين: ٣٣٥/٣ ح (١٠٠٠) من حديث زَيْنَبَ – امْرَأَةِ عَبْدِاللَّهِ قال: « تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ » قال الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٢٩٤/٤): " وَمِنْ جُمْلَةِ تَأْوِيلِهِمْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ أَنَّ الْحَلْيَ كَانَ مُحَرَّمًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ " فكانت أحاديث إباحة تحلي النساء بالذهب إضافة للإجماع الذي نقله البيهقي ناسخاً لأحاديث التحريم.

(١) قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ السَّرَّاجُ، قَالَ: سَمِعْتُ شَهْرًا، يَقُولُ: حَدَّثَتْنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ، أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – وَالرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ قُعُودٌ عِنْدَهُ فَقَالَ: " لَعَلَّ رَجُلًا يَقُولُ: مَا يَفْعَلُ بِأَهْلِهِ، وَلَعَلَّ امْرَأَةً تُخْبِرُ بِمَا فَعَلَتْ مَعَ زَوْجِهَا فَأَرَمَّ الْقَوْمُ " فَقُلْتُ: إِي وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُنَّ لَيَقُلْنَ وَإِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ قَالَ: " فَلَا تَفْعَلُوا فَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الشَّيْطَانِ لَقِيَ شَيْطَانَةً فِي طَرِيقٍ فَغَشِيَهَا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٥٦٤/٤٥ ح (٧٥٨٣) واللفظ له والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٢/٢٤ ح (٤١٤) من طريق ثوبان بن فَرُّوخَ، والخطيب في المتفق والمفترق: ٧٩٨/٢ من طريق سعيد بن سليمان الواسطي كلاهما (ثوبان وسعيد) حفص بمثله. =

وخلاصة القول: أن حفص بن أبي حفص التميمي " لا بأس به ".

= دراسة الإسناد:

١-عبد الصمد بْن عبد الوارث، قال الذهبي حجة تقدم في أول هذا المطلب.

٢-حَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ، روى عن شهر وعنه شيبان، لا بأس به تقدم في هذا المطلب.

٣-شهر بن حوشب، حسن الحديث تقدم في أول هذا المطلب.

٤-أسماء بنت يزيد بْن السكن الأَنْصارِيّة، صحابة تقدمت في أول هذا المطلب.

الحكم على الحديث:

إسناده: حسن، فيه: حفص السراج، لا بأس به، وفيه: شهر بن حوشب، حسن الحديث.

المطلب الرابع

في ترجمة: سَلَمَة بن قَيْصر

قال الذهبي: " سلامة بن قيصر، تابعي أرسل، لم يصح حديثه "(١).

تعقبه ابن حجر فقال: " قَالَ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان: " سَلَمَة بن قَيْصر تَابِعِيّ أرسل لم يَصح حَدِيثه "، قلت: بل سَلَمَة مَعْرُوف، ذكره فِي الصَّحَابَة: الْحسن بن سُفْيَان وَأَبُو يعلى وَالطَّبَرَانِيّ وَابْن حبَان وَابْن مندة، وَقَالَ أَحْمد ابن صَالح الْمصْرِيّ: " لَهُ صُحْبَة "، وَقَالَ بن يُونُس: " سَلَمَة بن قَيْصر الْحَضْرَمِيّ وَأهل الشَّام يَقُولُونَ سَلامَة من أَصْحَاب رَسُول الله – ﷺ – .. قَالَ وَحَدِيثه الْمسند مَعْلُول، وَصوب أَحْمد بن صَالح الْمصْرِيّ أَنه سَلَمَة ابن قَيْصر، وأنه روى عَن النَّبِي – ﷺ – بِغَيْر وَاسِطَة أبي هُرَيْرَة، وَأَن عبد الله بن يزِيد المقرىء – وَهُوَ شيخ أَحْمد فِيهِ – وهم فِيهِ حَيْثُ زَاد فِي السَّنَد: أَبَا هُرَيْرَة، وَقد وَقع التَّصْرِيح بِسَمَاع سَلَمَة بن قَيْصر من النَّبِي – ﷺ – فِي مُسْند أبي يعلى وَغَيره، والعمدة فِي هَذَا على بن يُونُس فَإِنَّهُ أعرف بَاهل مصر" (٢)

و أقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه، عدة وجوه:

الوجه الأول: في تحرير اسم صاحب الترجمة " سلمة " أم " سلامة " وفيه قولان:

---

(١) ميزان الاعتدال: ٣٣٧/٣، وفي تجريد أسماء الصحابة، صـ ٢٢٩: " له حديث في الصوم لا يثبت والأصح أنه تابعي ".

(٢) تعجيل المنفعة: ٦٠٣/١.

الأول: أنه " سلمة بن قيصر " وبه قال أحمد[١] والبزار[٢] وأبو يعلى[٣] والبيهقي[٤] وغيرهم.

الثاني: أنه " سلامة بن قيصر " وبه قال البخاري[٥] وأبو حاتم وأبو زرعة[٦] والترمذي[٧] والطبراني[٨] والذهبي[٩] وغيرهم.

والراجح: أنه معروف بالاسمين ففي مصر يُعرف بسلمة، وهو اسمه الأصلي لأنه من أهلها، وفي الشام يُعرف بسلامة[١٠]، ومما يؤكد هذا قول أحمد بن صالح المصري " سلمة عندنا أصحّ " [١١].

الوجه الثاني: أن الحافظ الذهبي سماه "سلامة" وليس سلمة كما نقله عنه الحافظ ابن حجر[١٢].

الوجه الثالث: اختلف العلماء في صحبة " سلمة بن قيصر " على قولين:

---

(١) أحمد في مسنده: ٤١٢/١٦

(٢) في مسنده: ٢٢٣/١٦.

(٣) في مسنده: ٢٢٢/٢.

(٤) في شعب الإيمان: ٢١٢/٥.

(٥) التاريخ الكبير: ٢١١/٤.

(٦) الجرح والتعديل: ٢٣٣/٦.

(٧) في سننه: ٢١١/٢ ح (٧٦٤).

(٨) في المعجم الأوسط: ٨٩/٤.

(٩) ميزان الاعتدال: ٣٣٧/٣، تجريد أسماء الصحابة، صـ ٢٢٩.

(١٠) ذكره ابن حجر عن ابن يونس. تعجيل المنفعة: ٦٠٣/١.

(١١) الإصابة: ١١٣/٣.

(١٢) ميزان الاعتدال: ٣٣٧/٣، وتجريد أسماء الصحابة، صـ ٢٢٩.

الأول: أنه تابعي وليس بصحابي، وهو قول: أبي حاتم[١] وأبي زرعة[٢] وابن حبان[٣] وابن منده[٤] وابن عبد البر[٥] والذهبي[٦] واستندوا إلى ضعف الحديث الدال على صحبته [٧].

---

(١) قال في الجرح والتعديل (٣٢٢/٤): " سلامة بن قيصر الحضرمي، ليس حديثه بشئ من وجه يصح ذكر صحبته " .

(٢) قال في الجرح والتعديل (٣٢٢/٤): " سلامة بن قيصر ليست له صحبة، وعلة عدم ثبوتها أن سند الحديث الدال على صحبه فيه ابن لهيعة، وقد تعقبه ابن أبي حاتم فقال: وليس هذا الإسناد مشهوراً ".

(٣) ذكره ابن حبان في الثقات: ١٣٢/٢ في طبقة التابعين.

(٤) قال في معرفة الصحابة (٦٧٥/١): " سلامة بن قيصر: وقيل: سلمة، لم تثبت له صحبة، عداده في أهل مصر ".

(٥) قال في الاستيعاب (١٣٣/٢): " سلامة بن قيصر لا يوجد له سماع. ولا إدراك النبي – ﷺ – إلا بهذا الإسناد ".

(٦) في ميزان الاعتدال: ٣٣٧/٣، وفي تجريد أسماء الصحابة، صـ .

(٧) قال أبو يعلى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ زَبَّانَ ابْنِ فَائِدٍ، أَنَّ لَهِيعَةَ بْنَ عُقْبَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ قَيْصَرَ، أَنَّ رَسُولَ – ﷺ – قَالَ: " مَنْ صَامَ يَوْمًا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ بَاعَدَهُ اللَّهُ مِنْ جَهَنَّمَ كَبُعْدِ غُرَابٍ طَارَ وَهُوَ فَرْخٌ حَتَّى مَاتَ هَرَمًا ". أخرجه أبو يعلى في مسنده: ٢٢٢/٢ ح (٩٢١)، واللفظ له، وابن بشران في أمالي بن بشران: ٣٤/١ ح (١٤) بسنده ومتنه، والبيهقي في شعب الإيمان: ٢١٢/٥ ح (٣٣١٨) من طريق: الربيع ابن سُلَيْمَانَ، عن عبد الله بن وَهْبٍ به، بمثله، وابن قانع في معجم الصحابة: ٢٢٩/١ من طريق كامل بن طَلْحَةَ، والطبراني في المعجم الأوسط: ٢٧١/٢ ح (٣١١٨)، المعجم الكبير: ٢٥٤/٦ ح (٦٣٦٥) من طريق عبد الله بن يُوسُفَ، =

= وشعيب بن يَحْيَى، والبغوي في معجم الصحابة: ١٥٣/٣ ح (١٠٦٠) وابن منده في معرفة الصحابة: ٧٥٦/١ كلاهما من طريق: شعيب بن يحيى التجيبي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة لابي نعيم: ١٣٥٧/٣ ح (٣٤٢٥) من طريق أسد ابن موسى وكامل وقتيبة ستتهم (ابن وهب وكامل وعبد الله وشعيب وأسد وكامل) عن ابن لهيعة ورواية الطبراني والبغوي وأبي نعيم فيها تصريح سلمة بالسماع من رسول الله – ﷺ – ورواية البغوي وأبو نعيم فيها " زبان بن خالد " وليس فايد، وقال الطبراني " تفرد به ابن لهيعة " .

دراسة الإسناد:

١-أَحْمَد بن عيسى بن حسان المِصْرِي، أَبُو عَبْد اللَّهِ زوى عن: ابن وهب وغيره، وعنه: أبو يعلى وغيره، ضعفه ابن معين وأبو زرعة وقال ابن حجر صدوق، تُكلم فيه بلا حجة، وقد احتج به الشيخان (ت ٢٤٣هـ). تهذيب الكمال: ٤٢١/١، الكاشف: ٣٤/١، التقريب، صـ ٥٣.

٢-عبد الله بن وهب أبو محمد القرشي، روى عن: ابن لهيعة وغيره، وعنه: أحمد ابن عيسى وغيره، قال ابن حجر "ثقة حافظ عابد (ت ١٩٧هـ). تهذيب الكمال: ١٧٧/١٦، التقريب، صـ ٣٢٨.

٣-عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة بن عقبة الحضرمي أبو عَبْد الرحمن، المِصْرِي الفقيه قاضي مصر، روى عن: زبان بن خالد، وزبان بن فائد وغيرهما، وعنه: ابن وهب وغيره، قال قُتَيْبَةَ: كُنَّا لا نَكْتُبُ حَدِيثَ ابْنِ لَهِيعَة إلا مِنْ كُتُبِ ابن وهب، وقال قتيبة قال لي أَحْمَد بْن حنبل: أحاديثك عَنِ ابْنِ لَهِيعَة صحاح، قال قتيبة: لأنا كنا نكتب من كتاب عَبد اللَّهِ بن وهب ثم نسمعه من ابن لَهِيعَة. قال ابن حجر: " صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، (ت ١٧٤هـ). تهذيب الكمال: ٤٧٨/١٥، التقريب، صـ ٣١٩.

٤-زَبَّان بن فايد الحمراوي المصري، روى عن: لهيعة بن عقبة وغيره، وعنه: ابن لهيعة وغيره، ابن يونس " كان فاضلا " وقال أبو حاتم صالح، وضعفه =

= ابن معين والبيهقي والبوصيري، وقال الذهبي " فاضل خير ضعيف وقال أحمد: " أحاديثه مناكير "، قال ابن حجر: " ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته "، الجرح والتعديل: ٤٢٢/٣، الكاشف: ٢١/٢، تهذيب الكمال: ٩٨/١٥، الثقات: ٣٦٢/٧، تاريخ ابن يونس: ١٨٤/١، السنن الكبرى: ٢٨٩/٢.

التقريب، صـ ٢٠٠، البوصيري في اتحاف الخيرة: ٦٣/٣ ح (٢١٨٨).

٥-لَهِيعَةَ بْنَ عُقْبَةَ المِصْرِي، والد عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة، روى عن: عمرو بن ربيعة، وعنه: ابنه عبد الله، ذكره ابن حبان في الثقات سكت عنه البخاري وابن يونس، قال ابن القطان: " لَا تعرف حَاله "، قال ابن حجر: " مستور ". الثقات: ٣٦٢/٧، التقريب، صـ ٦١١، التاريخ الكبير: ٢٤٢/٧، وتاريخ ابن يونس: ٤٤١/١، الوهم والإيهام: ٣٤١/٣.

٦-عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ الحضرمي، يروى عن: سلمة بن قيصر، روى عنه: الحارث بن يزيد، ولهيعة بن عقبة الحضرميّان سكت عنه ابن يونس. تاريخ ابن يونس: ٢٧٣/١.

٧-سلمة بن قيصر، روى عن رسول الله - ﷺ - وعن أبي هريرة، وعنه: عَمْرُو ابْنُ رَبِيعَةَ الْحَضْرَمِيُّ ومرثَد بن عبد الله الْيَزَنِي عِدَادُهُ فِي الْمِصْرِيِّينَ، وَلِيَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، ذكره ابن حبان في الثقات طبقة التابعين: ٣٢١/٣، معرفة الصحابة: ١٣٧٥/٣، التاريخ الكبير: ٢٤٢/٧، تاريخ ابن يونس: ١٨٤/١.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه سبع علل:

الأولى: ضعف زبان بن فايد فهو صالح في دينه لكنه ضعيف في حديثه كما سبق في ترجمته.

الثانية: الاختلاف فيمن روى عنه ابن لهيعة هل هو زبان بن فايد أم زبان بن خالد؟ فذكر ابن منده في معرفة الصحابة (٧٥٤/١) أن: مكي بن إبراهيم، وابن وهب، والمقرئ، وإسحاق بن عيسى، وكامل بن يحيى، عن ابن لهيعة، عن زبان بن فائد، وذكر ابن يونس والخطيب البغدادي وابن ماكولا: أن راوي هذا الحديث هو: =

= " زبان بن خالد " وليس " زبان بن فايد " ونصوا على ذلك .

وأقول: وسواءٌ قلنا ابن فايد أو ابن خالد، فالحديث ضعيف، لأنهما ضعيفان: في "زبان بن فايد" ضعيف كما سبق، و"زبان بن خالد أبو أمية المصري"، ذكره ابن يونس من المصريين وسكت عنه وضعفه العلائي، تلخيص المتشابه للخطيب: ٧٩١/٢، تاريخ ابن يونس: ١٨٤/١، جامع التحصيل للعلائي: ١٩٣/١، الإكمال لابن ماكولا: ١١٦/٤.

العلة الثالثة: لهيعة بن عقبة مستور ولم يُتابع قال الطبراني في الأوسط (٣٧٢/٢) وقال: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهِيعَةَ".

العلة الرابعة: عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ الحضرمي، لا يعرف بجرح ولا تعديل، ولم يتابع على حديثه كما ذكر الطبراني.

العلة الخامسة: الاختلاف على سلمة: هل رواه عن النبي – ﷺ – كما هي رواية أبي يعلى وغيره، أم رواه عن أبي هريرة كما رواه أحمد: ٤١٢/١٦ ح (١٠٨٠٨) عن عبد الله بن يَزِيدَ، أبي عَبْد الرَّحْمن المقرئ عن ابْنُ لَهِيعَةَ، بسنده إلى سَلَمَةَ ابْنِ قَيْصَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – قَالَ: " الحديث " ورواه كذلك البزار: ٣٣٤/١٦ ح (٩٤١١).

فيرى أبو زرعة: أنه ليست له صحبة، وأن روايته عن أبي هريرة " ووافقه على ذلك العلائي في جامع التحصيل (١٠٣/١)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١٣٠/٢) وفي ذلك يقول ابن حجر في الإصابة (١١٣/٣): " ورجح أبو زرعة هذه الزيادة "، يعني زيادة أبي هريرة في الرواية، بينما يرى الحافظ ابن حجر: أن حديث هذه الزيادة عند أحمد معلولة وأن الخطأ وقع من ابن المقرئ شيخ أحمد في الرواية. الإصابة: ١١٣/٣.

العلة السادسة: الاختلاف على سلمة بن قيصر هل هو تابعي أم صحابي.

والراجح أنه تابعي فإن الحديث – كما تبين – لا تثبت له صحبة سلمة بن قيصر.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل: ٦٦/١، وذكر ترجيح أن روايته إنما =

القول الثاني: أنه صحابي، وهو قول ابن يونس[1] وأحمد

= عن أبي هريرة.

العلة السابعة: في متن الحديث حيث إن معناه " ومعنى الحديث: أن مَنْ صَامَ يَوْمًا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ بَعَّدَهُ اللَّهُ مِنْ جَهَنَّمَ بُعْدًا مِثْلَ بُعْدِ غُرَابٍ طَائِرٍ وَهُوَ فَرْخٌ أَيْ صَغِيرٌ حَتَّى مَاتَ هَرِمًا، أَيْ كَبِيرًا، قَالَ الطِّيبِيُّ" يُضْرَبُ الْغُرَابُ مَثَلًا فِي طُولِ الْعُمْرِ، شَبَّهَ بُعْدَ الصَّائِمِ عَنِ النَّارِ بِبُعْدِ غُرَابٍ طَارَ مِنْ أَوَّلِ عُمْرِهِ إِلَى آخِرِهِ " مرقاة المفاتيح للملا علي القاري (١٤٣٨/٤): " وهذا المعنى مخالف في متنه لما جاء في الصحيحين من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - يَقُولُ: « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَعَّدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » وقد أخرجه البخاري، كتاب: الصيام، باب: فضل الصوم: ٤١١/٤ ح (٢٨٤٠)، ومسلم، كتاب: الصيام باب: فضل الصيام في سبيل الله: ٣٣٣/٥ ح (١١٥٣)،

فإن قيل: يمكن الجمع بين الحديثين بأنهما بحسب اختلاف أحوال الصائمين في كمال الصوم ونقصانه، أو ورد ذكر السبعين لإرادة التكثير أو المراد بالتبعيد: المعافاة عن النار وسلامته من عذابها، لا البعد بهذه المسافة مراعاة المفاتيح للمبار كفوري: ٨٧/٧ .

فالجواب: أن هذا الجمع مقبول لو لم يكن الحديث ضعيفاً، والحديث ضعفه من الأئمة: البخاري في التاريخ الكبير (١٩٤/٤) فقال: سَلَامَة بن قَيصر الحَضرَميّ، سَمِعَ النَّبيَّ - ﷺ -، لا يصح حديثُه، ولأجل عدم صحة: حديثه ذكره أيضاً في الضعفاء الصغير: ٧٣/١، فقال: " حديثه من وجه لين " أبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي حاتم. الجرح والتعديل: ٢٩٩/٤، الذهبي في ميزان الاعتدال: ٣٣٧/٣، العلائي في جامع التحصيل: ١٠٣/١، الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٨١/٣، البوصيري في اتحاف الخيرة: ٦٣/٣.

(١) تاريخ ابن يونس: ٣٢٦/١.

ابن صالح[١] والترمذي[٢] ورجحه ابن حجر واستدل على ذلك بأن " سلمة ذكره فِي الصَّحَابَة: الْحسن بن سُفْيَان وَأَبُو يعلى وَالطَّبَرَانِيّ وَابْن حبَان وابْن مندة، ونص على صحبته: أَحْمد بن صَالح الْمصْرِيّ وابن يونس، وأنه صرح بالسماع من النبي – ﷺ – كما في رواية أبي يعلى، وأن العمدة فِي هَذَا على بن يُونُس فَإِنَّهُ اعرف بَاهل مصر " [٣].

وأقول: لا يلزم من كونه مذكوراً في كتب الصحابة أن يكون صحابياً، فابن منده ذكره في كتابه معرفة الصحابة ونفى عنه الصحبة[٤] وكذلك لا تدل رواية أبي يعلى[٥] والطبراني[٦] لأنهم لم ينصوا على ذلك.

وأما تصريح سلمة بالسماع من النبي – ﷺ –، فالحديث فيه ضعيف كما سبق بيانه، فالعبرة بثبوت الحديث، ثم " سلمة " لا تُعرف عنه رواية مسندة عن النبي – ﷺ – إلا هذه الرواية، وبهذا قال أبو حاتم وتبعه ابنه ابن أبي حاتم[٧]، والبغوي[٨]، وابن عبد البر[٩] ثم إن قول الحافظ بأن

---

(١) الإصابة: ٥٨/٢.
(٢) قال الترمذي في سننه: ٣٩٣/٣ ح (٧٦٤): " وَفِي الْبَابِ سَلَامَةَ بن قيصر ".
(٣) تعجيل المنفعة:٦٠٣/١.
(٤) معرفة الصحابة لابن منده: ٧٦٥/١.
(٥) أبو يعلى في مسنده: ٢٢٢ ح (٩٢١)
(٦) المعجم الكبير: ٢٥٤/٦ ح (٦٣٦٥).
(٧) المراسيل لأبي حاتم: ٦٦/١، الجرح والتعديل: ٢٩٩/٤.
(٨) معجم الصحابة: ١٥٣/٣.
(٩) الاستيعاب: ١٣٠/٢.

ابن حبان ذكره في الصحابة فيه نظر فقد ذكره في التابعين[1].

الوجه الرابع: لم يرو لسلمة بن قيصر أحد من الأئمة الأربعة وإنما روى له عبد الله في زوائده حديثاً[2].

---

(١) الثقات: ١٦٨/٣.

(٢) قال عبد الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ لَهِيعَةَ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَجُلٍ، قَدْ سَمَّاهُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْصَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – قَالَ: " مَنْ صَامَ يَوْمًا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ – ﷻ –، بَعَّدَهُ اللهُ مِنْ جَهَنَّمَ كَبُعْدِ غُرَابٍ طَارَ وَهُوَ فَرْخٌ حَتَّى مَاتَ هَرِمًا ". أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده عن أبيه: ٤٧١/٦ ح (١٠٨٠٨)، واللفظ له والبزار في مسنده: ٢٣١/١٦ ح (٩٤١١) بسنده ومتنه إلا أنه صرح بالراوي المبهم فقال: " عن أبي الشعثاء، عن سلمة بن قيصر ".

دراسة الإسناد:

١-عَبد اللَّهِ بن يزيد القرشي، العدوي، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئ، روى عن: سَعِيد ابْن أَبِي أَيُّوب وغيره، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة فاضل (ت ٢١٣هـ) " . تهذيب الكمال ٣٢٣/١٦، التقريب، صـ ٣٤٩.

٢-عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، تقدم في هذا المطلب .

٣-زَبَّان بن فايد الحمراوي المصري، ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته، تقدم في هذا المطلب.

٤-لَهِيعَةَ بْنَ عُقْبَةَ المِصْرِي، والد عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة مستور، في هذا المطلب .

٥-رجل: هو أبو الشعثاء: عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ الحضرمي، لا يعرف بجرح ولا تعديل تقدم في هذا المطلب.

٦-سلمة بن قيصر، مختلف في صحبته والراجح أنه تابعي كما تبين في هذا المطلب.

٧-أبو هريرة صحابي، جليل روى عن رسول الله – ﷺ – وعنه سلمة بن قيصر، =

وخلاصة القول: أن سلمة بن قيصر لم يثبت حديثه الدال على صـــحبته، وأن الراجح فيه أنه تابعي، فحديثه عن النبي – ﷺ – مرسل .

= تاريخ ابن يونس: ١/١٨٤، الإصابة: ٤/٤١١.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، وقد تقدم تفصيل القول فيه في هذا المطلب.

المطلب الخامس

ترجمة: عُبَيْدُ بن أبي قُرَّة الْبَغْدَادِيّ

قال الذهبي: " عبيد بن أبي قرة، عن الليث بن سعد، قال البخاري: لا يتابع في حديثه في قصة العباس .حدثنا عبيد بن أبي قرة، حدثنا الليث، عن أبي قبيل، عن أبي ميسرة مولى العباس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: " كنت عند النبي – ﷺ – ذات ليلة قال: انظر، هل ترى في السماء من شيء ؟ قلت: نعم أرى الثريا، قال: أما إنه يملك هذه الأمة بعددها من صلبك" رواه أحمد بن حنبل في مسنده، عنه، هذا باطل " (١).

تعقبه ابن حجر فقال: " وَزعم الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان أَن حَدِيث اللَّيْث الْمَذْكُور بَاطِل، وَفِي كَلَامه نظر، فَإِنَّهُ من أعلام النُّبُوَّة، وَقد وَقع مصداق ذَلِك، وَاعْتمد الْبَيْهَقِيّ فِي الدَّلَائِل عَلَيْهِ، وَقد أخرجه الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك، وَقَالَ ابن أبي حَاتِم: " فَسمِعت أبي يَقُول: " هَذَا الحَدِيث لم يروه إِلَّا عُبَيْدُ ابن أبي قُرَّة، وَكَانَ عِنْد أَحْمد بن حَنْبَل أَو قَالَ يحيى بن معِين وَكَانَ يضنّ بِهِ، قَالَ وَكَانَ أبي يستحسن هَذَا الحَدِيث وَيسر حِين وجده عِنْد يحيى الْقطَّان "، وَقَالَ عبد الله بن أبي دَاوُد: " كتب أَحْمد بن صَالح هَذَا الحَدِيث عَن أبي " ثمَّ تذكرت أَن للْحَدِيث عِلّة أُخْرَى غير تفرد عبيد بِهِ تمنع إِخْرَاجه فِي الصَّحِيح وَهُوَ: ضعف أبي قبيل وَلِأَنَّهُ كَانَ يكثر النَّقْل عَن الْكتب الْقَدِيمَة فإخراج الْحَاكِم لَهُ فِي الصَّحِيح من تساهله وَفِيه أَيْضا أَن الَّذين ولوا الْخلَافَة من ذُرِّيَّة الْعَبَّاس أَكثر من عدد أنجم الثريا إِلَّا إِن أُرِيد التَّقْيِيد فيهم بِصفة مَا

(١) ميزان الاعتدال: ٢٢/٣.

وَفِيه مَعَ ذَلك نظر "[1].

وأقول: الحديث الذي دار حوله التعقب، أخرجه: الإمام أحمد حَدَّثَنَا عُبَيْدُ ابْنُ أَبِي قُرَّةَ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ - ﷺ - ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: " انْظُرْ هَلْ تَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ نَجْمٍ ؟ " قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ" مَا تَرَى ؟ " قَالَ: قُلْتُ: أَرَى الثُّرَيَّا، قَالَ: " أَمَا إِنَّهُ يَلِي هَذِهِ الْأُمَّةَ بِعَدَدِهَا مِنْ صُلْبِكَ اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ " [2].

---

(١) تعجيل المنفعة: ٨٥١/١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٣٨٨/٢ ح (١٧٨٦)، وأخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٣٨٤/٨ ح (٤٧٤)، والخطيب في تاريخ بغداد: ٩٦/١١ كلاهما من طريق أحمد بن حنبل بمثله، وأخرجه الحاكم: ٣٢٦/٣ ح (٥٤١٤)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٣٨٤/٨ ح (٤٧٦)، والبيهقي في دلائل النبوة: ٥١٨/٦، كلهم طريق يَحْيَى ببن مَعِين، عن عبيد بن أَبِي قُرَّةَ، ولفظه: « أَمَا إِنَّهُ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِعَدَدِهَا مِنْ صُلْبِكَ » ولم يذكر " اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ "، ثم قال الحاكم هَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنِ اللَّيْثِ وَإِمَامُنَا أَبُو زَكَرِيَّا - رحمه الله - لَوْ لَمْ يَرْضَهُ لَمَّا حَدَّثَ عَنْهُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فتعقبه الذهبي: " لم يصح هذا "، وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث: ٥١٩/٦، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٥٥/٧ ح(١٥٠٨)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٣٨٤/٨ ح (٤٧٥)، والعقيلي في الضعفاء الكبير: ١١٦/٣ ح (١٠٩٢) كلهم من طريق أحمد بن مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وليس فيه: " اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ " وزاد الضياء: " فَقِيلَ لأَبِي سَعِيدِ ابْنِ يَحْيَى وَقَدْ تَرَكَ مِنَ الْحَدِيثِ (اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فِي فِتْنَةٍ) قَالَ: " هُوَ كَمَا قلت " وقال ابن عدي: " وهذا لم يروه عن الليث غير عُبَيد بن أَبِي قرة وعبيد ليس له غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ إلاَّ اليسير والذي أنكر عليه حديث العباس "، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: ٣٨٦/١٢ ح (٣٦٣١) من طريق أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وأبي خَيْثَمَةَ، =

= قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ، الحديث وفيه أَمَا إِنَّهُ يَلِي هَذِهِ الأُمَّةَ بِعَدَدِهَا مِنْ وَلَدِكَ اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ ".

دراسة الإسناد:

١-عُبَيْد بْن أَبِي قُرَّةَ البَغْداديُّ. روى عن: الليث، وغيره، وعنه: أحمد بْن حنبل وغيره، قَالَ ابن مَعِين: " ما بِهِ بأس "، وقال يعقوب بن شيبة: " ثقة صدوق ثقة "، وقال أبو حاتم: " صدوق "، وذكره البخاري وقال: " لا يتابع في حديثه في قصة العباس "، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: " رُبمَا خَالف "، وقال الذهبي في السير: " غير ثقة " وترجم له في ديوان الضعفاء، وقال: " حديثه منكر في بني العباس "، وفي المغني في الضعفاء وقال: " عبيد بن أبي قُرَّة عَن اللَّيْث بن سعد تفرد بِخَبَر سَاقِط فِي بني الْعَبَّاس يملك من صلبك يَا عَم بِعَدَد الثريا "، وقال في تاريخ الإسلام:" وقال الْبُخَارِيّ: لا يُتابع عَلَى حديثه في قصة العبّاس، قلت: الحديث في المُسْنَد وهو مُنْكَر ". وقال في الميزان بعدما أورد له حديث العباس هذا: " رواه أحمد بن حنبل في مسنده، عنه، هذا باطل ". التاريخ الكبير: ٦/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤١٣/٥، تاريخ بغداد: ٩٥/١١، ولسان الميزان: ١٢٢/٤، تاريخ الإسلام: ١٢٠/٥، سير أعلام النبلاء، ط: الحديث: ٤٠٤/٣، ديوان الضعفاء، صـ ٢٦٧، المغني في الضعفاء: ٤٢٠/٢، ميزان الاعتدال: ٢٢/٣.

٢-الليث بن سعد أبو الحارث المصري روى عن: أبي قبيل وعنه: عُبَيْد بْن أَبِي قُرَّةَ البَغْداديُّ قال ابن حجر: " ثقة ثبت، (ت ١٧٥هـ) ". تهذيب الكمال: ٢٦١/٢٤، التقريب، صـ ٤٦٥.

٣-أبو قبيل، بفتح القاف: اسمه حُيَيّ بن هانئ المعافرى المصري، روى عن: أبي ميسرة، وعنه: الليث، وثقه: أحمد وأبو زرعة، وابن معين والعجلي، وأحمد ابن صالح، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وقال ابن حجر: "صدوق يهم" الجرح والتعديل: ٢٧٥/٣، والتهذيب: ٧٢/٣، ميزان الاعتدال: ٦٤٢/١، الثقات للعجلي، صـ ٣١١.

٤-أبو ميسرة: هو مولى العباس، روى عن: العباس، وعنه: أبو قبيل، ذكره البخاري=

= وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وقال الهيثمي: " لم أعرفه ". التاريخ الكبير: ٤٤٦/٩، الجرح والتعديل: ٥٧٣/٣، مجمع الزوائد: ٢٠٧/١٠.

٥-عباس بن عبد المطلب بْن هاشم بْن عَبْد مناف الْقُرَشِي الهاشمي، أَبُو الفضل الْمَكِّي، عم رَسُول اللَّهِ - ﷺ - روى عن النبي - ﷺ -، وعنه: أبو ميسرة (ت ٣٢هـ). الاستيعاب: ٢١١/٣، الإصابة: ٣٢٢/٣.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فيه ثلاث علل:

الأولى: أن الحديث أعله جهابذة العلماء بتفرد عبيد بروايته فقال البخاري: " عُبَيْدُ ابْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْعَبَّاسِ، وَلَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ " وأقره العقيلي في الضعفاء الكبير: ١١٦/٣ ح (١٠٩٢)، وأعله أبو حاتم الرازي مبيناً السبب فقال في علل الحديث (٥١٩/٦) قال: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الحديثَ غيرُ عُبَيد، وعُبَيدٌ صدوقٌ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَبِي صَالِحٍ يعني - عبد الله بن صالح، كاتب الليث بن سعد - هَذَا الحديث " وصرح ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٥٥/٧ ح (١٥٠٨) أنه ينكره عليه فقال: " عُبَيد بن أَبِي قرة. والذي أنكر عليه حديث العباس " .

العلة الثانية: جهالة أبي ميسرة مولى العباس.

العلة الثالثة: نكارة قوله: "اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ" وهذه اللفظة لم يعرف الشيخ أحمد شاكر معناها فقال في شرح المسند (٣٩١/٢) قوله في آخر الحديث: "اثنين في فتنة" كذا هو في أصلي المسند ورواية الخطيب ومجمع الزوائد عنه، وما أدري ما تأويله ".

وأقول: بينت رواية الضياء كما سبق تخريجها "اثنين منهم في فتنة" أي اثنان ممن يلي أمر الأمة من بني العباس في فتنة، وهذه اللفظة منكرة بل ساقطة لأن أكثر من اثنين من بني العباس وقعوا في الفتنة ويكفي فقط ذكر ثلاثة من خلفاء بني العباس ناصرو القول بخلق القرآن، المأمون والمعتصم والواثق، فهؤلاء ثلاثة سقطوا في فتنة واحدة ناهيك عمن وقع منهم في فتن أخرى عظيمة. الثقات: ٣٣٠/٢، ولذلك جاءت رواية ابن معين وأحمد بن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ خالية من هذه اللفظة.

وفي هذا الحديث عدة وقفات:

الأولى: أن الإمام الذهبي ذكر هذا الحديث في عدة كتب من كتبه، ففي في الميزان[١] قال: " هذا باطل "، وفي المغني[٢] قال: " سَاقِط "، وفي ديوان الضعفاء[٣] وتاريخ الإسلام[٤] قال: " منكر" في بني العباس " .

وتعقب الحاكم في المستدرك فقال: " لم يصح هذا "[٥] فيمكن حمل هذه الأقوال على معنى واحد وهو أن الحديث منكر يبطل ويسقط الاحتجاج به، والسبب في حكم الذهبي بالنكارة أمران:

الأول: إعلال العلماء الحديث بتفرد عُبَيْد بْن أَبِي قُرَّةَ بالحديث كما سبق بيانه.

الثاني: أن الذهبي كان يري عُبَيْد بْن أَبِي قُرَّةَ، ضعيفاً قال عنه في السير: " غير ثقة " [٦] .

الوقفة الثانية: في قول الحافظ تعقباً على الذهبي: " وَفِي كَلَامه نظر فَإِنَّهُ من أعلام النُّبُوَّة وَقد وَقع مصداق ذَلِك وَاعْتمد الْبَيْهَقِيّ فِي الدَّلَائِل عَلَيْهِ وَقد أخرجه الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك " [٧].

وأقول: **أولاً**: إنما يكون الحديث من أعلام النبوة إذا ثبت الحديث، وقد سبق

---

(١) ميزان الاعتدال: ٣/٢٢.
(٢) المغني في الضعفاء: ٢/٤٢٠.
(٣) ديوان الضعفاء، صـ ٢٦٧.
(٤) تاريخ الإسلام: ٥/١٢٠.
(٥) مستدرك الحاكم: ٣/٣٤٣.
(٦) سير أعلام النبلاء: ٣/٤٠٤.
(٧) تعجيل المنفعة: ١/٨٥١.

أنه ضعيف، فتبين بهذا أنه ليس من أعلام النبوة الصحيحة التي يعتمد عليها.

ثانياً: أن البيهقي لم يعتمد على الحديث في الدلائل بل لما خرجه أعقبه بإعلال البخاري له [(١)].

ثالثاً: أن الحاكم لم يحكم على الحديث بالصحة وإنما قواه بالظن [(٢)].

الوقفة الثالثة: أن تقوية الحافظ للحديث بقول أبي حاتم: " وكان ببغداد عند أحمد بن حنبل، أو يحيى بن معين، أنا أشك، وكان يضن به، ورأيته يستحسن هذا الحديث، وسُرَ به حيث وجده عند ابن يحيى بن سعيد " [(٣)]، وهذا القول من ابن حجر فيه نظر لما يأتي:

أولاً: لأن أبا حاتم أعله كما سبق في الحكم على الحديث[(٤)] ولا يوجد هذا النص في علله.

ثانياً: أن الحديث كان مع أحمد وابن معين معاً – كما سبق في تخريجه – وكون أحدهما يضن بالحديث لا يستلزم ثبوته عنده، بل قد يكون لمعرفتهما بعلته، أو الخوف من وقوع فتنة بسببه أو نحو ذلك، وكذلك لا يستلزم وجود الحديث عند ابن القطان: ثبوته، بل قد يكون لأمر آخر، فإنه

---

(١) البيهقي في دلائل النبوة: ٥١٨/٦، وقال: " قَالَ الْبُخَارِيُّ: " لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ فِي قِصَّةِ الْعَبَّاسِ ".

(٢) الحاكم في مستدركه: ٣٢٦/٣، وقال: " وَإِمَامُنَا أَبُو زَكَرِيَّا لَوْ لَمْ يَرْضَهُ لَمَّا حَدَّثَ عَنْهُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ ".

(٣) تعجيل المنفعة: ٨٥١/١، ونقلت صحة النص من الخطيب في تاريخ بغداد: ٣٨٦/١٢ .

(٤) علل الحديث: ٥١٩/٦.

لا ينسب لساكت قول.

الوقفة الرابعة: أن الحافظ ابن حجر انتهى اجتهاده من خلال نصه السابق بضعف الحديث بثلاثة أشياء:

الأول: قوله: " تفرد عبيد بالحديث " وهو موافق في ذلك للأئمة .

الثاني: ضعف أبي قبيل فقال: "كَانَ يكثر النَّقْل عَن الْكتب الْقَدِيمَة فإخراج الْحَاكِم لَهُ فِي الصَّحِيح من تساهله "، وفيما قاله الحافظ نظر فالجمهور على أن أبا قبيل صدوق، بل الحافظ نفسه نص على ذلك كما سبق في التقريب، ورد الشيخ أحمد شاكر على الحافظ بقوله: " أين هذا من النقل عن الكتب القديمة ؟! ثم لو صح أنه ينقل عنها فمن ذا يستطيع أن يزعم أن هذا الحديث مرده إلى ذلك ؟! وهو يرويه بإسناده إلى العباس مرفوعاً، ولو فعل، فأسنده كهذا الإسناد وهو ينقله عن الكتب القديمة لكان كذاباً وضاعاً، وما رماه أحد بذلك ولا بقريب منه، فهذا تعليل باطل لا يؤبه له "[1] .

الثالث: قوله: " بأَن الَّذين ولوا الْخلَافَة من ذُرِّيَّة الْعَبَّاس أَكثر من عدد انجم الثريا "[2] وما قاله هنا يتنافي مع أول الترجمة من أن ذلك من أعلام النبوة، وهذا يؤكد أن الإمام تغير اجتهاده .

وخلاصة القول: أن عُبَيْد بْن أَبِي قُرَّةَ: صدوق قيما لم يخالف فيه أو لم يعلِّله العلماء من حديثه، وأن حديثه عن العباس منكر عند الذهبي موافقاً فيه جماهير العلماء، وأنه ضعيف عند ابن حجر، والله أعلم.

---

(١) مسند أحمد، ت: شاكر: ٣٩١/٢.

(٢) تعجيل المنفعة: ٨٥١/١.

المطلب السادس

ترجمة: مُحَمَّد بن الْأسود بن خلف بن عبد يَغُوث الجُمَحِي

قال الذهبي: " محمد بن أسود بن خلف، لا يعرف هو ولا أبوه، تفرد عنه: عبد الله بن عثمان بن خثيم "(١).

تعقبه ابن حجر فقال" مُحَمَّد بن الْأسود بن خلف بن عبد يَغُوث الجُمَحِي الْمَكِّيّ، روى عَن النَّبِي-ﷺ-، وَعَن أَبِيه وَعنهُ: عبد الله بن عُثْمَان بن خثيم وَأَبُو الزبير، وَقيل عَن بن خثيم عَن أبي الزبير عَنهُ، وشذ الذَّهَبِيّ فَادْخُلْهُ فِي الْمِيزَان فَوَهم " فَقَالَ لَا يعرف هُوَ وَلَا أَبوهُ تفرد عَنهُ بن خثيم .. " قلت: وَقد ذكره بن حبَان فِي ثِقَات التَّابِعين وَتقدم ذكر وَالِده وَأَنه صَحَابِي "(٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه: عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قول الذهبي عن محمد بن أسود بن خلف لا يعرف هو ولا أبوه تفرد عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم (٣)، فيه نظر لما يأتي:

أولاً: أثبت الأئمة: البخاري(٤) وأبو حاتم(٥) وابن حبان(٦) وتابعهم ابن حجر(٧) أن له راويين: الأول: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، والثاني:

---

(١) ميزان الاعتدال: ٣/٤٨٥.

(٢) تعجيل المنفعة: ٢/١٦٩.

(٣) ميزان الاعتدال: ٣/٤٨٥.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري: ١/٢٩.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٧/٢٠٦.

(٦) الثقات لابن حبان: ٥/٣٥٩.

(٧) تعجيل المنفعة: ٢/١٦٩، ولسان الميزان: ٥/٨٣.

أبو الزبير المكي فانتفى عنه بذلك جهالة العين.

ثانياً: أن البخاري[١] وأبا حاتم[٢] ذكراه وسكتا عنه وذكره ابن حبان في الثقات [٣].

ثالثاً: أن الذهبي لم يشذ بذلك بل تابعه الهيثمي فحكم عليه مرة بالجهالة[٤] ومرة بالتوثيق[٥].

رابعاً: أن الذهبي تغير اجتهاده فلم يحكم على حديثه بالضعف بل سكت عنه عند تعقبه للحاكم[٦].

خامساً: أن محمد بن الأسود مشهور الرواية عند أئمة الحديث [٧].

الوجه الثاني: أن قول الذهبي " الأسود بن خلف بن يغوث لا يعرف " [٨]،

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري: ٢٩/١.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٠٦/٧.

(٣) الثقات لابن حبان: ٣٥٩/٥.

(٤) وقال في مجمع الزوائد: ٢٩٧/٣ ح(٥٧٧١): وفيه محمد بن الأسود، وفيه جهالة.

(٥) قال في مجمع الزوائد: ٣٧/٦ ح (٩٨٥٧) في حديث من طريق محمد بن خلف: " رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ".

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم: ٣٣٥/٣ ح (٥٢٨٣).

(٧) روى له أحمد في مسنده: ١٦١/٢٤ ح (١٥٤٣١)، والحاكم في المستدرك: ٣٣٥/٣ ح (٥٢٨٣) وسكت عنه وعبد الرزاق مصنف ٥/٦ ح (٩٨٢٠) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: ١٤٦/٢، والطبراني في المعجم الأوسط: ٤٣/٣ ح (٢٤١٨)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٢٤٣/٤ ح (١٤٤٢)، وغيرهم .

(٨) ميزان الاعتدال (٤٨٥/٣)

فيه نظر لما يأتي:

أولاً: أن الأسود بن خلف بن عبد يغوث القرشي المكي، جزم العلماء بصحبته منهم: البخاري[١] وأبو حاتم [٢] وابن حبان[٣] وابن منده[٤] والبغوي[٥] وأبو نعيم[٦] والحاكم[٧] وابن أبي عاصم[٨]، وابن عبد البر[٩] وابن الأثير[١٠] وابن حجر[١١] ولم أقف على أحد نفى عنه الصحبة.

ثانياً: أكاد أجزم أن الحافظ الذهبي قال ذلك قبل أن يقف على ما يثبت عنده دليل صحبته، ودليل ذلك: أنه – ﷺ – ترجم للأسود بن خلف هذا في كتابه: تجريد الصحابة وجزم بصحبته قائلاً:" الأسود بن خلف بن عبد يغوث من مسلمة الفتح روى عنه ابنه محمد فقط "[١٢].

---

(١) التاريخ الكبير: ٤٤٤/١ .

(٢) الجرح والتعديل: ٢٩١/٢ .

(٣) الثقات: ٩/٣، ومشاهير علماء الأمصار: ٦٣/١ .

(٤) معرفة الصحابة: ١٨٢/١.

(٥) معجم الصحابة: ١٨٠/١.

(٦) معرفة الصحابة: ٢٩٦/١.

(٧) في مستدركه: ٣٣٦/٣ ح (٥٢٨٤)، وقال: " رضي الله عنه " .

(٨) الآحاد والمثاني: ١٤٦/٢، وقال: " رضي الله عنه ".

(٩) الاستيعاب: ٨٩/١ .

(١٠) أسد الغابة: ٢٢٦/١.

(١١) الإصابة: ٢٢٤/١.

(١٢) تجريد أسماء الصحابة، صـ ٨.

الوجه الثالث: لم يرو لمحمد بن الأسود إلا الإمام أحمد روى له حديثاً واحداً[1].

---

(١) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ خَلَفٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ الْأَسْوَدَ رَأَى النَّبِيَّ - ﷺ - يُبَايِعُ النَّاسَ يَوْمَ الْفَتْحِ، قَالَ: جَلَسَ عِنْدَ قَرْنِ مَسْقَلَةَ، فَبَايَعَ النَّاسَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالشَّهَادَةِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الشَّهَادَةُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسْوَدِ ابْنِ خَلَفٍ" أَنَّهُ بَايَعَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللهِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٢٤/١٦١ ح (١٥٤٣١) واللفظ له، عبد الرزاق في مصنفه: ٦/٥ ح (٩٨٢٠)، والحاكم في مستدركه: ٣/٣٣٥ ح (٥٢٨٣)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٤/٢٤٤ ح (١٤٤٣) كلاهما من طريق عَبْدُ الرَّزَّاق، بمثله وسكت عنه الحاكم والذهبي، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: ٢/١٤٦ ح (٨٦٦)، والطبراني في المعجم الأوسط: ٣/٤٣ ح (٢٤١٨)، من طريق الضَّحَّاك بن مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بمثله وقال: " تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ ".

دراسة الإسناد

١-عبد الرزاق بن همام الصنعاني، روى عن: ابن جريج وغيره، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة حافظ (ت ٢١١هـ) ". تهذيب الكمال: ١٦/٤٠١، التقريب، صـ ٤٥٥.

٢-عبدالملك بن جريج، روى عن: عبدالله بن عثمان وغيره، وعنه: عبدالرزاق وغيره، قال ابن حجر: " ثقة فقيه يدلس " تهذيب الكمال: ١٨/٣٢٨، التقريب: ٤١١.

٣-عَبدالله بْن عثمان بْن خثيم القاري، أَبُو عثمان المكي، روى عن: محمد بن الأسود ابن خلف الخزاعي وغيره، وعنه: عبد الملك بْن جُرَيْج وغيره، وثقه ابن معين، العجلي وابن سعد وقال أبو حاتم: ما بِهِ بأس، صالح الحديث، وضعفه النسائي =

وخلاصة القول: أن محمد بن الأسود: مستور، لا يحكم عليه بجرح ولا تعديل حتى يتبين حاله، وأن روايته تتقوى بمتابع معتبر، وأن الذهبي لم يقف له إلا على راوٍ واحد، فحكم عليه بأنه لا يعرف ولم يشذ في ذلك بل وافقه الهيثمي كما سبق .

وأما أبوه: الأسود: فالذهبي لم يقف أولاً على صحبته، فحكم عليه في الميزان بأنه لا يعرف، ثم وقف على ما يثبت صحبته فجزم بها في التجريد.

= وَقَال ابن عدي: وأحاديثه أحاديث حسن مما يجب أن يكتب، قال ابن حجر: " صدوق (ت ٣٢هـ) ". الجرح والتعديل: ٣٢٢/٥، تهذيب الكمال: ٢٨١/١٥، الكامل في الضعفاء: ٥١١/٥، التقريب، صـ ١٨٩.

٤-محمد بن الأسود بن خلف الخزاعي، لم يذكر فيه جرح ولا تعديل تقدم في هذا المطلب.

٥-الأسود بن خلف الخزاعي صحابي، روى عن - ﷺ - وعنه ابنه محمد تقدم في هذا المطلب

الحكم على الحديث:

إسناده حسن

فيه: عبد الله بن عثمان صدوق، وفيه: محمد بن الأسود لم يذكر بجرح ولا تعديل لكن روى له الضياء المقدسي في كتاب المختارة ومقتضى ذلك تحسين حديثه عنده، يقول الحافظ ابن حجر في ترجمته: " نوح بن محمد الأيلي لم أر من وثقه وقد روى له ضياء الدين في المختارة ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن ". لسان الميزان: ١٥٧/٦.

المطلب السابع

ترجمة: مُحَمَّد بن عُثْمَان

قال الذهبي: " محمد بن عثمان، لا يدري من هو، فتشت عنه في أماكن وله خبر منكر "(١).

تعقبه ابن حجر فقال: " مُحَمَّد بن عُثْمَان عَن زَاذَان عَن عَليّ - ﷺ - قَالَ: سَأَلت خَدِيجَة عَن وَلدين لَهَا مَاتَا فِي الْجَاهِلِيَّة الحَدِيث رَوَاهُ عبد الله ابن أَحْمد فِي زياداته عَن عُثْمَان بن أَبى شيبَة عَن مُحَمَّد بن فُضَيْل عَنهُ، قَالَ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان: لَا يدرى من هُوَ فتشت عَلَيْهِ فِي أَمَاكِن وَله خبر مُنكر، قَالَ شَيخنَا الهيثمي: ذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات، قلت: وَذكره الْأَزْدِيّ فِي الضُّعَفَاء، وَالْخَبَر الَّذِي أَشَارَ اليه الذَّهَبِيّ سَاقه فِي الْمِيزَان وَهُوَ الْمَذْكُور فِي زيادات عبد الله فِي الْمسند "(٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الأول: أن محمد بن عثمان صاحب الترجمة لا يعُرف له ذكر في كتب الرجال السابقين، وليس له ذكر في الثقات لابن حبان فقول الهيثمي: " ذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات "(٣)، وهمٌ منه بدليل أنه قال في مجمع الزوائد: " محمد ابن عثمان لم أعرفه "(٤).

الثاني: أن الذهبي لم ينفرد بعدم معرفته للراوي(٥) بل وصفه بالجهالة أيضاً:

---

(١) قال في ميزان الاعتدال: ٦٤٢/٣.
(٢) تعجيل المنفعة: ١٩٧/٢.
(٣) تعجيل المنفعة: ١٩٧/٢.
(٤) مجمع الزوائد: ٢١٧/٧.
(٥) قال في ميزان الاعتدال: ٦٤٢/٣.

ابن القيم[١] وابن كثير[٢].

الثالث: قول الحافظ" وَذكره الْأَزْدِيّ فِي الضُّعَفَاء" فيه ثلاث وقفات:

الأولى: أن الحافظ ترجم للراوي في اللسان وذكر كلام الذهبي، ثم رجح أن هذا الراوي هو: محمد بن عثمان الواسطي الذي يروي عن ثابت البناني[٣].

الثانية: أن الواسطي هو الذي ضعفه الأزدي[٤] وهو الذي ذكره ابن حبان في الثقات[٥] فيترجح عندي أن الحافظ نقل تضعيف الأزدي من ترجمة الواسطي إلى صاحب الترجمة لترجيحه أنهما واحد.

الثالثة: أن الحافظ الذهبي يفرق بينهما فقد ذكر الواسطي في الضعفاء وذكر فيه قول الأزدي[٦].

الوجه الرابع: أن القلب يميل إلى التفريق بينهما لأن الواسطي ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين[٧].

بينما صاحب الترجمة روى عن زاذان الذي توفي ٨٢هـ فهو في

---

(١) في كتابه طريق الهجرتين، صـ ٣٨٩ قال: " محمد بن عثمان مجهول ".

(٢) في تفسير القرآن العظيم: ٣٤٣/٣ تفسير الآية (١٥) من سورة الإسراء: " محمد ابن عثمان هذا مجهول الحال ".

(٣) قال في لسان الميزان (٢٦٥/٥): " قلت: والذي يظهر لي أنه هو الواسطي ".

(٤) لم يصل إلينا كتاب الأزدي وإنما بثه ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكون وترجم للواسطي فيه: ٣٧/٢.

(٥) الثقات لابن حبان: ٤٣٨/٧.

(٦) قال في المغني في الضعفاء (٦١٢/٢): مُحَمَّد بن عُثْمَان الوَاسِطِيّ عَن ثَابت الْبنانِيّ ضعفه الْأَزْدِيّ.

(٧)الثقات لابن حبان: ٤٣٨/٧.

طبقة أواسط التابعين[1].

الوجه الخامس: أنه لا يعرف إلا بخبر منكر[2] كما ذكره الذهبي.

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦٥/٩.

(٢) قال عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلَتْ خَدِيجَةُ النَّبِيَّ - ﷺ - عَنْ وَلَدَيْنِ مَاتَا لَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -: " هُمَا فِي النَّارِ ". قَالَ: فَلَمَّا رَأَى الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهَا قَالَ: " لَوْ رَأَيْتِ مَكَانَهُمَا لَأَبْغَضْتِهِمَا " قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَوَلَدِي مِنْكَ ؟ قَالَ: " فِي الْجَنَّةِ " قَالَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -: " إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَوْلادَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلادَهُمْ فِي النَّارِ " ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -: { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ، أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ } [الطور: ٢١].
أخرجه عبد الله في زوائد المسند: ٣٤٨/٢ ح (١١٣١).
وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢١٣) عن عثمان بن أبي شيبة، بمثله إلا أنه قال سَأَلَتْ خَدِيجَةُ النَّبِيَّ - ﷺ - عَنْ أولادها " بالجمع، بدلاً من المثنى، وكذا: " وأولادي منك " بدلاً من " وولدي منك ".

دراسة الإسناد:

١-عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم أَبُو الْحَسَن بْنُ أَبِي شَيْبَة الكوفي، روى عن: محمد ابن فضيل وغيره، وعنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال ابن حجر: " ثقة إمام حافظ (ت ١٣٩هـ) ". تهذيب الكمال: ٤٣٣/١٩، التقريب، صـ ٤٣٣.

٢-مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان، أبو عَبْد الرحمن الكوفي، روى عن: محمد بن عثمان، وعنه: عثمان بن أبي شيبة قال ابن معين ثقة وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أحمد: حسن الحديث. تهذيب الكمال: ٤٤٦/١٩.

٣-محمد بن عثمان مجهول لا يعرف.

٤-زاذان أبو عبد الله، روى عن: علي بن أبي طالب وغيره، وعنه: محمد بن عثمان وغيره، قال الذهبي: " ثقة ". تهذيب الكمال: ٢٦٥/٩، الكاشف: ٣٣/٢. =

وخلاصة القول: أن محمد بن عثمان: مجهول العين لا يعرف، وله خبر واحد منكر.

٥-علي بن أبي طالب صحابي جليل، تقدم في المطلب الأول .

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف والمتن منكر.

فأما السند ففيه محمد بن عثمان مجهول، وأما نكارة المتن فإنه يدل على دخول من مات من أولاد المشركين النار وهم دون البلوغ، وهذا مخالف للنصوص الصحيحة، يقول النووي في المنهاج (٢١١/٨): " الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَشْيَاءَ: منها قوله تعالى: { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا } [الإسراء: ١٥]، ومنها: حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ، حِينَ رَآهُ النَّبِيُّ - ﷺ - فِي الْجَنَّةِ وَحَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ " وأقول: والحديث أخرجه البخاري كتاب: التعبير، باب: تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح: ٣٢١/١٠ ح (٧٠٤٧)، ومسلم كتاب: الرؤيا، باب: رؤيا النبي-ﷺ- ح (٢٢٧٥) سمرة بن جندب وفيه: " وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرَّوْضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ - ﷺ -، وَأَمَّا الوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الفِطْرَةِ " قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلاَدُ المُشْرِكِينَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: " وَأَوْلاَدُ المُشْرِكِينَ ". وأقره على ذلك الحافظ في فتح الباري: ٢٤٧/٣، وممن حكم بغرابته الحافظ ابن كثير في تفسيره: ٢١٣/٣، وقال: " وهذا حديث غريب؛ فإن محمد بن عثمان هذا مجهول الحال "، ومثله ابن القيم حيث قال في طريق الهجرتين، صـ٣٨٩: " وهذا الحديث معلول .. محمد بن عثمان مجهول "، وقال عنه ابن الجوزي «الجامع الكبير» (٢٧٤/١٧): " في إسناده: محمد ابن عثمان لا يُقبل حديثه ولا يصح في تعذيب الأطفال حديث "، بل حكم عليه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٣٩٨/٨) بالوضع فقال: " حديث خديجة هذا حديث موضوع كذب ".

وخلاصة القول: أنه منكر كما ذكر الحافظ الذهبي.

المبحث الثامن

ترجمة: محب بن حَذْلَم الْمصْرِيّ أَبُو خَيْرَة

قال الذهبي: " أَبُو خيرة عَن مُوسَى بن وردان لَا يعرف "[1].

تعقبه ابن حجر فقال: " محب[2] بن حَذْلَم[3] الْمصْرِيّ أَبُو خَيْرَة[4] قال الذَّهَبِيّ: " لَا يعرف " وَيُقَال إِنه: محب بن حذلم الصَّالح، قلت: قد جزم باسمه وكنيته ونَسبه: أَبُو سعيد بن يُونُس فِي تَارِيخ مصر فَقَالَ: " محب ابن حذلم مولى ثَابت بن زيد يكنى أَبَا خيرة، روى عَن: مُوسَى بن وردان، روى عَنهُ: سعيد بن أبي أَيُّوب، وضِمام بن إِسْمَاعِيل، وَاللَّيْث بن عَاصِم، وكَانَ فَاضلا يُقَال: توفّي سنة خمس وَثَلَاثِينَ وَمِائَة " [5].

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه: عدة وجوه:

الوجه الأول: أن محب هذ لا يعرف بجرح ولا تعديل فقد ذكره البخاري[6]،

---

(١) ميزان الاعتدال: ٥٢١/٤.

(٢) "محب" ضَبطه الْخَطِيب بِكَسْر الْحَاء الْمُهْملَة، اسم فاعل، وضبطه ابْن نَاصِر بِفَتْح الْحَاء، اسم مفعول وتابعه على ذلك ابن حجر. توضيح المشتبه: ٦٥/٨، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ١٢٦٠/٤.

(٣) "حذلم" بالمهملة وفتح اللام. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين: ١٥٥/٣.

(٤) "أَبُو خَيْرَةَ" بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ. التلخيص الحبير لابن حجر: ٢٤٩/١.

(٥) تعجيل المنفعة: ٢٣٣/٢.

(٦) التاريخ الكبير (٢٨/٩) وقال: " أَبُو خيرة عَنْ مُوسَى بْن وردان ".

وأبو حاتم[١]، والدارقطني[٢]، وابن منده[٣]، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكنه معروف بالتفسير فقد ذكر أبو حاتم أنه: يفسر القرآن[٤]، وكذا معروف بصلاحه وتقواه فقد قال ابن ناصر: " من صلحاء مصر ونقل ابن حجر عن ابن يونس أنه قال عنه: " وَكَانَ فَاضلا " [٥].

الوجه الثاني: أن محباً روى عنه: سعيد بن أبي أَيُّوب، وضِمام بن إِسْمَاعِيل، وَاللَّيْث بن عَاصِم[٦]، فارتفعت بذلك جهالة عينه وبقي معرفة حاله.

الوجه الثالث: أن الذهبي تطورت معرفته لهذا الراوي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الوقوف على كنيته وعدم معرفته لاسمه فقد ذكره في الميزان[٧] والمغني[٨] في الكنى وقال: " أَبُو خيرة عَن مُوسَى بن وردان لَا يعرف "، وهو في هذا تابع للإمام البخاري حيث لم يعرفه إلا بكنيته، ويكون

---

(١) الجرح والتعديل: ٤٤٤/٨، وقال: " أبو خيرة يفسر القرآن، روى عنه: أبو زرارة الليث بن عاصم ".

(٢) سؤلات السلمي للدار قطني، صـ ٣٤٩، وقال: " أبو خَيْرَة عداده في المِصْريين، رَوَى عن: موسى بن وَرْدَان ".

(٣) قال في الكنى والألقاب، صـ ٣٠٢: أَبُو خيرة، عَن: مُوسَى بن وردان، وعَنْهُ: سعيد بن أبي أَيُّوب الْمصْرِيّ ".

(٤) الجرح والتعديل: ٤٤٤/٨.

(٥) تعجيل المنفعة: ٢٣٣/٢، وقد بحثت في المطبوع من تاريخ ابن يونس فلم أقف فيه على ترجمة " محب ".

(٦) تعجيل المنفعة: ٢٣٣/٢.

(٧) ميزان الاعتدال: ٥٢١/٤.

(٨) المغني في الضعفاء: ٧٨٣/٢، وذكره أيضاً في المقتنى في سرد الكنى: ٢٢٢/١.

معنى " لا يعرف " أي باسمه ولا بجرح ولا تعديل، وهذه المرحلة شاركه فيها ابن حجر حيث نقل كلام الذهبي في اللسان في الكنى وزاد وقيل: " إنه محب بن حَذْلَمٍ الصالح " (١).

المرحلة الثانية: وقوف الذهبي على اسمه فقد ترجم له في تاريخ الإسلام فقال: " الْمُحِبُّ بْنُ حَذْلَمٍ، أَبُو خَيْرَةَ الرُّعَيْنِيُّ. مَوْلاهُمُ، الْمِصْرِيُّ، أَحَدُ الْعَابِدِينَ تَرَدَّى أَبُو خَيْرَةَ فَاسْتُشْهِدَ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ وَمِائَةٍ - رحمه الله - "(٢) فهو عرف تقواه وصلاحه لكنه لم يعرفه جرحاً وتعديلاً .

وكذلك تمت معرفته التامة عند ابن حجر حيث قال: " أَبُو خيرة عن: مُوسَى بن وردان .. وَعنهُ: سعيد بن أَبى أَيُّوب، قيل: هُوَ محب بن حذلم عداده فِي المصريين، قلت: جزم بذلك أعْلَم النَّاس بالمصريين .. وَقد خَفِي ذَلِك على البُخَارِيّ، وعَلى من تبعه كمسلم، وَالْحَاكِم أبي أَحْمد، وَغَيرهم فذكروه فِيمَن لَا يعرف اسْمه، وَذكروا رِوَايَته عَن مُوسَى، وراوية سعيد ابن أبي أَيُّوب عَنهُ " (٣).

الوجه الرابع: لم يرو لأبي خيرة من الأئمة الأربعة إلا الإمام أحمد روى له حديثاً واحداً " (٤)

---

(١) لسان الميزان: ٤٣/٧.

(٢) تاريخ الإسلام: ٧٢٥/٣.

(٣) تعجيل المنفعة: ٤٤٩/٢.

(٤) قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي أَبُو خَيْرَةَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ وَرْدَانَ، قَالَ أَبُو خَيْرَةَ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- قَالَ: " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ذُكُورِ أُمَّتِي، فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، =

= وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِي، فَلَا تَدْخُلِ الْحَمَّامَ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٢٧/١٤ ح (٨٢٧٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٤٠١/١٣، من طريق عمرو بن هاشم عن موسى بن وردان بنحوه.

دراسة الإسناد:

١-عَبد اللَّهِ بن يزيد القرشي، العدوي، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئ، روى عن: سَعِيد ابْن أَبي أَيُّوب وغيره، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة فاضل (ت ٢١٣هـ) ". تهذيب الكمال: ٣٢٣/١٦، التقريب، صـ ٣٤٩.

٢-سعيد بن أبي أيوب، روى عن: أبي خيرة، وعنه: أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئ، قال ابن حجر: " ثقة ثبت (ت ٢٦١هـ). تعجيل المنفعة: ٢٣٣/٢، تقريب التهذيب، صـ ٢٣٢.

٣-أبو خيرة: محب بن خذلم، لم يذكر بجرح ولا تعديل، وقد ذكره ابن عبد البر من المشهورين من حملة العلم، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ١١٧٠/٢.

٤-مُوسَى بن وردان القرشي، روى عن: أبي هريرة، وغيره، وعنه: أبو خيرة وغيره، قال الذهبي: " صدوق ". تهذيب الكمال: ١٦٥/٢٩، الكاشف: ٣٣١/٣.

٥-أبو هريرة صحابي، جليل روى عن النبي - ﷺ -، وعنه: موسى بن وردان. أسد الغابة: ٣٧٩/٣.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه أبو خيرة لا يعرف بجرح ولا تعديل، والحديث أعله الحازمي في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: ٢٤١/١، وقال: " وَأَحَادِيثُ الْحَمَّامِ كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ فِيهَا عَنِ الصَّحَابَةِ "، ووافقه المنذري في مختصر سنن أبي داود: ١٦/٣، وأقرهما الشوكاني في نيل الأوطار: ٣١٨/١.

ووجه علته:

ما أخرجه أبو داود: كتاب: الحمام: ١٣٤/٦ ح (٤٠٠٩)، والترمذي: أبواب =

وخلاصة القول: أن محباً: مجهول الحال، لا يحكم عليه بجرح ولا تعديل حتى يتبين حاله، وحديثه: ضعيف إذا انفرد، ويتقوى بمتابع معتبر.

= الأدب، باب: ما جاء في دخول الحمام: ٤/٤١٠ ح (٢٨٠٢) من حديث عائشة: " أَنَّ النَّبِيَّ – ﷺ – نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنِ الحَمَّامَاتِ ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ فِي الْمَيَازِرِ " وقد ضعفة الترمذي فقال: " هَذَا حَدِيثٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ القَائِمِ "، وقد ذكره البوصيري في إتحاف الخيرة: ١/٢٩٩، فقال: " هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، أَبُو خَيْرَةَ لَا يُعْرَفُ، قَالَهُ الذَّهَبِيُّ "، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ١/٢٧٧، فقال: " رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ أَبُو خَيْرَةَ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: لَا يُعْرَفُ "، وأما متابعه: عمرو بن هاشم له عن موسى، عند ابن عساكر فلا تصلح للجبر فإن عمرو بن هاشم ضعيف. الكاشف: ٢/٤١١، التقريب، صـ ٤٧٣.

المطلب التاسع

ترجمة: يحيى بن جرجة المكي

قال الذهبي: " يحيى بن جرجة [١]، لا يعرف، حدث عن الزهري بحديث معروف، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قلت: ما حدث عنه غير ابن جريج " [٢].

تعقبه ابن حجر فقال: " يحيى بن جرجة المكي، عَن الزهرى، وَعنهُ: ابن جريج، وقزعة بن سُوَيْد، ذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات، وَقَالَ: رُبمَا خَالف، وَسُئِلَ عَنهُ أَبُو حَاتِم فَقَالَ: شيخ، وَقَالَ ابن عدى: أَرْجُو أنه لَا بَأْس بِهِ، قلت: قَالَ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان: " مَا روى عَنهُ غير ابن جريج " وَهُوَ متعقب بِمَا ترى، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: " لم يطعن فِيهِ أحد بِحجَّة وَلَا بَأْس بِهِ عِنْدِي " [٣].

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: أن الذهبي ذكره في الديوان فقال: " روى عنه ابن جريج: مجهول "[٤]، وذكره في الميزان فقال: " لا يعرف حدث عن الزهري، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به " قلت: ما حدث عنه غير ابن جريج "[٥].

فقد حكم عليه بالجهالة لأنه لم يجد له راوياً غير ابن جريج، وهذا على

---

(١) قال ابن ماكولا في الإكمال (٦٩/٢): " جرجة بضم الجيم الأولى وسكون الراء وفتح الجيم الثانية ".

(٢) ميزان الاعتدال: ٣٦٧/٤، وقاله أيضاً في المغني في الضعفاء: ٧٣٢/٢.

(٣) تعجيل المنفعة: ٣٥٠/٢.

(٤) ديوان الضعفاء، صـ ٤٣١.

(٥) ميزان الاعتدال: ٣٦٧/٤.

فرض ثبوته: لا يكفي في الحكم على الراوي بالجهالة، لأنه ورد فيه تعديل من إمام فيعمل به حتى وإن لم يرو عنه إلا واحد.

الوجه الثاني: أن قول الذهبي: " ما حدث عنه غير ابن جريج " [1] فيه نظر لما يأتي:

أولاً: أن كتاب الميزان عمدته: كتاب الجرح والتعديل، وقد ذكر أبو حاتم اثنين حدثا عن يحيي، حيث قال: " روى عنه: ابن جريج، وقَزْعَةُ ابْنُ سُوَيْدٍ "[2] فكيف فات الذهبي ذلك، والأعجب أنه نقل كلام ابن عدي في الترجمة ونص ابن عدي على رواية غير ابن جريج فقال: " حدث عنه: ابن جُرَيج، وَجَمَاعَةٌ " [3].

ثانياً: تعقب الحافظُ ابن حجر الإمامَ الذهبي بأن يحيي روى عنه اثنان: ابن جريج[4]، وقَزْعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ[5]، وقد وقفت على ثالث وهو: عَلِيُّ ابْنُ صَالِحٍ[6]، فصار بذلك معروفاً بالرواية .

ثالثاً: أن ابن الملقن سبق الحافظ ابن حجر في تعقبه على الذهبي في

---

(١) ميزان الاعتدال: ٣٦٧/٤، وقاله أيضاً في المغني في الضعفاء: ٧٣٢/٢.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٣٣/٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ٧٩/٩.

(٤) وحديثه عنه أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٣٧٢/٢٦ ح (١٦٤٤٤).

(٥) وحديثه عنه أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ٢٥٦/٦ ح (٦٣٣٨) والكبير: ٢٩١/٧ ح (٧١٦٩)

(٦) وحديثه عنه أخرجه الدارقطني في السنن: ٨١/٣ ح (٢١١١) وابن الأعرابي في معجمه: ٥٨٤/٢ ح (١١٥٢).

يحيي بن جرجه [١].

الوجه الثالث: أن معرفة الذهبي بيحيي كانت على مرحلتين:

الأولى: أنه اطلع على ترجمته في تاريخ البخاري[٢] والذي لم يذكر له ممن روى عنه إلا ابن جريج، وسكت عنه، فحكم الذهبي بذلك عليه بأنه مجهول وذكره بذلك في المغني [٣].

الثانية: أنه اطلع على ترجمته في ابن عدي ونقل حكم ابن عدي فيه كما في الميزان[٤].

لكن ما يلفت النظر هو: أنه لم يطلع على ترجمته في الجرح والتعديل، لأنه لو اطلع عليه لوقف الذهبي على أمرين الأول أن ليحيي راوٍ غير ابن جريج، وأن أبا حاتم حكم على يحيي بأنه شيخ [٥]

الوجه الرابع: أن يحيي بن جرجة قال عنه أبو حاتم: " شيخ "[٦]، وابن عدي: " وأرجو أن لا بأس به " [٧].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: " رُبمَا خَالف " [١]، وذكره البخاري وسكت عنه[٢] وذكره البيهقي وقال: " لَيْسَ بِشَيْءٍ " [٣].

---

(١) البدر المنير: ٧٦٦/٦.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري: ٢٦٦/٨.

(٣) ديوان الضعفاء، صـ ٤٣١.

(٤) ميزان الاعتدال: ٣٦٧/٤.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٣٣/٩.

(٦) المرجع السابق: نفسه.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٧٩/٩.

الوجه الخامس: أن قول الحافظ: " وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: لم يطعن فِيهِ أحد بِحجَّة وَلَا بَأْس بِهِ عِنْدِي " [٤]، لم أقف على قوله هذا في أي كتاب من كتبه سواءٌ في السنن له[٥] أو في علله[٦] أو في المؤتلف[٧].

بل وقفت على قول الزيلعي: " وَيَحْيَى بْنُ جُرْجَةَ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ "[٨] ولم أقف كذلك على هذا القول في كتب الدارقطني، وهذا عكس ما ذكره الحافظ ابن حجر عن الدارقطني هنا، وبعد التتبع وجدت أن الحافظ ذكر في كتاب الإتحاف أن الدارقطني قال في كتاب: الزكاة من سننه: " ابْنُ جُرْجَةَ لَيْسَ بِقَوِيٍّ "[٩] وهذا يؤكد أن المشهور عن الدارقطني: تضعيفه وليس تعديله، ومما يؤيده أن ابن حجر أنه ذكره في اللسان فقال: " وقول المؤلف: إنه " ما حدث عنه غير ابن جريج " غير مستقيم فقد روى عنه أيضًا قزعة بن سويد، قاله الدارقطني في المؤتلف وتبعه ابن ماكولا،

---

(١) الثقات لابن حبان: ٥٩٩/٧.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري: ٢٦٦/٨.

(٣) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي: ٤٣٣/٤.

(٤) تعجيل المنفعة: ٣٥٠/٢.

(٥) حيث ذكر حديثه في السنن: ٨١/٣ ح (٢١١١) ولم يتكلم عنه بشيء.

(٦) حيث ذكر حديثه في العلل الكبير: ١٠٧/٩، وتكلم عن حديثه بالمخالفة، ولم يعدله أو يجرحه .

(٧) حيث ذكر حديثه في المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٥١٣/١، ولم يتكلم عنه بشيء

(٨) نصب الراية: ٤٠٧/٢.

(٩) إتحاف المهرة لابن حجر: ٥٤٠/٦، وهذا النص لا يوجد في المطبوع من سنن الدارقطني .

وقال ابن عَدِي: أرجو أنه لا بأس به روى عنه ابن جريج وجماعة، وقال أبو حاتم: شيخ "[1] ولو ثبت تعديل الدارقطني لما أهمله.

الوجه السادس: أن " يحيي " لا بأس به إلا إذا خالف فروايته معلولة، وكلام ابن حبان دقيق: " ربما خالف " وقد نص أبو حاتم في علله[2] والدارقطني في علله[3] والطبراني في الأوسط[4] على أنه خالف في بعض رواياته عن الزهري فأعلوها بذلك .

الوجه السابع: روى الإمام أحمد ليحيي حديثين: الأول: في صلاة النافلة على الراحلة[5].

---

(١) لسان الميزان: ٤٢٣/٨.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٥٧٨/٥، وحكم أبو زرعة على حديثه الذي خالف فيه بالخطأ.

(٣) علل الدارقطني: ١٠٧/٩، وحكم على حديثه الذي خالف فيه بأنه غير محفوظ.

(٤) المعجم الأوسط: ٢٥٦/٦ ح (٦٣٣٨) ونقل أن الناس خالفوه في روايته.

(٥) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جُرْجَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: " رَأَى عَامِرٌ رَسُولَ اللهِ - ﷺ - يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ ". أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤٦٩/٢٤ح (١٥٧٠١) وأخرجه المروزي في كتاب السنة، صـ ١٠١ ح (٣٦٧) وابن عدي الكامل: ٢٦٨٤/٤ كلاهما، من طريق حجاج، بمثله وأخرجه أحمد في مسنده: ٤٤٢/٢٤ ح (١٥٦٧٢) من طريق صالح بن الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ "رَأَى رَسُولَ اللهِ - ﷺ - يُصَلِّي فِي السُّبْحَةِ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ، عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ".

دراسة الإسناد:

١-حجاج بن محمد الأعور، روى عن: ابن جريج، وعنه: أحمد، قال ابن حجر: " ثقة =

الثاني: حديث وضع الرجلين على الأخرى في المسجد(١).

= ثبت اختلط قبل موته، وأمر ابن معين ابناً لحجاج ألا يُدخل عليه أحد يسمع منه وقت اختلاطه (ت ٢٠٦هـ) ". تهذيب الكمال: ٤٥٦/٥، التقريب، صـ ١٣٥.

٢-عبد الملك بن جريج، ثقة حافظ، يدلس تقدم في هذا المطلب.

٣-محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، روي عن: عبد الله بن عامر، وعنه: ابن جريج، قال ابن حجر: " متفق على جلالته وإتقانه (ت ١٢٤هـ) ". تهذيب الكمال: ٤٢٩/٢٦، التقريب، صـ ٥٠٦.

٤-عَبد اللَّهِ بن عامر بن ربيعة العنزي، أَبُو محمد المدني، روى عن: أبيه: عامر -وله صحبة - وعنه: ابن شهاب، وقال ابن معين: لم يسمع من النبي - ﷺ - وثقه أبو حاتم والعجلي، قال ابن حجر: " له رؤية حيث أدرك رسول الله - ﷺ - وهو ابن أربع أو خمس سنوات (ت ٨٥هـ). الجرح والتعديل: ٣٣١/٥، تهذيب الكمال: ١٧١/١٥، تهذيب التهذيب: ٤٢٢/٤ التقريب، صـ ٣٢٤.

الحكم على الحديث:

إسناده: ضعيف، فيه: عبد الله بن عامر أرسل الحديث عن النبي - ﷺ -، ومتابعة: صالح بن أبي الأخضر والتي فيها الاتصال لا تصلح للجبر لضعف صالح. التقريب، صـ ٢٧٧.

(١) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ جُرْجَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ " أَبْصَرَ رَسُولَ اللهِ - ﷺ - مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى ظَهْرِهِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ". أخرجه أحمد في مسنده: ٣٧٢/٢٦ ح (١٦٤٤٤)، وأخرجه البخاري كتاب: الصلاة، باب: الاستلقاء في المسجد: ٤١١/١ ح (٤٥٧)، ومسلم كتاب: اللباس، باب: في إباحة الاستلقاء في المسجد ٣٣١/٣ ح (٢١٠٠)، كلاهما من طريق مالك عن الزهري بمثله.

وخلاصة القول: أن يحيي بن جرجة، لا بأس به وأن حديثه حسن ما لم يخالف، والله أعلم.

دراسة الإسناد:

١-حجاج بن محمد، ثقة، تقدم في هذا المطلب.

٢-ابن جريج، ثقة يدلس، تقدم في هذا المطلب.

٣-يحيي بن جرجة، لا بأس به، في هذا المطلب.

٤-محمد ابن شهاب متفق على جلالته تقدم في هذا المطلب.

٥-عباد بن تميم بن غزية الأَنْصارِيّ، روى عن: عمه: عَبد اللَّهِ بْن زَيْد بْن عَاصِم الأَنْصارِيّ، وعنه: ابن شهاب قال النسائي: " ثقة ". تهذيب الكمال: ١٤٣/١٤، الكاشف: ٣٥١/٣.

٦-عَبد اللَّهِ بْن زَيْد بْن عَاصِم الأَنْصارِيّ صحابي روى عن النبي - ﷺ - وعنه عباد. الإصابة: ٣٢٢/٣.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح لغيره: فيه: يحيي بن جرجة، لا بأس به، وقد تابعه مالك عن ابن شهاب عند البخاري ومسلم.

المطلب العاشر

ترجمة: أَبي سِبَاع

قال الذهبي: " أَبُو سِبَاع[١] عَن: وَاثِلَة بن الْأَسْقَع، وعنه: يزيد ابن أبي مالك، مجهول "[٢]

تعقبه ابن حجر فقال: " أَبُو سِبَاع، عَن: وَاثِلَة بن الْأَسْقَع فِي حَدِيث البائع على بَيَان مَا فِي السّلْعَة من الْعَيْب، وَفِيه: قصَّة، وَعنهُ: يزِيد ابن أبي مَالك، قَالَ أَبُو حَاتِم: " مَجْهُول " قلت: كَذَا قَالَ الْحُسَيْنِي وَاعْتمد على الْمِيزَان، فَإِنَّهُ ذكره فَقَالَ: " مَجْهُول " وَقَالَ فِي الْخطْبَة: إِنَّه إِذا أطلق لَفْظَة مَجْهُول فمراده أَن أَبَا حَاتِم قَالَهَا، وَقد تعقب هَذَا هُنَا بن عبد الْهَادِي فِيمَا قَرَأت بِخَطِّهِ فَقَالَ: لم يذكرهُ ابن أبي حَاتِم فَدلَّ على أَنَّهَا من كَلَام الذَّهَبِيّ، قلت: فنسبتها حِينَئِذٍ لأبي حَاتِم: وهم، وَقد أخْرُج الحَدِيث الْمَذْكُور الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك وَلم يتعقبه الذَّهَبِيّ فِي تلخيصه، وَقَالَ أَبُو أَحْمد الْحَاكِم فِي الكنى: " حَدِيثه فِي أهل الشَّام " [٣].

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: أن أبا سباع، ذكره: ابن معين[٤]، والبخاري[٥]،

---

(١) قال النووي تهذيب الأسماء واللغات (٢٣٦/٢): " أبو سباع: بكسر السين، تابعي لا يُعرف اسمه ".

(٢) ميزان الاعتدال: ٥٢٧/٤.

(٣) تعجيل المنفعة: ٤٤١/٢.

(٤) قال في تاريخ ابن معين للدوري (٣٦١/٤): " أَبُو سِبَاع شَامي ".

(٥) قال في التاريخ الكبير (٣٥٩/٨) ترجمة يَزِيد بْن أَبي مالك: " سَمِعَ أبا سباع، عن واثِلَة ".

وابن عساكر[١]، وابن منده [٢] ذكروه بكنيته، ولم يعرفوا اسمه، وسكتوا عنه، ولم يذكروا فيمن روى عنه: غير يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك.

الوجه الثاني: أن قول الذهبي: " مجهول "[٣] تعقبه الحافظ بأنه خالف شرطه في إطلاقها في الميزان[٤] بأن قائلها أبو حاتم، وابن أبي حاتم لم يترجم له في كتابه[٥] وقد تبع البوصيري الذهبي في ذلك، فحكم على أبي سباع بأنه مجهول وعزاه لأبي حاتم[٦] فوقع -رحمه الله- في الخطأ، وقال ابن عبد الهادي: " أبو سباع ليس بالمشهور "[٧].

الوجه الثالث: أن أبا سباع صحح حديثه الحاكم[٨] في مستدركه وهذا تعديل

---

(١) قال في تاريخ دمشق (٢٥٨/٦٦): " أبو سباع سمع: واثلة بن الأسقع، روى عنه: يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك ".

(٢) قال في فتح الباب في الكنى والألقاب (صـ ٤١٤): " أَبُو سِبَاع حدث عَن: وَاثِلَة روى عَنهُ: يزِيد بن أبي مَالك ".

(٣) ذكرها في ميزان الاعتدال: ٥٢٧/٤، وفي المغني في الضعفاء: ٧٨٦/٢، ولم يذكرها في المقتنى في سرد الكنى: ٢٥٨/١، وذكر أنه " يروي عَن: وَاثِلَة، وَعنهُ: يزِيد بن أبي مَالك ".

(٤) قال في ميزان الاعتدال (٦/١): " كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه ".

(٥) قال ابن حجر في لسان الميزان (٧٤/٩): " قرأت بخط ابن عبد الهادي: " لم يذكره ابن أبي حاتم " يعني: فتناقض قول المصنف أنه إذا أطلق لفظة " مجهول " فيريد أن قائلها: أبو حاتم " ولم أقف عليه عند ابن أبي حاتم بعد البحث.

(٦) اتحاف الخيرة: ٣٠٣/٣ ح (٢٧٧٨).

(٧) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ٦٥/٤.

(٨) الحاكم في المستدرك: ١٢/٢ ح (٢١٥٧) وقال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ".

ضمني لسباع، قال ابن حجر: " صحح الحاكم حديث عَمْرو الْعجلِيّ، وَتَصْحِيحه تَوْثِيق لَهُ، وَلَوْلَا قيام الْمُقْتَضِي عِنْده لتصحيح حَدِيثه، لما أقدم عَلَيْهِ " [(١)] ونقل الحافظ حكم الحاكم وسكت عنه[(٢)] ولم يتعقبه بشيء.

الوجه الرابع: أن الذهبي وجدته في تلخيص المستدرك حكم على حديث أبي سباع بالصحة[(٣)] فظاهر هذا أنه وقع التناقض في حكمه، وأن أبا سباع معدَّل عنده، لكني وقفت على قول ابن حجر: " قلت: وأخرج له الحاكم في أوائل البيوع حديثا ولم يتعقبه الذهبي في تلخيصه "[(٤)]، وهذا يرجح أن الذهبي – ﷺ – لم يصحح الحديث، وأن النسخة المطبوعة وقع فيها خطأ، حيث فيها تصحيح الذهبي للحديث .

الوجه الخامس: أن أبا سباع لا يُعرف إلا من جهة حديث واحد أخرجه الإمام أحمد [(٥)].

---

(١) في البدر المنير: ٦٥٤/٢.

(٢) إتحاف المهرة لابن حجر: ٦٥٣/١٣ ح (١٧٢٦٤).

(٣) في تعليقه على المستدرك للحاكم: ١٢/٢، قال: " صحيح " وسيأتي الحديث.

(٤) لسان الميزان: ٧٤/٩.

(٥) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ يَعْنِي الرَّازِيَّ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سِبَاعٍ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ نَاقَةً مِنْ دَارِ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، فَلَمَّا خَرَجْتُ بِهَا، أَدْرَكَنَا وَاثِلَةُ وَهُوَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ، اشْتَرَيْتَ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ بَيَّنَ لَكَ مَا فِيهَا ؟ قُلْتُ: وَمَا فِيهَا ؟ قَالَ: إِنَّهَا لَسَمِينَةٌ ظَاهِرَةُ الصِّحَّةِ، قَالَ: فَقَالَ: أَرَدْتَ بِهَا سَفَرًا، أَمْ أَرَدْتَ بِهَا لَحْمًا ؟ قُلْتُ: بَلْ أَرَدْتُ عَلَيْهَا الْحَجَّ، قَالَ: فَإِنَّ بِخُفِّهَا نَقْبًا، قَالَ: فَقَالَ صَاحِبُهَا: أَصْلَحَكَ اللهُ، مَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا تُفْسِدُ عَلَيَّ ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – يَقُولُ: " لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَبِيعُ شَيْئًا أَلَّا يُبَيِّنُ مَا فِيهِ، =

= وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ أَلَّا يُبَيِّنُهُ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٣٩٤/٢٥ ح (١٦٠١٣)، والحاكم في المستدرك: ١٢/٢ ح (٢١٥٧) من طريق محمد بن الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، عن أبي النَّضْرِ بمثله وقال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "، ووافقه الذهبي فقال: " صحيح "، والطبراني في المعجم الكبير: ٩١/٢٢ ح (٢١٧) من طريق أبي بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، عن أبي النضر مقتصراً على الشطر الأول، السنن الكبرى للبيهقي: ٥٢٣/٥ ح (١٠٧٣٥) من طريق أبي عَلِيٍّ الْحَسَن ابن مُكْرَمٍ، عن النضر بمثله ولفظه مَنْ بَاعَ شَيْئًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُبَيِّنَ مَا فِيهِ ".

دراسة الإسناد:

١-هاشم بن القاسم، أَبُو النضر الليثي، روى عن: أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة ثبت (ت ٢٠٧) ". تهذيب الكمال: ١٣٢/٣٠، التقريب، صـ ٦٣٧.

٢-عيسى بن أَبِي عِيسَى، واسم أبي عيسى: ماهان: أَبُو جعفر الرازي، روى عن: يزيد بن أبي مالك، وعنه: أبو النضر، وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، صالح الحديث، وضعفه أحمد، وأبو زرعة، والنسائي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به "، وقال ابن حجر: " صدوق سيء الحفظ ". العلل ومعرفة الرجال: ١٣٣/٣، الجرح والتعديل: ٤١١/٦، تهذيب الكمال: ١٥٤/٣٣، التقريب، صـ ٦٩٧.

٣-يزيد بن عَبْد الرحمن بن أَبي مالك، روى عن: سباع، وعنه: أبو جعفر الرازي، وثقه أبو حاتم، والدار قطني، والبرقاني. الجرح والتعديل: ٣٣٤/٩، تهذيب الكمال: ١٩٢/٣٢.

٤-أبو سباع، تابعي روى عن: واثلة، وعنه: أبو مالك، وثقه الحاكم توثيقاً ضمنياً، وسبق تفصيل القول فيه.

٥-واثلة بن الأسقع، صحابي، روى عن: النبي - ﷺ -، وعنه: أبو سباع. تاريخ دمشق: ٢٥٨/٦٦، الإصابة: ٤١١/٤. =

وخلاصة القول: أن سباع سكت عنه العلماء وعدله الحاكم تعديلاً ضمنياً، ولم يصفه أحد من السابقين بالجهالة، فحديثه حسن إذا لم يخالف فيه من هو أقوى منه، والله أعلم.

= **الحكم على الحديث**: إسناده ضعيف.

فيه علة خفية قادحة بينها الإمام أحمد، فقد سأله أَبُو بكر الْمَرْوَذِيّ عن هذا الحديث فقال أبو جعفر الرازي: لم يسمع من هذا، إنما روى هذا عن محمد بن سعيد، واللَّه أعلم، فترك محمد بن سعيد وقال عن يزيد، قلت إيش حَال مُحَمَّد بن سعيد قَالَ يَقُولُونَ إِن أَبَا جَعْفَر صلبه على الزندقة وَهُوَ مَتْرُوك الحَدِيث ". العلل ومعرفة الرجال: ٦/١٥.

فإن قيل: كيف يروي الإمام أحمد هذا الحديث ثم يعله بعلة شديد القدح بأنه من رواية محمد بن سعيد متروك الحديث ؟

والجواب: أن الحافظ ابن حجر ذكر حديثاً حكم الإمام أحمد عليه بأنه كذب منكر، وقد رواه في مسنده فاعتذر له ابن حجر قائلاً " كفانا المؤنة شهادة أحمد بكونه كذباً، فقد أبان علته، فلا حرج عليه في إيراده مع بيان علته، ولعله مما أمر بالضرب عليه؛ لأن هذه عادته في الأحاديث التي تكون شديدة النكارة، يأمر بالضرب عليها من المسند، فضرب وكتب من تحت الضرب، أو يكون مما غفل عنه وذهل ؛لأن الإنسان محل السهو والنسيان والكمال لله تعالى، وقال العلامة ابن تيمية: ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في "المسند" ومتى وقع منه شيء فيه ذهول أمر بالضرب عليه حال القراءة" النكت، صـ ٤٧٣، تدريب الراوي: ١/١٧٣.

وأقول: لا يكفي الاعتذار للإمام أحمد: بأنه: رواه مع بيان علته، وإنما الوجيه عندي: أن يكون الحديث مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، فكتب من تحت الضرب على جهة الخطأ أو الوهم، وهذا لا يؤثر في مسند الإمام في شيء، فقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/٣٢٩): " في المسند أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر "، وسبحان من انفرد لنفسه بالكمال.

المطلب الحادي عشر

ترجمة: أَبي سَلمَة الْجُهَنِيّ

قال الذهبي: " أبو سلمة الجهني، حدث عنه فضيل بن مرزوق، لا يدرى من هو "(١).

تعقبه ابن حجر فقال: " أَبُو سَلمَة الْجُهَنِيّ، عَن: الْقَاسِم بن عبدالرَّحْمَن، روى عَنهُ: فُضَيْل بن مَرْزُوق، مَجْهُول قَالَه الْحُسَيْنِي، وَقَالَ مرّة: لَا يدرى من هُوَ، وَهُوَ كَلَام الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان، وَقد ذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات وأخرج حَدِيثه فِي صَحِيحه، وقرأت بِخَط الْحَافِظ بن عبد الْهَادِي: " يحْتَمل أَن يكون خَالِد بن سَلمَة "، قلت: وَهُوَ بعيد لِأَن خَالِدا مخزومى وَهَذَا جهنى "(٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: ذكر أبا سلمة الجهني، ذكره البخاري(٣)، وابن منده(٤)، وابن عبد البر(٥)، وابن كثير(٦) في الكنى ولم يذكروا له اسماً.

---

(١) ميزان الاعتدال: ٥٣٣/٤.

(٢) تعجيل المنفعة: ٤٧١/٢.

(٣) قال في التاريخ الكبير (٣٩/٩): " أَبُو سلمة الجهني عَنِ: القاسم بْن عَبْد الرَّحْمَن، روى عَنْهُ: فضيل بْن مرزوق ".

(٤) قال في فتح الباب في الكنى والألقاب (صـ ٣٥٩): " أَبُو سَلمَة: الْجُهَنِيّ حدث عَن: الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن "، روى عَنهُ: فُضَيْل بن مَرْزُوق. أرَاهُ الَّذِي روى عَنهُ: شُجَاع بن الْوَلِيد ".

(٥) قال في الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١٥٤٢/٣): " أبو سلمة الجهنى، عن: القاسم بن عبد الرحمن، روى عنه: الفضيل بن مرزوق، في الكوفيين ".

(٦) في التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: ٢٢٧/٣.

وذكره ابن معين فقال: " أَبُو سَلَمَة الْجُهَنِيّ أَرَاهُ مُوسَى الْجُهَنِيّ "[(١)]، وتابعه الدولابي[(٢)].

وما قاله ابن معين ليس محلاً للاتفاق، فقد فرق بينهما: البخاري فذكر موسى الجهني في الأسماء وكناه: أبا عبد الله[(٣)]، وذكر أبا سلمة الجهني في الكنى كما تقدم ولم يكنه، وفرق بينهما كذلك ابن حبان[(٤)]، والحافظ المزي[(٥)]، والذهبي[(٦)]، وابن حجر[(٧)].

ومما يدل على التفرقة: أن موسى الجهني من رجال مسلم مشهور، وثقه أبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وغيرهم[(٨)] بخلاف أبي سلمة الجهني: فهو غير مشهور.

---

(١) تاريخ ابن معين للدوري: ٤٤٢/٣، وفيه (٣١٣/٣) " قال مُوسَى الْجُهَنِيّ: مُوسَى ابن عبد الرَّحْمَن، وكنيته: أَبُو عبد الله ".

(٢) الكنى والأسماء للدولابي: ٥٩٢/٢.

(٣) التاريخ الكبير: ٢٨٨/٧.

(٤) ترجم لموسى الجهني في الثقات: ٤٤٩/٧، ولأبي سلمة الجهني: ٦٥٩/٧.

(٥) ذكر في ترجمة القاسم بن عبد الرحمن: ٣٨٠/٢٣، أنه " روى عنه: موسى الجهني وأبو سلمة الجهني ".

(٦) ترجم لموسى الجهني في ميزان الاعتدال: ٣٢٢/٥، وقال: " من ثقات الكوفيين وعبادهم " ثم ترجم لأبي سلمة كما سيأتي.

(٧) ترجم لموسى الجهني في التهذيب: ٣١٣/٦، ولأبي سلمة الجهني في لسان الميزان: ٨٣/٩.

(٨) تهذيب الكمال: ٩٥/٢٩.

الوجه الثاني: ذكر الذهبي أبا سلمة الجهني في الميزان[١] والمغني[٢]، وقال: "لا يدرى من هو" فتعقبه الحافظ فقال: "وقد ذكره ابنُ حِبَّان في الثقات" [٣]، وأخرج حديثه في صحيحه[٤]، والحق أنه مجهول الحال، وابن حبان يذكر أمثاله في الثقات ويحتج به في الصحيح إذا كان ما رواه ليس بمنكر " [٥].

الوجه الثالث: أن أبا سلمة الجهني له حديث واحد أخرجه الإمام أحمد [٦].

---

(١) ميزان الاعتدال: ٥٣٣/٤ (١٠٢٦٥) وقال: " حدث عنه: فضيل بن مرزوق ".

(٢) المغني في الضعفاء: ٧٨٩/٢، وذكره كذلك في المقتنى في سرد الكنى: ٢٨٧/١، ولم يذكر فيه شيئاً .

(٣) الثقات لابن حبان: ٦٥٩/٧، وقال: " يروي عَنِ: الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، روى عَنْهُ: الفضيل بن مَرْزُوق ".

(٤) ابن حبان في صحيحه: ٢٥٣/٣ ح (٩٧٢).

(٥) لسان الميزان: ٨٣/٩.

(٦) قال الإمام أحمد: " حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -: " مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا " قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا ؟ فَقَالَ: " بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا ". أخرجه أحمد في مسنده: ٢٤٦/٦ ح (٣٧١٢) واللفظ له، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٠/٦ ح (٢٩٣١٨) عن يزيد بن هَارُونَ وأخرجه: أبو يعلى في مسنده: ١٩٨/٩ح (٥٢٩٧) وابن حبان في صحيحه: ٢٥٣/٣ ح (٩٧٢) والبيهقي في القضاء والقدر، صـ ٢٥٩ =

= ح (٣٥٩) كلهم من طريق يزيد بن هارون، وقال البيهقي: " تَابَعَهُ عَبْدُ الـرَّحْمَنِ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الـرَّحْمَنِ "، والحـاكم فـي المسـتدرك: ٦٩٠/١ ح (١٨٧٧) من طريق سعيد بن سليمان الْوَاسِطِي، عن فضيل بن مَرْزُوقٍ، وقـال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ إِنْ سَلِمَ مِنْ إِرْسَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي سَمَاعِهِ عَنْ أَبِيهِ "، قال الذهبي: " قلت: وأبـو سـلمة لا يدرى من هو. ولا رواية له في الكتب الستة "، والبزار فـي مسـنده: ٣٦٣/٥ ح (١٩٩٤) من طريق عبد الرَّحْمَنِ بن إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ به.

دراسة الإسناد:

١-يزيد بن هارون السلمي، أبو خالد الواسطي، روى عن: فضيل بن مرزوق وغيره، وعنه: أحمد وغيره، قال ابن حجر: " ثقة متقن (ت ٢٠٦هـ) ". تهذيب الكمـال: ٢٦١/٣٢، التقريب، صـ ٦٠٦.

٢-فضيل بن مرزوق الأَغَر الرقاشي، أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ الكوفي، روى عن: أبي سـلمة الجهني، وعنه: يزيد بن هارون، وثقه السفيانان، وقال ابن معين: صالح الحديث، ولكنه شديد التشيع، وقال ابْن أَبِي حَاتِم: سَأَلتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صـدوق، صـالح الحديث، يهم كثيرا، يكتب حديثه. قلت: يحتج بِهِ ؟ قال: لا، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: " أرجو إنه لا بأس بِهِ ". الجرح والتعديل: ٣٥١/٧، الكامل في الضعفاء ٤٥١/٢، تهذيب الكمال: ٣٠٨/٢٣.

٣-أبو سلمة الجهني، مجهول الحال، تقدم في هذا المطلب.

٤-القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، روى عن: أبيه، وعنه: أبو سلمة الجهني، قال ابن حجر: " ثقة عابد (ت ١٢٠هـ) ". تهـذيب الكمـال: ٣٩٧/٢٣، التقريب، صـ ٤٥٠.

٥-عَبْد الرَّحْمَن بن عَبد اللَّهِ بن مَسْعُود الهذلي الكوفي، وقد اختلف في سماعه عـن أبيه: فأثبته إسرائيل في حديث: " محرم الحلال كمستحل الحرام "، وابن المـديني في حديثين " الضب " و" تأخير الوليد الصلاة "، ونفاه الثوري وشريك، واختلف =

= على ابن معين: فمرة أثبته ومرة نفاه، وتوقف أحمد فقال: مات ابن مسعود وعبد الرحمن ابن ست سنين، وهذا مما جعل الحافظ يقول: " سمع من أبيه ولكن شيئاً يسيراً "، وروى عنه: القاسم وغيره، قال ابن حجر: " ثقة (ت ٩٧هـ). الجرح والتعديل: ٥١١/٥، تهذيب التهذيب: ٣٢٢/٦، التقريب، صـ ٣٦٩.

٦-عبد الله بن مسعود صحابي جليل روى عن: النبي - ﷺ - (ت ٣٢هـ). أسد الغابة: ١٣٥/٤.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فيه ثلاث علل.

العلة الأولى: أن أبا سلمة الجهني مجهول الحال كما سبق .

فإن قيل: أليس تصحيح الحاكم لحديثه تعديلاً ضمنياً له ؟

فالجواب: أن تصحيح الحاكم لحديثه معترض عليه بأنه قال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ " وهذا غير صواب فقد تعقبه الذهبي بقوله: " قلت: وأبو سلمة لا يدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة ".

وأقول: يمكن الاعتذار للحاكم بأن يقال: يحتمل - والله أعلم - أن الحاكم رجح ظن ابن معين أن سلمة الجهني هو موسى الجهني، وموسى من رجال مسلم، فحكم عليه الحاكم بأنه على شرط مسلم. تهذيب الكمال: ٩٥/٢٩.

وقد رجح أنهما واحد كذلك الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: ٤٥١/٤ ح (٣٧١٢) لكن ما سبق ترجيحه: أن جمهور المحدثين على التفريق بينهما، فيكون ترجيح الحاكم وتصحيحه فيه نظر .

فإن قيل: إن أبا سلمة: تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم عند البزار .

فالجواب: أن المتابعة لا تصلح للجبر لأن عبد الرحمن قال الذهبي: " ضعفوه "، وقال ابن حجر: " ضعيف ". الكاشف: ٢٢١/٢، التقريب، صـ ٣٥٦.

العلة الثانية: عدم سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود هذا الحديث من أبيه فإن قيل إن الحاكم صححه فالجواب أنه صححه مشروطاً فقال: " هَذَا حَدِيثٌ =

وخلاصة القول: أن أبا سلمة الجهني: مجهول الحال، لا يحتج بحديثه إذا انفرد، ويتقوى بمتابع معتبر.

= صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ إِنْ سَلِمَ مِنْ إِرْسَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي سَمَاعِهِ عَنْ أَبِيه " فتعقبه البوصيري فقال إتحاف الخيرة (٤٧٨/٦) قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ: لَمْ يَسْلَمْ " .

والعجب أن الحاكم خرج حديثاً في مستدركه: ١٥٥/١ ح (٢٧٥) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ثم قال: « عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقَاوِيلِ » وتعقبه الذهبي: " لم يسمع عبد الرحمن من أبيه " فثبت بهذا ضعف الحديث عند الحاكم نفسه.

العلة الثالثة: أن الدارقطني ذكره في كتاب العلل: ٢٠٠/٥ح (٨١٩) وقال: " وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ".

المطلب الثاني عشر

ترجمة: أَبي شَدَّاد

قال الذهبي: "أبو شداد، عن مجاهد ما روى عنه سوى ابن جريج" (١).

تعقبه ابن حجر فقال: " أَبُو شَدَّاد، عَن مُجَاهِد، وَعنه: يُونُس بن يزِيد الْأَيْلِي وَابْن جريج، قَالَ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان: مَا روى عَنهُ سوى بن جريج وَرِوَايَة يُونُس هَذِه ترد عَلَيْهِ، وَأخرجه أَبُو يعلى فِي مُسْنده من طَرِيق عمر ابن نَبهَان عَن أَبى شَدَّاد عَن جَابر حَدِيثا فَمَا أَدْرِي أهوَ آخر أم لَا وَلم يترجم أَبُو أَحْمد فِي الكنى لَهُ " (٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: أن أبا شداد ذكره: ابن معين(٣)، وأبو حاتم(٤)، والدولابي(٥)، وابن منده(٦)، ولم يذكروا له اسماً وصرح ابن معين وأبو زرعة بعدم معرفته، وقد تابع الذهبي هؤلاء الأئمة فقال في السير: "ليس بالمشهور"(٧)،

---

(١) ميزان الاعتدال: ٥٣٦/٤.

(٢) تعجيل المنفعة: ٤٧٨/٢.

(٣) في سؤالات ابن الجنيد، صـ ٢٩٣، سئل ابن معين: " مَنْ أبو شداد هذا الذي يروي عن مجاهد وعنه ابن جريج ؟ قال: شيخ له ما أعلمه يعرف ولا أعرفه ".

(٤) الجرح والتعديل: ٣٨٩/٩، قال أبو حاتم: " أبو شداد روى عن: مجاهد، روى عنه: أبو جريج، ويونس بن يزيد "، قال أبو زرعة: لا أعرف اسمه.

(٥) الكنى والأسماء للدولابي: ٦٥٢/٢، ونقل كلام ابن معين.

(٦) قال في فتح الباب (صـ ٤١٦): "أَبُو شَدَّاد، حدث عَن: مُجَاهِد، روى عَنهُ: ابْن جريج".

(٧) سير أعلام النبلاء: ٤٥١/٣، ط: الحديث.

وتابعه الهيثمي فقال: " لا أعرفه "[١]، ووافقه ابن حجر [٢].

الوجه الثاني: أن معرفة الذهبي لأبي شداد كانت على مرحلتين: الأولى في الميزان حيث قال: "أبو شداد. عن مجاهد، ما روى عنه سوى ابن جريج"[٣] فتعقبه ابن حجر حيث ذكر أن يُونُس بن يزيد الْأَيْلِي قد روى عنه أيضاً [٤] وسبقه في التعقب: الهيثمي أيضاً[٥] المرحلة الثانية: في السير حيث ذكر الراويين عن أبي شداد: ابن جريج ويونس[٦].

الوجه الثالث: يتبين مما سبق أن أبا شداد: مجهول الحال، حيث روى عنه اثنان ولم يعرف العلماء حاله.

الوجه الرابع: قول الحافظ ابن حجر عَن أَبى شَدَّاد الذي يروي عَن جَابر " فَمَا أَدْرِي أهوَ آخر أم لَا " [٧].

وأقول: ليس هو فقد ترجم ابن منده لكل واحد منهما ترجمة مستقلة[٨]

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٢٢٨/٩ ح (١٥٢٩١)

(٢) تعجيل المنفعة: ٤٧٨/٢.

(٣) ميزان الاعتدال: ٥٣٦/٤.

(٤) انتقده هنا في تعجيل المنفعة وفي اللسان (٩٢/٩) وقال: " وحديثه عنه في مسند الإمام أحمد ".

(٥) قال في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٢/١): " وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو شَدَّادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ فِي الْمِيزَانِ: لَمْ يَرْوِ عَنْهُ سِوَى ابْنِ جُرَيْجٍ. قُلْتُ: قَدْ رَوَى عَنْهُ يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْمُسْنَدِ، فَارْتَفَعَتِ الْجَهَالَةُ ".

(٦) سير أعلام النبلاء: ٤٥٠/٣.

(٧) تعجيل المنفعة: ٤٧٨/٢.

(٨) قال في فتح الباب (صـ ٤١٦): أَبُو شَدَّاد، عَن: جَابر، روى عَنهُ: عمر بن نَبهَان.

بل ذكره الحافظ نفسه وقال: " أبو شداد، عن جابر " لا يعرف اسمه ولا حاله "[1] ويستأنس لذلك أن أبا شداد الذي يروي عن: جابر بن عبد الله من طبقة التابعين، وأن أبا شداد الذي يروي عن مجاهد من طبقة اتباع التابعين.

الوجه الخامس: أن لأبي شداد حديثين: أخرجهما الإمام أحمد:

الأول: حديث: " وا عروساه " [2].

---

(١) نتائج الأفكار (٢/٢٩٤) وحكم على حديثه بأنه غريب، وسبقه لذلك وقال ابن منده: فقال عن حديثه: " هذا حديث غريب إن كان محفوظًا، ووافقه ابن الأثير ". أسد الغابة: ١/٤٩١.

(٢) قال الإمام أحمد: " حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا أَبُو شَدَّادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ - فَلَمَّا كُنَّا بِالْحَزِّ انْصَرَفْنَا وَأَنَا عَلَى جَمَلٍ، وَكَانَ آخِرُ الْعَهْدِ مِنْهُمْ، وَأَنَا أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ - ﷺ - وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَيْ ذَلِكَ السَّمُرِ، وَهُوَ يَقُولُ: وَا عَرُوسَاهْ " قَالَتْ: فَوَاللهِ إِنِّي لَعَلَى ذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ: أَنْ أَلْقِي الْخِطَامَ، فَأَلْقَيْتُهُ، فَأَعْقَلَهُ اللهُ بِيَدِهِ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٤٣/٢١٦ ح (٢٦١١٢) وابن معين في تاريخه رواية الدوري: ٤/١٣٨، عن عُثْمَان بن عمر مختصراً على " واعروساه ".

دراسة الإسناد:

١-عثمان بن عُمَر بن فارس بن لقيط العبدي، روى عن: يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وعنه: أحمد وابن معين، قال ابن حجر: " ثقة (ت ٢٠٩هـ) ". تهذيب الكمال: ١٩/٤٦١، التقريب، صـ ٤٢١.

٢-يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، أَبُو يزيد القرشي، روى عن: أبي شداد، وعنه: عثمان ابن عمر، قال ابن حجر: " وثقه الجمهور مطلقا وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة (ت ١٥٩هـ)". =

الحديث الثاني: "كتابة الْكُذَيْبَةُ كُذَيْبَةً " (١).

= الجرح والتعديل: ٣٨٩/٩، هدي الساري، صـ ٤٥٥.

٣-أبو شداد مجهول الحال ولم يعرفه العلماء قال ابن معين: " ما أعلمه يعرف ولا أعرفه "، وقد تقدم في هذا المطلب.

٤-مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، روى عن: عائشة، وعنه: أبو شداد، قال الذهبي: " حديثه عن عائشة عند البخاري ومسلم وابن معين يقول: لم يسمعها "، قال ابن حجر: " ثقة (ت ١٠٤هـ) ". الجرح والتعديل: ٣٨٩/٩، الكاشف: ٤٥١/١، التقريب، صـ ٥٧٨.

٥-عائشة أم المؤمنين روت عن النبي - ﷺ - وعنها: مجاهد (ت ٥٧هـ). أسد الغابة: ٤٤٣/٤.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فيه: أبو شداد مجهول الحال، ولم يتابع، وقد سأل الدوري ابن معين عن هذا الحديث فقال: " قلت ليحيى أَبُو شَدَّاد هَذَا أيلي قَالَ: لَا أَدْرِي ". تاريخ ابن معين للدوري: ١٣٨/٤.

(١) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ الْأَيْلِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَدَّادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، قَالَتْ: كُنْتُ صَاحِبَةَ عَائِشَةَ الَّتِي هَيَّأَتْهَا وَأَدْخَلَتْهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ - ﷺ - وَمَعِي نِسْوَةٌ قَالَتْ: فَوَ اللهِ مَا وَجَدْنَا عِنْدَهُ قِرًى إِلَّا قَدَحًا مِنْ لَبَنٍ، قَالَتْ: فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ نَاوَلَهُ عَائِشَةَ فَاسْتَحْيَتِ الْجَارِيَةُ فَقُلْنَا: لَا تَرُدِّي يَدَ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - خُذِي مِنْهُ فَأَخَذَتْهُ عَلَى حَيَاءٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: نَاوِلِي صَوَاحِبَكِ فَقُلْنَا: لَا نَشْتَهِيهِ فَقَالَ: " لَا تَجْمَعْنَ جُوعًا وَكَذِبًا " قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنْ قَالَتْ إِحْدَانَا لِشَيْءٍ تَشْتَهِيهِ لَا أَشْتَهِيهِ يُعَدُّ ذَلِكَ كَذِبًا قَالَ: " إِنَّ الْكَذِبَ يُكْتَبُ كَذِبًا حَتَّى تُكْتَبَ الْكُذَيْبَةُ كُذَيْبَةً ". أخرجه أحمد في مسنده: ٤٦٤/٤٥ ح (٢٧٤٧١)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٥٥/٢٤ ح (٤٠٠)، والبيهقي في الشعب: ٣١١/٤ ح (٤٨٢١) كلاهما من طريق عثمان بن عمر به.=

وخلاصة القول: أن أبا شداد مجهول الحال، لا يحتج بحديثه إذا انفرد، ويتقوى بمتابع معتبر.

= **دراسة الإسناد:**

١-عثمان بن عُمَر بن فارس بن لقيط العبدي، ثقة تقدم في هذا المطلب.

٢-يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ أَبُو يزيد القرشي، وثقه الجمهور مطلقا تقدم في هذا المطلب.

٣-أبو شداد مجهول الحال، تقدم في هذا المطلب.

٤-مجاهد بن جبر، ثقة تقدم في هذا المطلب.

٥-أسماء بنت عميس، روت عن النبي - ﷺ -. أسد الغابة: ٥١١/٤.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فيه ثلاث علل:

الأولى: أبو شداد، مجهول الحال، ولم يتابع، تقدم في هذا المطلب .

الثانية: عدم سماع مجاهد من أسماء بنت عميس يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٥١/٣): " وَلاَ نَعْلَمُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعاً، عَنْ أَسْمَاءَ أَوْ لَعَلَّهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيْدَ فَإِنَّهَا رَوَتْ عَجُزَ هَذَا الحَدِيْثِ ".

الثالثة: النكارة في متنه فقد قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٥١/٣): " هَذَا حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ طَرِيْقِ أَبِي شَدَّادٍ وَلَيْسَ بِالمَشْهُوْرِ. قَدْ رَوَى عَنْهُ: ابْنُ جريج أَيْضاً. ثُمَّ هُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ أَسْمَاءَ كَانَتْ وَقْتَ عُرْسِ عَائِشَةَ بِالحَبَشَةِ مَعَ جَعْفَرِ بنِ أَبِي طَالِبٍ "، ويؤكد ذلك الهيثمي فيقول في مجمع الزوائد: ٥١/٤ ح (٦١٥١): " رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو شَدَّادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ كَانَتْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ مَعَ زَوْجِهَا جَعْفَرٍ حِينَ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ - ﷺ - عَائِشَةَ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ ".

المطلب الثالث عشر

ترجمة: أبي نَهْشَل

قال الذهبي: "أبو نهشل، عن أبي وائل، وعنه المسعودي لا يعرف" (١).

تعقبه ابن حجر فقال: " أَبُو نَهْشَل: عَن أَبى وَائِل، وَعنهُ: المَسْعُودِيّ مَجْهُول، وَقَالَ فِي الْإِكْمَال: قَالَ الذَّهَبِيّ: لَا يعرف، قلت: ذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات وَأفَاد ابن خلفون أَنه روى عَنهُ سَلام بن مِسْكين " (٢).

وأقول: في كلام الحافظ ابن حجر وتعقبه عدة وجوه:

الوجه الأول: أن أبا نهشل ذكره ابن معين(٣)، والبخاري(٤)، وأبو حاتم(٥)، ومسلم(٦)، والنسائي(٧)، وابن حبان(٨)، وابن عبد البر(٩) ولم يذكروا له

---

(١) قال في ميزان الاعتدال (٥٨١/٤): " أبو نهشل، عن أبي وائل، وعنه المسعودي ".

(٢) تعجيل المنفعة: ٥٥١/٢.

(٣) قال الدولابي في الكنى (١١٠٦/٣): قال ابن معين: « أَبُو نَهْشَلٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْمَسْعُودِيُّ لَمْ يُرْوِ عَنْهُ غَيْرُهُ ".

(٤) قال في التاريخ الكبير (٧٧/٩): " أَبُو نهشل عَنْ أَبِي وائل، روى عَنْهُ المَسْعُودي ".

(٥) قال في الجرح والتعديل (٤٤٩/٩): " أبو نهشل روى عن أبي وائل روى عنه المسعودي ".

(٦) قال في المنفردات والوحدان (صـ ٢٥١): " أَبُو نهشل لَا نعلم أحدا روى عَنهُ غير المَسْعُودِيّ ".

(٧) قال في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (صـ ١١٨): " أَبُو نهشل لَا نعلم أحدا روى عَنهُ غير المَسْعُودِيّ ".

(٨) تعجيل المنفعة: ٥٥١/٢.

(٩) السابق: نفسه.

اسماً، وسكتوا عنه ولم يذكروا فيمن روى عنه غير المسعودي.

الوجه الثاني: أن ابن حبان ذكره في الثقات[١] وذكره له في الثقات لا يعتد به بناءً على قاعدته أن الراوي عنه لا بد أن يكون ثقة يقول ابن حبان" الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان "[٢] وابن حبان لم يذكر له إلا المسعودي، والمسعودي هذا ضعيف عند ابن حبان حيث ذكره في المجروحين[٣].

الوجه الثالث: ذكر الذهبي أبا نهشل في الميزان[٤]، وفي المغني[٥] وقال: " لا يعرف "، وتابعه على ذلك الهيثمي[٦]، وابن حجر في اللسان[٧] مما يؤكد أن

---

(١) قال في الثقات لابن حبان (٦٦٣/٧): " أَبُو نهشل يروي عَنْ: أبي وَائِل، روى عَنْهُ: المَسْعُودِيّ ".

(٢) المجروحين: ٢٢٨/١.

(٣) قال في المجروحين (٤٢/٢): " كَانَ المَسْعُودِيّ صَدُوقًا إِلَّا أَنه اخْتَلَط فِي آخر عمره اختلاطا شَدِيدا حَتَّى ذهب عقله وَكَانَ يحدث بِمَا يَجِيئهُ فَحمل فاختلط حَدِيثه الْقَدِيم بحَدِيثه الْأَخير وَلم يتَمَيَّز فَاسْتحقَّ التّرْك ".

(٤) ميزان الاعتدال: ٥٨١/٤.

(٥) قال في المغني في الضعفاء (٨١١/٢): " أَبُو نهشل عَن: أبي وَائِل، وَعنهُ: المَسْعُودِيّ ". وذكره في المقتنى: ١١٨/٢.

(٦) قال في مجمع الزوائد (٦٧/٩) تعليقاً على حديثه: " رواه أحمد والبزار والطبراني، وفيه أبو نهشل، ولم أعرفه ".

(٧) قال في لسان الميزان (١١٥/٧): "أبو نهشل عن أبي وائل وعنه المسعودي لا يعرف".

ابن حجر لم يكن بعدُ قد وقف له على رواية سلام عنه.

الوجه الثالث: أن تعقب الحافظ ابن حجر للذهبي في تعجيل المنفعة: قصد به نفي جهالة العين عن أبي نهشل، حيث روى عنه اثنان: المسعودي وسلام بن مسكين، لكن تبقى جهالة الحال ثابتة له .

الوجه الرابع: لم يخرج له إلا الإمام أحمد حديثاً واحداً [1].

---

(١) قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ أَبِي نَهْشَلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَضَلَ النَّاسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ – ﷺ – بِأَرْبَعٍ: بِذِكْرِ الْأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ، أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ – ﷻ –: { لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } [الأنفال: ٦٨] وَبِذِكْرِ الْحِجَابِ، أَمَرَ نِسَاءَ النَّبِيِّ – ﷺ – أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَقَالَتْ لَهُ زَيْنَبُ: وَإِنَّكَ عَلَيْنَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْنَا فِي بُيُوتِنَا ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ – ﷻ –: { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ } [الأحزاب: ٥٣] وَبِدَعْوَةِ النَّبِيِّ – ﷺ – لَهُ: " اللهُمَّ أَيِّدِ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ " وَبِرَأْيِهِ فِي أَبِي بَكْرٍ، كَانَ أَوَّلَ النَّاسِ بَايَعَهُ ". أخرجه أحمد في مسنده: ٣٧٢/٧ ح (٤٣٦٢) والبزار في مسنده: ١٥٦/٥ ح (١٧٤٨) من طريق أبي النَّضْرِ هَاشِمِ بن الْقَاسِمِ، به بمثله إلا أن في روايته قَالَ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ»، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، والدولابي في الكنى: ١١٠٦/٣ ح (١٩٣٤) من طريق زيد بن الْحُبَابِ عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَسْعُودِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَهْشَلٍ، الحديث بمثله، والطيالسي في مسنده: ٢٠٢/١ ح (٢٤٧) عن الْمَسْعُودِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو نَهْشَلٍ مختصراً على: « اللَّهُمَّ أَيِّدِ النَّاسَ بِعُمَرَ ».

دراسة الإسناد:

١-هاشم بن القاسم، ثقه، تقدم في المطلب الثاني

٢-المسعودي: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الله المسعودي، روى عن أبي نهشل، وعنه أبو النضر، قال أحمد: اختلط قبل موته بسنة أو سنتين فمن سمع منه =

= بالكوفة والبصرة فسماعه صحيح ومن سمع منه ببغداد فحديثه ضعيف ". قال ابن حجر: " صدوق اختلط قبل موته (ت ١٦٥هـ) ". التاريخ الكبير: ٧٧/٩، تهذيب الكمال: ٢١٩/١٧، التقريب، صـ ٣٤٤.

٣-أبو نهشل، مجهول الحال، لم يذكر بجرح ولا تعديل.

٤-أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي، روى عن: ابن مسعود، روى عنه: أبو نهشل قال ابن حجر: " ثقة (ت ١٠٠هـ) ". التاريخ الكبير: ٧٧/٩، تهذيب الكمال ١٠٥/٢٨، التقريب، صـ ٦٣١.

٥-ابن مسعود صحابي جليل، روى عن النبي - ﷺ -، وعنه: أبو وائل (ت ٣٢هـ). الإصابة: ٣٢٥/٣.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف فيه: هاشم بن القاسم من أهل بغداد روى عن المسعودي في اختلاطه، لأن رواية البصريين كانت في اختلاطه وقد تابعه زيد بن الحباب الكوفي (و هو لا بأس به، وقد يهم، الكاشف ١٢٢/٢) عند الدولابي ورواية أهل الكوفة عنه كانت قبل اختلاطه، وفيه أبو نهشل، لا يُعرف بجرح ولا تعديل، ولم يتابع على هذه الرواية إلا في الشطر الأول من الحديث من طريق عطاء بن السائب عن أبي وائل عند الطبري في تفسيره: ٦٨/١٤ ح (١٦٣٠٦)، وهي متابعة ضعيفة، لأن: عطاء اختلط ورواية البصريين عنه كانت في اختلاطه كما ذكر الإمام أحمد. تهذيب التهذيب: ٢٠٥/٧، والراوي عنه همام بن يحيي وهو بصري. التقريب، صـ٥٧٤. والحديث حسنه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: ٢٢٨/٤، ح (٤٣٦٢) فقال: " إسناده حسن، أبو نهشل ترجم له البخاري في الكنى، فلم يذكر فيه جرحا، وهذا عندنا أمارة توثيقه ".

وأقول: وهذا لا يكفي في تعديل أبي نهشل، فلو حسنه بشواهده لكان أقوى لتقويته نعم: الرواية بهذا النسيق لا تعرف إلا بهذا الإسناد، يقول البزار في مسنده: ١٥٦/٥ ح (١٧٤٨): " وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ هَذَا =

وخلاصة القول: أن أبا نهشل مجهول الحال، لا يحتج بحديثه إذا انفرد، ويتقوى بمتابع معتبر.

= الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ" وهذا يفيد نوعاً من غرابة الحديث بهذا السياق فيتوقف فيه حتى يتبين حال أبي نهشل – لو وجد فيما بعد –، وقد أصاب الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٧/٩): " رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ أَبُو نَهْشَلٍ وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ ".

ومسك الختام قول الحافظ ابن كثير في مختصر علوم الحديث لابن كثير، صـ ١٣٦: « من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا تقبل روايته ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن كثيرة، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير » ونهشل من هذه القرون الفاضلة .

وللحديث شواهد، منها: ما يشهد لشطره الأول: " أسرى بدر " والثاني: " الحجاب " وهو ما أخرجه مسلم: كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضائل عمر: ١٨٦٥/٤ ح (٢٣٩٩)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: « وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي الْحِجَابِ، وَفِي أُسَارَى بَدْرٍ » وله شاهد لشطره الثالث: " الدعاء بهداية عمر للإسلام ". أخرجه الترمذي أبواب: المناقب، باب: من مناقب عمر: ٨٥/٦ ح (٣٦٨١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – قَالَ: " اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: وَكَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيْهِ عُمَرُ ". وقال الترمذي: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ "، ورواه ابن حبان في صحيحة، كتاب: مناقب الصحابة: ٣٠٥/١٥ ح (٦٨٨١).

الخاتمة

بعد هذه التطوافة حول تعقبات الحافظ ابن حجر للإمام الذهبي في رواة كتاب " تعجيل المنفعة تبينت النتائج الآتية:

١- قلة تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي إذ بلغت ثلاثة عشر ترجمة.

٢- تدور هذه التعقبات بين القوة وبين التعقب عليها حسب ما ظهر من أدلة.

٣- الوصول إلى خلاصة في الحكم على هؤلاء الرواة بعد الاستقصاء عن أحوالهم.

٤- حصر مرويات هؤلاء الرواة ودراستها تفصيلاً وكلهم في مسند الإمام أحمد.

وأما التوصيات فهي:

١- وضع مشروع علمي في تعقبات كبار الأئمة كالذهبي وابن حجر في كتب الرجال عندهم.

٢- وضع مشروع علمي في تخرج ودراسة الأحاديث الموجودة في كتب الرجال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

□

فهرس المصادر والمراجع

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (محمد بن حبان البستي) للأمير علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، ط: مؤسسة الرسالة، أولى ١٩٨٨م.
٢. أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب، ط: دار السعودية للنشر ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ط: دار الفكر العربي.
٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة لعلي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، ط: دار الشعب.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الفكر.
٦. الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لعلي بن هبة الله أبي نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، ط: دار الكتب العلمية، أولى ١٩٩٠م.
٧. البداية والنهاية للحافظ اسماعيل عماد الدين بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ط: دار الريان ١٤٠٨هـ.
٨. البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، ط: مطبعة السعادة، أولى ١٣٤٨هـ.
٩. تاريخ الإسلام للحافظ أحمد بن عثمان الذهبي، ط: دار الغد العربي.
١٠. تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ط: دار الكتب العلمية.

١١.تاريخ دمشق للحفظ علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر (ت ٥٧١هـ)، ط: دار الفكر.
١٢.التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ط: دار الكتب العلمية ١٩٨٦م.
١٣.تاريخ يحيى بن معين برواية عباس الدوري، ط: مركز البحث العلمي بالسعودية، أولى ١٩٧٩م.
١٤.تبصير المنتبه وتحرير المشتبه لأحمد ين علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الكتب العلمية.
١٥.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) دار الكتاب العربي، أولى ١٩٨٥م.
١٦.تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
١٧.تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ط: دار التراث.
١٨.تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الرشيد، الثالثة ١٤١١هـ.
١٩.تلخيص الحبير للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، أولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٠.تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن حجر بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢١.تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف ابن الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد، ط: مؤسسة الرسالة، أولى ١٩٩٢م.
٢٢.الثقات لابن حبان محمد بن حبان البستي (ت ١٥٤هـ)، ط: دار المعارف العثمانية الأولى ١٩٧٣م.
٢٣.الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: دار المعارف العثمانية بحيدر آباد – الدكن – الهند، الأولى.
٢٤.دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، ﷺ، لأحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ط: دار الريان، أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٢٥.ذيل ميزان الاعتدال للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ط: المركز العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالسعودية، أولى ١٤٠٦هـ.
٢٦.سنن بن ماجة محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، ط: دار المعرفة، أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
٢٧.سنن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ط: دار الفكر.
٢٨.الجامع الصحيح لمحمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، ط: دار الرياض الحديثة.
٢٩.سنن الدارقطني علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ط: عالم الكتب الرابعة ١٩٨٦م.

٣٠.السنن الكبرى للبيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، ط: دار المعرفة، بيروت.
٣١.سنن النسائي أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، ط: دار المعرفة، الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٣٢.سير أعلام النبلاء للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط: مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ.
٣٣.شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن للحسين بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، أولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٣٤.صحيح ابن حبان، تحقيق: أحمد شاكر، ط: دار ابن تيمية.
٣٥.صحيح البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، ط: دار إحياء الكتب العربية.
٣٦.صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، ط: دار الحديث ١٩٩١م.
٣٧.علل الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.
٣٨.العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ط: المكتب الإسلامي ١٩٨٨م.
٣٩.علم المعاني: د / صباح دراز، ط: ١٩٩٧م.
٤٠.فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الريان ١٤٠٧هـ.

٤١.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للحافظ محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نشر: دار الكتب الحديثة، أولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
٤٢.الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي أحمد بن عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، ط: دار الفكر، الثالثة ١٩٨٨م.
٤٣.كشف الأستار عن زوائد الزار على الكتب الستة لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: مؤسسة الرسالة، أولى ١٩٧٩م.
٤٤.لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، ط: دار الشعب.
٤٥.لسان الميزان لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الفكر أولى ١٩٨٨م.
٤٦.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتوكين لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي – حلب، الثانية ١٤٠٢هـ.
٤٧.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية.
٤٨.المستدرك على الصحيحين للحاكم محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، ط: دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن – الهند.
٤٩.مسند الشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، ط: مؤسسة الرسالة.

٥٠.مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث ١٩٨٤م.
٥١.مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ط: دار صادر – بيروت.
٥٢.مسند الحميدي عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩هـ) تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، ط: دار الكتب.
٥٣.المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)، ط: دار الفكر ١٩٨٩م.
٥٤.المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي نشر المجلس الأعلى ١٣٩٠هـ .
٥٥.المعجم الأوسط للطبراني سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف – الرياض ١٩٨٥م.
٥٦.معرفة الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي، ط: مكتبة نزار مصطفى، أولى ١٤١٨هـ،
٥٧.المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: محمد بن عبد الحميد السلفي – نشر: مكتبة ابن تيمية.
٥٨.ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط: دار الفكر.
٥٩.النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، ط: المكتبة العلمية.
٦٠.هدي الساري – مقدمة فتح الباري للحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط: دار الريان ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.